

تُجَيْدُ الْإِيضَاحِ

لِلْخِصْرِ الْمَفْتَحِ

تأليف

عبدالمعالي الصَّعِيدِي

مدرس بكلية اللغة العربية

من كليات الجامع الأزهر الشريف

الجزء الثاني

من القصر في علم المعاني إلى أول علم البيان

الإيضاح بأعلى الصفحة والبغية بأسفلها

الطبعة الثامنة مزينة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للأولف

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي مصطفى وأولاده

مبان الأزهر ف ٩٠٦٥٨٠

القول في القصر

أقسام القصر : القصر حقيق وغير حقيق (١) وكل واحد منهما ضربان : قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف (٢) والمراد بالصفة

(١) القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، والشيء الأول هو المقصور ، والثاني هو المقصور عليه ، والطريق المخصوص هو أدوات القصر ، والمراد بتخصيص الشيء لإثبات أحدهما الآخر ونفيه عن غيره . وبهذا تكون جملة القصر في قوة جملتين ، ويكون القصر طريقاً من طرق الإيجاز . ويكون الإيجاز من أم أغراضه ، وقد يصرح في القصر بالجملتين معاً كما سيأتي في القصر بلك وبلى وليس ، ومن أغراض القصر أيضاً أنه قد يقصد به تمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك ، ولا يخفى أن هذه المزايا إنما هي للقصر بأدواته الآتية ، وبهذا يبطل ما ذهب إليه بعض مؤلفي عصرنا من التعميم في تعريف القصر ، ليشمل نحو قول الشاعر :

أروني أمة بلغت منهاها بخير العلم أو حد الباقى

وقوله تعالى : ١٠٥ س ٢ (والله يختص برحمته من يشاء) وقولك - زيد مقصور على الكتابة - مع أن القصر في الآية والمثال معنى أولى لأنوى ، والبيت من الاستثناء في الإثبات وسيأتى .

والقصر الحقيقي هو ما يكون فيه النفي لكل ما عدا المقصور عليه ، كقولك -- ما خاتم الرسل إلا محمد -- والقصر غير الحقيقي هو ما يكون فيه النفي لبعض ما عدا المقصور عليه ، كقولك -- زيد كاتب لا شاعر -- فهو يفيد نفي الشعر فقط لا كل ما عند الكتابة من أكل وشرب وغيرهما . والقصر غير الحقيقي هو الذى يسمى القصر الإضافى .

(٢) قصر الموصوف على الصفة هو ما لا يتجاوز فيه الموصوف صفته وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو ما لا يتجاوز فيه الصفة موصوفها ، وإن جاز أن يكون له صفة أخرى ،

المعنوية^(١) لا النعت ، والأول من الحقيقي كقولك - ما زيد إلا كاتب - إذا أردت
أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام ، لأنه ما من
متصور إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر^(٢) والثاني منه كثير .
كقولنا - ما في الدار إلا زيد^(٣) والفرق بينهما ظاهر ، فإن الموصوف في الأول

(١) هي كل أمر قائم بغيره ، وكذلك يراد بالموصوف كل ما قام به غيره وإن
كان هو صفة في نفسه ، فيدخل في ذلك نحو - إنما الصبر عند الصدمة الأولى -
من قصر الموصوف على الصفة . أى ما الصبر إلا المكان عند هذه الصدمة ، وكذلك
قوله تعالى : ي ٢ : ٢٩ ، س (ما نعبدُهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وإنما لم يكن
المراد بالصفة النعت النعوى ، لأنه لا يتأتى قصر بينه وبين موصوفه لخلوهما عن
الحكم ، ولا يمكن أن يخرج قصر عن كونه قصر موصوف على صفة أو صفة على
موصوف ، سواء أكان قصر مبتدئ على خبر أم كان قصر فاعل على مفعول أم كان
غيرهما ، فقصر الفاعل على المفعول معناه في الحقيقة قصر الفعل الصادر من الفاعل
على المفعول ، لا قصرت ذات الفاعل عليه . وإذا كان كل من المبتدئ والخبر يدل على
ذات نحو - ما الباب إلا ساج - أرسل في أحدهما حتى يكون صفة ، فالمراد في هذا
المثال قصر الباب على الانصاف بكونه ساجاً ، وهكذا .

(٢) قد يوجد هذا النوع من القصر في الكلام عند قصد الادعاء والمبالغة في
مقام المدح والفتخ ونحوهما ، كقوله تعالى : ي ٩٠ س ه (إنما الخمر والميسر
والأنصاب والأزلام رِجسٌ من عمل الشيطان) وقول الشاعر :

هل الجودُ إلا أن تجود بأنفس
على كل ماضي الشهرين صقيلا

وقد تكلفوا هذا المثل - إنما الله تعالى متصف بكل كمال منزّه عن كل نقص -
لقصر الموصوف على الصفة قصر آتحقيقاً صادقاً .

(٣) يعنى من البشر . لأنه هو المقصود في مثل هذا ، وإلا فالدار يوجد فيها متاعها
وغيره . ولكن مثل هذا لا ينظر إليه في ذلك الكلام . فلا تجعله ن القصر الإضافي ،

لا يمتنع أن يداركه غيره في الصفة المذكورة ، وفي الثاني يمتنع ، وقد يقصد به (١) المبالغة لعدم الإعتداد بغير المذكور فينزل منزلة المعلوم .

والأول من غير الحقيق تخصيص أمر بصفة دون أخرى (٢) أو مكان أخرى ، والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر (٣) أو مكان آخر ، فكل واحد منهما ضربان ، والمخاطب بالأول من ضرب كل - أعني تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر - من يعتقد الشركة (٤) أي انصاف ذلك الأمر بتلك الصفة

ومن ذلك قول الشاعر :

ولا ينال العلا إلا قى شرفت خلاله فأطاح الدهر ما أمرا

(١) أي بقصر الصفة على الموصوف ، وهذا يسمى قصراً ادعائياً ، أما قصر الموصوف على الصفة فلا يوجد إلا على سبيل الادعاء كما سبق ، والمراد المبالغة في كمال الصفة في الموصوف بها ، ومن قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً ادعائياً قول الله تعالى ٢٨ س ٣٥ : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) لأن غيرهم قد يخفاه أيضاً ولكن لا اعتداد بخشيته ، وكذلك قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الدمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(٢) أي دون صفة أخرى ، والمعنى دون جنسها ، فيعمل الصفة الواحدة ، ويعمل أيضاً ما فوقها بشرط أن يكون على التفصيل ، ليفارق القصر الإضافي عن الحقيقي ، فلا يكون من الإضافي نحو : إنما زيد كاتب لا شاعر ولا غير ذلك من الصفات - والباء في التعريف داخلة على المقصور عليه .

(٣) أي دون موصوف آخر ، والمعنى دون جنسه ، فيعمل الموصوف الواحد ويعمل أيضاً ما فوق ذلك بشرط أن يكون على التفصيل أيضاً ، فلا يكون من الإضافي نحو - إنما الكاتب زيد لا غيره من الناس .

(٤) مثل اعتقاد الشركة في ذلك ظنها وتعميمها مطلقاً ، وكذلك يقال في اعتقاد العكس الآن ، لأن كل هذا يقابل التساوي الآن في قصر التبيين .

وغيرها جميعاً في الأول ، وانصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة في الثاني ،
فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر ، وبقولنا
- ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعى أن عمرأ أيضاً شاعر ،
وهذا يسمى قصر أفراد ، لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف أو بين
الموصوف وغيره في الانصاف بالصفة .

والمخاطب بالثاني من ضربى كل - أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى
وتخصيص صفة بأمر مكان آخر -- إما من يعتقد العكس ، أى انصاف ذلك الأمر
بغير تلك الصفة عوضاً عنها في الأول ، وانصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً
عنه في الثاني ، وهذا يسمى قصر القلب ، لهية حكم سامع ، وإما من تساوى الأمران
عنده ، أى انصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وانصافه بغيرها في الأول ، وانصافه بها
وانصاف غيره بها في الثاني ، وهذا يسمى قصر تعيين ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد
إلا قائم - من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم ، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه
بماذا يتصف منهما بعينه . وبقولنا - ما قائم إلا زيد - من يعتقد أن عمرأ قائم
لا زيدا ، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما ، لكن لا يعلم من هو
منهما بعينه (١) .

(١) على هذا يكون قصر التعيين كقصر القلب من الضرب الثاني في القصر
الإضافى ، وهو التخصيص بشئ . مكان شئ . ، وقد جعل السكاكى قصر التعيين من
الضرب الأول وهو التخصيص بشئ دون شئ ، فجعله شأ لا يقصر الإفراد وقصر
التعيين ، وجعل الضرب الثاني خاصاً بقصر القلب ، والمخاطب في ذلك سهل .

هذا والمقام الداعى إلى القصر فى الأقسام الثلاثة هو الرد على المخاطب فى قصر
الإفراد والقلب ، وتعيين الميهم عند المخاطب فى قصر التعيين ، وإنما لم تجر هذه الأقسام
فى القصر الحقيقى ، لأن القصر فيه بالنسبة إلى كل ما عدا المقصور عليه على الإطلاق ،
فلا يتسور فيه اعتقاد شركة أو غيرها ، وقد تكلف بعضهم تقسيم الحقيقى إلى ذلك

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين^(١) حتى تكون المنفية في قولنا - مازيد إلا شاعر - كونه كاتباً أو منجماً أو نحو ذلك ، لا كونه مفعلاً لا يقول الشعر ، ليعتقد المخاطب اجتماعهما . وشرط قصره للبا تحقق تنافيهما ، حتى تكون المنفية في قولنا - مازيد إلا قائم - كونه قاعداً أو جالساً أو نحو ذلك ، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ، ليكون إثباتها مضمراً بانتفاء غيرها^(٢) وقصر التعمين أعم ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معنيين على الإطلاق لا يقتضى جواز انصافه بهما معاً ولا امتناعه ، وبهذا عُلِمَ أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعمين ، من غير عكس^(٣) وقد أهمل السكاكي^(٤) القصر الحقيقي ، وأدخل قصر التعمين

أيضاً . والقصر الإدعائي لا يجرى في الإضافي كما جرى في الحقيقي ، لأنه فيما قبل لم يقع في كلام البلغاء ، وإن لم يكن هناك مانع عقلي من إنبائه في الإضافي ، ويمكن أن يكون من الإضافي الإدعائي قول الشاعر :

هل الجود إلا أن تجود بأنفس على كل ماضى الشفرتين صقيل

إذا كان يريد قصر الجود على الجود بالنفس لا الجود بالمال على سبيل المبالغة والرد على من يعتقد خلاف ذلك .

(١) لم يذكر هذا الشرط في قصر الصفة عن الموصوف لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافية .

(٢) تكون فائدة القصر مع ذلك ما فيه من التنبيه على رد الخطأ في اعتقاد العكس ، لأن ذلك الإشعار لا يستفاد منه هذا التنبيه .

(٣) أى أقوى ، وهو أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر التعمين يصلح أن يكون مثالا لقصر الأفراد أو القلب .

في قصر الأفراد^(١) فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عديم تنافى الصفتين^(٢)
ولا في قصره قلباً تحقق تنافيهما^(٣)،

(١) لأنه جملة لمن يعتقد الشر كمن لا يعتقد شيئاً ، وقد سمي ذلك قصر أفراد
ولم يتعرض لما يدخل فيه مما سماه غيره تعيين ، وهذه كلها اصطلاحات
لا مشاحة فيها .

(٢) الدخول ما يسمى قصر التعيين عند غيره في قصر الأفراد عنده ، وقصة
التعيين لا يشترط فيه ذلك .

(٣) لأنه قد يأتي في نحو - ما زبد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر
ولا تنافى بين الشعر والكتابة ، وما ذكره الخطيب في تعليل ذلك الشرط مردود
بأن أداة القصر فيها ذلك الإشعار ، فلا حاجة إلى إفادته بذلك الشرط .

تمرينات على أقسام القصر

تمرين - ١

(١) هل القصر في البيت الآتي حقيقى أو إضافى :

قد علمت سـلى وجاراتها ما قـطر الفارس إلا أنا

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى وحقيقى غير حقيقى ؟ وما هى فائدة هذا التقسيم بلاغة ؟ ولماذا أهمله السكاكى ؟ .

تمرين - ٢

(١) من أى القصرين - قصر الموصوف على الصفة والعكس - قول الشاعر :

وما المرء إلا هالكٌ وإن هالكٌ وذو نسب فى الهاكين عريق

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر صفة على موصوف وبالعكس ؟ وما فائدة ذلك بلاغة ؟

تمرين - ٣

(١) هل القصر في البيت الآتي قصر أفراد أو قلب أو تعيين :

فإن كان لبس الفتى شرفٌ له فما السيف إلا غمده والحمائل

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ؟ وما فائدة ذلك بلاغة ؟ وما الحال ومقتضى الحال فى الأقسام الثلاثة ؟

تمرين - ٤

(١) هل من القصر التحقيقى أو الادعائى قول الشاعر :

وما البأس إلا حمل نفس على الشرى وما المعجز إلا نومة وتقمص

(٢) هل يأتى القصر الإدعائى فى القصر الإضافى ؟ وأيها أبلغ . التحقيقى أم الادعائى ؟

طرق القصر : العطف : والقصر طرق ، منها العطف^(١) كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتباً بل شاعر^(٢) وقلباً -- زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قاعداً بل قائم^(٣) وفي قصر صفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام -- زيد قائم لا عمرو أو ما عمرو قائماً بل زيد^(٤) .

(١) أنما قدم الطبع لأنه أقوى دلالة على القصر للتصريح فيه بالإثبات والنفي وبإليه النفي والاستثناء ، فإنما . فالقديم . وإنما كان التقديم آخرها لأن دلالاته على القصر ذوقية لا وضعية كما يأتي ، ولا تنحصر طرق القصر في هذه الطرق التي ذكرها . لأن منها ضمير الفصل وتعریف المسند بالجنسية كما سبق في الكلام عليه في الجزء الأول . (٢) إنما ذكر -- بل -- بعد النفي لأنها بعد الإثبات تجعل ما قبلها في حكم المسكوت عنه فقط ، فلا تفيد بعده القصر كما تفيد بعد النفي .

(٣) جرى في هذا على مذهبه من اشتراط التنافي بين الصفتين في قصر القلب واشتراط عدمه في قصر الإفراد . فلا يمكن اجتماعهما في مثال واحد والخطب في ذلك سهل . (٤) إنما جمع قصر الصفة على الموصوف إفراداً في مثال واحد . لأنه لا يشترط في قصر الإفراد فيه عدم تنافي الاتصافين اتفاقاً . فلا يتنافى هو وقصر القلب في ذلك . ويصح اجتماعهما بحسب المقام في مثال واحد وإنما لم يذكر مثالا لقصر التعمين في الموضوعين لأن كل ما يصلح مثالا لقصر الإفراد أو القاب يصلح مثالا له كما سبق . وقد ادعى عبد الحكيم أن قصر التعمين لا يأتي في طريق العطف . وذكر عبد القاهر أن -- لا -- لا تنفي عن الشافعي أن يكون قد شارك الأول في الفعل . بل تنفي عنه أنه قد كان منه دون الأول فهي عنده لقصر القلب دون الإفراد . والحق أن أنواع القصر الثلاثة تأتي كلها فيما ذكر من حروف العطف وأن القصر الحقيقي يأتي فيها أيضاً . كما تقول : محمد خاتم الأنبياء لا غيره ، وأن -- يمكن -- العاطفة تفيد القصر أيضاً . نحو : ما الشاعر أبو تمام والمتنبي لكن البحتري -- وقد يأتي لكن الاستدراك كما في قول مشاعر :

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائمه في الحرب تنظر

النفي والاستثناء : ومنها النفي والاستثناء^(١) كقولك في قصر الموصوف على الصفة لإفراء - ما زيد إلا شاعر - وقلباً - ما زيد إلا قائم - ونمييناً كقوله تعالى^(٢) : (وما أنزل الرحمن من شيء إلا أنتم إلا تكذبون) أى لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب^(٣) كما يكون ظاهر حال المدعى إذا

لأنها لا تعطى جملة على جملة ، وكذلك - بل - قد تأتي الاضراب لا المعطف ، وليكنهما مع هذا يحملان في إفادة القصر على بل وليكن - المعاطفتين كما ذكره ابن يعقوب لإفادتهما معنى المعطف أيضاً ، ولا يخفى أن مزج الإيجاز في القصر تضاد في طريق المعطف ؛ للنصريح فيه بالاثبات والنفي فتكون بلاغة القصر فيه أقل منها في غيره ، وإن كانت فائدة التأكيد فيه أقوى ؛ وما ورد في الشعر من القصر بالمعطف هذه الأبيات :

ليس القيم الذي قد مات واده بل القيم القيم العلم والآد
إن الجديدين في طول اختلافهما لا يفسدان ولكن يفسد الناس
كان دثاراً حاشقاً بلوبة عقاب تنسوفى لأعقاب القواعل

(١) بخلاف الاستثناء من الإثبات فإنه ليس بقصر عندهم ، وقيل : لأنه قصر أيضاً ، لأنك إذا قلت - قام القوم إلا زيداً - نصرت عدم القيام على زيد ؛ ومن يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير ، فكأنك في هذا المثال قلت جاء القوم المغايرون لزيد - كما تقول - جاء القوم الصالحون - وهذا بخلاف قولك - ما جاءني إلا زيد - فإن الغرض منه النفي والإثبات المحققان للقصر ؛ ولهذا يستعمل النفي والاستثناء عند الاستدراك بخلاف الاستثناء من الإثبات .

(٢) - ي - ١٥ - س ٣٦

(٣) أى المترددين بينهما . ولهذا كان القصر على الكذب قصر نميين وليكن هذا لا يصح إلا بتنزيل لشركين الرسل منزلة المترددين مبالغة في إنكارهم لدعواهم وإعراضهم عنها ، والظاهر أن القصر في ذلك قصر قلب لأنميين .

أدهى ، بل أتم عندنا كاذبون فيها ، وفي قصر الصفة على الموصوف بالإعتبارين^(١) ما قائمٌ أو ما من قائمٍ إلا زيد .

وتحقيق وجه القصر في الأول^(٢) أنه متى قيل — ما زيد — توجه النفي إلى صفة لا ذاته ، لأن أنفُسَ الذوات يمتنع فيها وإنما تنفى صفاتها كما بُيِّنَ ذلك في غير هذا العلم ، وحبث لاذراع في طرله وقصره وما شاكل ذلك ، وإنما اللزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفي ، فإذا قيل — إلا شاعر — جاء القصر^(٣) .

وفي الثاني^(٤) أنه متى قيل — ما شاعر — فادخل النفي على الوصف المسلم بثبوته — أعى الشعر — لغير من الكلام فيهما كزيد وعمر مثلاً توجه النفي إليهما ، فإذا قيل — إلا زيد — جاء القصر^(٥) .

(١) كان عليه أن يكتب النفي أيضاً في قصر الموصوف عليه الصفة بمثال واحد الاعتبارين ، لأن المنفى في النفي والإستثناء غير مصرح به ، فيجوز في قولك — ما زيد إلا شاعر — أن يكون لنفي أنه كاتب فيكون قصر أفراد ، وأن يكون لنفي أنه فحسَم فيكون قصر قلب ، وكذلك القصر في إنما وفي التقديم الانيين .

(٢) أى قصر الموصوف على الصفة .

(٣) لتحقيق النفي والإثبات المحقق للقصر .

(٤) أى قصر الصفة على الموصوف .

(٥) لتحقيق النفي والإثبات كما سبق ، ولا يخفى أن دلالة النفي والإثبات على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى تكلف ما ذكره في تحقيق إفادته القصر ، هذا ولا فرق في إفادة النفي والإستثناء القصر بين أداة وأداة ، ومن ذلك قول الفاعر في — ما ولا ولا —

وما الخوف إلا ما تخوفه الفقى ولا الأمن إلا ما آراه الفقى أمناً

وقول الآخرى — لا وغير — :

ولا عيب فيهم خير أن سيوفهم جونٌ فلول من قراع الكتائب

إنما : ومنها إنما ، كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفراداً^(١) إنما زيد
 كاتب — وقلباً — إنما زيد قائم — وفي قصر الصفة على الموصوف بالإعتبارين
 — إنما قائم زيد — والدلائل على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى — ما وإلا^(٢)
 لقول المفسرين^(٣) في قوله تعالى^(٤) (إنما حرم عليكم الميتة والدم) بالنصب معناه
 ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو المطابق لقراءة الرفع^(٥) لما أمر في باب — المنطلق
 زيد — وأقول للنحاة^(٦) إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه ، ولصحة انفصال

(١) يرى عبد القاهر أن- إنما - لا تستعمل في الكلام البليغ إلا في قصر القلب ،
 والحق أنها تستعمل فيه وفي غيره ، ومن قصر الأفراد فيها قوله تعالى : ي ٦٠ س ٩
 (إنما الصدقات للفقراء - الآية) إذ ليس هناك من يعتقد عدم استحقاق الفقراء
 ونحوهم الصدقة ، فلا يكون القصر في ذلك قصر قلب .

(٢) لا يخفى أن دلالة - إنما - على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى دليل في دلالتها
 عليه ، وإنما جعلها متضمنة معنى - ما وإلا - ولم يجعلها مرادفة لهما ، لما سياتى من
 الفرق بينهما وبينهما ، وشرط المترادفين أن يكونا متحدين معنى وأراداً وتركيباً .
 (٣) أى من الذين يحتاج بهم في اللغة كإبن عباس وجماد ونحوهما من
 الصحابة والتابعين .

(٤) ي ١٧٢ س ٢

(٥) هي قراءة دان ما حرم عليكم الميتة ، وعليها يتعين أن تكون - ما -
 موصولة اسم ، أى أن الذى حرم عليكم الميتة . وهي جملة معرفة الطرفين وتفيد
 القصر كما مر في الجزء الأول في نحو - المنطلق زيد - وهناك قراءة أخرى بالرفع على
 بناء - حرم - للفعول . وهي غير مرادة له لأن - ما - فيها أصبح أن تكون كافتة
 وأن تكون موصولة . فلا يتم بها الدليل الذى يريده .

(٦) أى الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهة . وبهذا يحتاج بقولهم .

الضمير معها^(١) كقولك - انما يضرب أنا - كما تقول - ما يضرب إلا أنا - قال الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامي الذمارُ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثل^(٢)
وقال عمرو بن معد يكرب :

قد علتُ سَلَمِي وجاراتُها ما قَطَرُ الفارسِ إلا أنا^(٣)
قال السكاكي^(٤) : ويذكر لك وجه لطيف يسند إلى علي بن عيسى الرُّبَعيُّ
وهو أنه لما كانت كلمة - إن - لتأكيد اثبات المسند للمُسند إليه ، ثم اتصلت بها
- ما - المؤكِّدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو - فاستَبَّ
أن يضمَّن معنى الفعصر ، لأن القصر ليس إلا تأكيداً أعلى تأكيد^(٥) فإن قولك - زيد جاء

(١) فلا يجب فصله خلافاً لابن مالك ، بدليل قوله تعالى : ي ٦ س ١٢
(انما أشكو بثي وحزني إلى الله) والحق أن الضمير إذا كان محصوراً فيه وجب
فصله وتأخيره ، والا فني به متصلاً كما في الآية ، لأن الجار والمجرور فيها هو المحصور
فيه لا الضمير ووجه الاستدلال بذلك أن وصل الضمير ممكن في انما ، والاتصال
انما يجوز عند تعذر الإ اتصال ، ولا تعذر هنا إلا بكونها في معنى - ما والا .

(٢) هو لهما بن غالب المعروف بالفرزدق ، والذائد من الذود وهو الدفع ،
والذمار ما يلزم الشخص حمايته من أهل ومال ونحوهما ، مأخوذ من الذمر وهو
الحث ، لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أى يبحث بعضهم بعضاً على حمايته ،
والأحساب جمع حسب وهو ما يعده الشخص من مفاخر نفسه وآبائه ، والمراد أنه
لا يدفع عن أحسابهم إلا هو ، ولهذا فصل الضمير وأخره لأنه المحصور فيه .

(٣) قوله - قطر - مضعف قطر كنعصر بمعنى صرعه صرعة شديدة ، والشاهد
في فصله الضمير بعد - إلا - وأن - انما - يفصل الضمير بعدها مثلاً .

(٤) ص ١٥٨ - المفتاح .

(٥) رد هذا بأنه لو كان اجتماع تأكيد يفيد القصر لافادة نحو - إن زيدا
لقام - واللازم باطل فبطل المازوم .

لا عمرو - لمن يردد الجمل الواقعي بينهما يفيد إثباته لزيد في الإبتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً .

التقديم : ومنها التقديم^(١) كقولك في قصر الموصوف على الصفة لإفراداً - شاعر هو - لمن يعتقده شاعراً وكاتباً ، وقلباً - قائم هو - لمن يعتقده قاعداً^(٢) وفي قصر الصفة على الموصوف لإفراداً - أنا كفييت هــمـك - بمعنى

هذا وقد اختلف في إفادة - أنا - بفتح الهمزة القصر ، فقليل : إنها تفيد مثل المكسورة الهمزة ، وقد اجتمع في قوله تعالى : ي ١١٠ س ١٨ (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما الحكم إلهي واحد) وهو من القصر الإضافي ، والمعنى ما أوحى إليّ إلا التوحيد أي لا أشرك ، ومن القصر بإنما قول الشاعر :

وإنما البرء حديثٌ بعده فكان حديثاً حسناً لمن وهي
وقول الآخر :

وما لا مريء طول الخلود وإنما يخالده طول الشناء فيخلد
(١) هو ثلاثة أقسام : أولها تقديم المسند إليه على نحو ما سبق بابه في الجزء الأول كقول المتنبي :

وما أنا أسقمْتُ جسمي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب ناراً
وثانيها تقديم المسند على نحو ما سبق في بابه في الجزء الأول ، كقول عمرو بن كلثوم :

لنا الدنيا ومن أضحى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا
وثالثها تقديم بعض القيود على نحو ما سبق في باب متعلقات الفعل ، كقول الشاعر :

إلى الله أشكو لا إلى الناس أني أرى الأرض تبتق والاخلاء تذهب

وأما تقديم بعض المفعولات على بعض فقد سبق الخلاف في إفادته القصر بين الجمهور وابن الأثير في الجزء الأول .

(٢) المثال من تقديم الخبر على المتبداً ، وهو إنما يفيد القصر إذا كان المتبداً معرفة لا نكرة .

وحدى ، لمن يعتقد أنك وغيرك كفيئاً مهمه ، وقليلاً — أنا كفيئ مهمك -- بمعنى
لاغيرى ، لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك كما تقدم (١) .

فروق طريق القصر : وهذه الطرق تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع (٢)

الثاني : أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفى جميعاً بالنص ، فلا
يترك ذلك الاكراهة الإطناب في مقام الاختصار ، كما إذا قيل - زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض والقوافي ، أو زيد يعلم النحو وعمرو بكر وخالد - فتقول
فيهما - زيد يعلم النحو لا غير (٣) وفي معناه - ليس إلا - أى لا غير النحو ولا
غير زيد ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى (٤) .

(١) في الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في الجزء الأول .

(٢) فدلالته على القصر بالذوق والبحث في سر التقديم حتى يفهم بالقرائن الحامية
أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم ؛ ولا تنافي للدلالة الوضعية في الثلاثة
الأولى البحث عنها في علم المعاني ، لأنه لا يبحث فيه عن دلالتها على القصر ؛ وإنما
يبحث فيه عن مزايا القصر وأحواله وعن المقامات التي تدعو إليها ولا شك أن هذا
من صميم علم المعاني .

(٣) ببناء - غير - على الضم ؛ وقيل : إنها لا تستعمل كذلك إلا بعد - ليس

وهو مردود بقول الشاعر :

جراًباً به تنجو اعتمد فوربنا لمن عمل أسلفت لاغير تسأل

وقيل : إن - لا - في ذلك لنفي الجنس لا العطف ؛ وخبرها محذوف أى لا غيره
معلوم أو عالم في المثالين ؛ وتكون مع هذا للقصر حملاً على - لا - المعاطفة لأنها معناه ؛
(٤) أى بحسب الأصل ؛ وقد تجمى على خلافه ؛ كما تقول في التقديم - لا أنا

قلت هذا - بالنص على دون المثبت ، وكما يقال في النفي والاستثناء - ما قام
للقوم إلا زيد -- بالنص على المثبت والمنفى معاً ؛ والاستثناء المفرغ هو الأصل
في القصر .

الثالث أن النفي^(١) لا يجامع الثاني ، لأن شرط المنفى بلا إلا يكون منقياً قبلها بغيرها ، و يجامع الأخيرين ، فقال - إنما زيد كاتب لا شاعر ، وهو يأنى لا عمرو - لأن النفي فيهما غير مصرح به^(٢) كما يقال امتنع زيد عن الحجى لا عمرو .

قال السكاكي^(٣) شرط مجامعته للثالث ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف^(٤) كقوله تعالى^(٥) : (إنما يستجيبُ الَّذِينَ يسمعون) فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ، وكذا قولهم - إنما يعمل من يخشى الفوت - وقال الشيخ عبد القاهر^(٦) : لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص ، وهذا أقرب^(٧) قبل : وجامعته له إنما مع التقديم كقوله^(٨) تعالى : (إنما أنصم ذكره

(١) يعنى النفي بلا كما يؤخذ من توجيهه له ، ولأن المراد أن طريق القصر بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء ، وقد جاء ذلك في كلام المؤلدين كقول الحريرى : لا تمرُّك ما الإنسان إلا ابن يرمه على ما تجلّس يومه لا ابن أمه أما النفي بغير - لا - ف يجامع النفي والاستثناء ، ولا وجه الفرق بينهما إلا الالتماع . (٢) بخلاف الثاني لأنه يصرح فيه بأداة النفي وإن لم يصرح به بالمنفى .

(٣) ص ١٥٩ المفتاح .

(٤) أى بالنظر إلى الوصف في نفسه وإن كان مختصاً بالموصوف بحسب المقام الذى اقتضى قصره عليه .

(٥) ي ٢٦ ص ٦

(٦) ص ٢٢٩ - دلالة الاعجاز .

(٧) لأنه لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التأكيد ، وهذا والسكاكي يناقض هنا ما سبق له في الكلام على تقديم المسند إليه . لأنه هنا أجاز التخصيص مع إختصاص الوصف في نفسه بالموصوف ، وهناك منعه في نحو قولهم - شر أهرّ ذائب - لأن المهر لا يكون إلا شراً ، أى لأن الوصف في نفسه مختص بالموصوف ، فلا فائدة فيه للتخصيص .

(٨) ي ٢٢ ، ٢٣ ص ٨٨

لست عليهم بمسيطر) وإما مع التأخير ، كقولك - ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو - وفي كون نحو هذين عما نحن فيه نظر ^(١) .

الرابع أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له بما يجمله المخاطب وينكره ^(٢) كقولك لصاحبك وقد رأيت شيخاً من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا وجدته يعتقه غير زيد وبصر على الإنكار ، وعليه قوله ^(٣) تعالى : (وما من إله إلا الله) وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له الثاني إفراداً ، نحو : وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ^(٤)) أي أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك ، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه ^(٥) ونحوه : (وما أنت إلا مسموع من القبور ، إن أنت إلا نذير ^(٦)) فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممنوعين عن الإيمان ولا يرجع عنها ، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إجماد الشيء فيما يمتنع قبولاً إياه ، أو قلباً ، كقوله تعالى ^(٧) حكاية عن بعض

(١) لأن النفي فيهما بغير - لا .

(٢) المراد بذلك أن يكون شأنه بما يجمله المخاطب وينكره لا الجمل بالفعل ، لأن الجمل بالفعل شرط في القصر مطلقاً .

(٣) ي ٦٢ س ٣

(٤) ي ٤٤ س ٣

(٥) فكأنهم يعتقدون الفكرة بين الرسالة والتبري من الهلاك ، وبهذا كان القصر على الرسالة قصر إفراد ، والاعتبار المناسب في ذلك هو الأشعار بعظم ذلك الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه بينهم ، وقيل : إن ذلك قصر قلب ، لأن عطف القصر هو الجملة الواقعة بعد المستثنى لكونها صفة له ، والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله ، لا رسول لا يخلو كما هو لازم استعظامهم هلاكه .

(٦) ي ٢٢ ، ٢٣ س ٣٥

(٧) ي ١٠ س ١٤

الكفار ، إن أنتم إلا بشر مثلنا ، أى أنتم بشر لارسل ، نزلوا المخاطبين (١)
منزلة من ينكر أنه بشر ، لاعتقاد القائلين (٢) أن الرسول لا يكون بشر أمع إصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة . وأما قوله تعالى إلى (٣) حكاية عن الرسل (إن نحن إلا
بشر مثلكم ولكن الله يمشي على من يشاء من عباده) فن مجازاة الخصم
للتكيت والإلزام والإفحام (٤) فإن من عادة من ادّعى عليه خصمه الخلاف في أمر
هو لا يخاف فيه أن يعيد كلامه على وجهه ، كما إذا قال لك من يناظرك - أنت من
شأنك كيت وكيت - فنقول - نعم أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا يلزمنى

(١) م الرسل لأنهم مخاطبون في الآية وقالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا ،
(٢) م المشركون ، وهذا هو الاعتبار المناسب في الآية لتنزيل المعلوم فيها عندهم
منزلة المجهول ، فصفة الرسالة تنافى عندهم صفة البشرية ، ولهذا كان القصر في كلامهم
قصر قلب ، وقد روعى فيه حال المتكلم مع المخاطب على خلاف الأصل في القصر من
مراعاة حال المخاطب فقط . وقيل . إن ذلك لا يمكن ألا يكون من تنزيل المعلوم ، نزلة
المجهول ، بأن يجعل قصر أفراد على معنى الرسل لم تجتمع لهم الرسالة والبشرية كما
يدهون في زعمهم . أو قصر قلب على معنى ما أنتم إلا بشر مثلنا . أى لا بشر أعلى
منا بالرسالة .

(٢) أى بعد قول المشركين السابق - ي ١١ س ٤

(٤) مجازاة الخصم على وجهين أحدهما اعتراف المجازى بمقدمة فاسدة ليرتب
عليها ما يخالف مقصود الخصم . وثانيهما اعترافه بمقدمة صحيحة إيبين أنها لا تستلزم
مقصود الخصم ، وما هنا من الوجه الثانى والقصر في قول الرسل وإن نحن إلا بشر
مثلكم ، قصر صوري يقصد منه المشاكلة اللفظية لقول المشركين لتكون أقوى
في المجازاة ، ولا يراد منه إلا أصل الإثبات على سبيل التجريد . وقيل : إنهم يريدون
حقيقة القصر . لأن المشركين يريدون من قصرهم أن الرسل بشر لا ملائكة . فجاءهم
الرسل بتسليم أنهم كذلك . ويكون المقصود من القصر هذه المجازاة لا الرد عليهم .
لأنهم لا ينكرون بشرية الرسل بل هى ثابتة عندهم .

من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم - فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم، وكما قلتم لا تشكروه، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة.

وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره على عكس الثاني، كقولك - إنما هو أخوك . وإنما هو صاحبك القديم - لمن يسلّم ذلك ويقرأ به، وتريد أن ترفقه عليه ونفبه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة صاحب (١) وعليه قول أبي الطيب :

إنما أنت والد والاب الفا طع أحنى من واصل الأولاد (٢)
لم يرد أن يعلمهم كافوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك بما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم لينبئ عليه استدعاء ما يوجبه .
وقد ينزل المجرد منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل به الثالث (٣)
فهو : (إنما نحن مصلحون) (٤) ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي، ولذلك جاء (ألا إنهم هم المفسدون) (٥) للرد عليهم مؤكداً بما نرى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل (٦) والتصدير بحرف النبية (٧) ثم إن .

(١) هذا هو المقصود من - إنما - التعريض به، وتكون فائدة القصر المبالغة في الترتيب لما فيه من زيادة التأكيد .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي، والمخاطب الكافور الإخشيدى، يعنى أنه بمنزلة لوالد لمولاه ابن الإخشيد، والاب القاطع هو الذى لا يصل أولاده . وإنما كل أحنى من الأولاد الواصلين لأبهم لأن حنو الأب على أولاده أشد من حنو الأولاد على أبيهم بمقتضى الفطرة والطبيعة .

(٣) يقصد من استعماله هنا الرد على المخاطب كغيره من أدوات القصر ولا يقصد منه التعريض كما قصد منه في أصل استعماله .

(٤) م ١١ ص ٢ (٥) ١٢ ص ٢ (٦) هو م (٧) هو الأ .

ومثله قول الشاعر:

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله تجلستُ عن وجهه الظلماءُ ^(١) .
أدعى أن كونه مصعب كما ذكر جلي معلوم لكل أحد على عادة الشعراء إذا
مدحوا أن يدعوا في كل ما يصفون به مدوحهم الجلاء ، وأنهم قد شهبوا به حتى إنه
لا يدفعه أحد كما قال الآخر :

وأعداني أفناءٌ ساعد عليهم ^(٢) وما قلتُ إلا بالتي علمتُ سعد ^(٣)
وكذا قال البحري :

لا أدعى لابي العلاء فضيلةً ^(٤) حتى يُسلمها إليه عداءُ ^(٥)
وأعلم أن الطريق - - - إنما - - - مزية ^(٦) على طريق العطف ، وهي أنه يعقل منها
إثبات الفعل لشيء وقفه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف ، وإذا ما استقرت
وجدتها أحسن ما تكون موقفاً إذا كان الغرض بها التبريض بأمر هو مقتضى معنى

(١) هو لعبد الله بن قيس الرقييات في مدح مصعب بن الزبير بن العوام ، وقوله
- تجلست - بمعنى تكشفت ، وهذا من بالغ المدح ، ولذلك فضله عند الملك بن مروان
على مدحه له بقوله :

يأنلج التاج فوق مفرقه على جبين كأنه الذهب ^(٧)

(٢) هو الخطيبه جرول بن أوس في مدح بغيض بن شماس وقومه بني أنف للناقة
وقوم الزبرقان بن بدر وقومه ، وجميعهم ينتمون إلى سعد بن مناة ، والأفناء جمع فناء -
وهو الجماعة ، والفاهد في دعواه أن ما قاله في حق مدوحه لا يدفعه أحد من سعد .
وقيل : إن الرواية - أبناء سعد - لأن أفناء الناس أخلاطهم ، ولا يريد الخطيبه ؛
وكذلك روى - الذي - بدل التي والشاهد في دعواه عليهم بذلك .

(٣) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحري من أبيات له في مدح أبي العلاء
صالح بن مخلد وابنه أبي عيسى والشاهد فيه كالذي قبله .

(٤) توجد هذه المزية أيضاً في طريق النفي والاستثناء وطريق التقديم .

الكلام بعدها ^(١) كما في قوله تعالى : (إنما يتذكر أولو الألباب ^(٢)) فإنه تعريض بدم الكفار وأنهم من فرط العناد وظلمة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل ، فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب ، وكذا قوله ^(٣) تعالى : (إنما أنت منذر لمن يخشاها) وقوله : (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب ^(٤)) المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع ، وقلب يعقل ، فالإظهار معه كلاً إظهار ، قال الفيض عبد القاهر ^(٥) ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أر كفى محبتها إنما للعبد ما رزقا ^(٦)

(١) هذا إنما يكون إذا استعملت في أصاها وهو ما بعلمه المخاطب ولا ينكره كما سبق ، لأنه إذا كان ذلك معلوماً له فلاهم المتكلم فادته له ، وإنما يهيمه المعنى الآخر الموضح إليه بالتعريض ، لأنه هو الذي يجهله المخاطب ويصر على إنكاره .
هذا وقد قيل : إن عبد القاهر يرى أن — إنما — يقصد منها دائماً التعريض ولو استعملت في المحمول المنزل منزلة المعلوم ، ولا يقصد منها الرد على المخاطب إذا استعملت هذا الاستعمال ، مع أن عبد القاهر قد ذكر أنها تأتي في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته ، ولكن لا بد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في أن الأمر كالنفي ذكر .

(٢) ي ٤٥ س ٧٩

(٣) ي ٩ س ٣

(٤) ٣٠ دلالت الإيجاز

(٥) ي ٨ س ٣٥

(٦) هو العباس بن الإحنف ، وفي رواية — وودنكم — بدل محبتها ، والإضافة في ذلك من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقبل البيت :

كان لي قلب أحبش به فاصطلي بالنار فاحترقا

فإنه تمرّض بأنه قد علم أنه لا مَطْمَع له في وصلها ، فيئس من أن يكون منها
إسعاف به . وقوله :

وإنما يَـعْذِرُ العَشَّاقَ من عَشْفَا^(١)

يقول : ينبغي للعاشق ألاَّ يُنكَرَ لوم من يلومه ، فإنه لا يعلم كنهه بلوى
العاشق . ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فيعذره . وقوله :

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما كَجَحُّ الأمور بقوة الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك وإنما يدعى الطبيب لساعة الأوصاب^(٢)

يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن أبح في أمرى حين جعلتك السبب إليه . وفي
الثاني : إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض لنا من الحاجة وعولنا
على فضلك ، كما أن من يعول على الطبيب فيما يعرض من السقم كان قد أصاب في فعله .
ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا^(٣) يقع بين الفعل والماعل
وغيرهما^(٤) ففي طريق النفي والاستثناء يؤخّر المقصور عليه مع حروف الاستثناء ،

(١) هو من قول العباس بن الأحنف أيضاً :

يلوم في الحب من لم يدر طعم هوى وإنما يعذر للعشاق من عشفَا
(٢) هما كما في - معجم الشعراء - لمحمد بن أحمد العمراني في عبيد الله بن يحيى
ابن حاقان ، وقيل : لهما للزبير بن بكار ، وقيل : لهما للباحثر زدي . والسبب كل
ما يتوصل به إلى غيره . والأوصاب جمع وصب وهو المرض .

هذا وإنما ترك الكلام على أصل الطريق الأول والطريق الرابع من جهة
استعمالها فيما يجهله المخاطب أو يعمل به . لأنهما كما قال صاحب الأطول مستويا النسبة
إلى المعلوم والمجهول .

(٣) في التمثيل لأقسام القصر وطرقه ، لأن ما ذكره في ذلك من باب المبتدأ
والخبر إلا ما ندر .

(٤) مما سيذكره وما لم يذكره كالتمييز والظرف وسائر المتعلقات إلا المصدر المؤكد
والمفعول معه .

كقولك في قصر الفاعل المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام - ما ضرب زيد
إلا عمراً^(١) وعلى الثاني لا الأول قوله^(٢) تعالى : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أُمِرْتُ بِهِ
أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) لأنه ليس المعنى أني لم أزد على ما أُمِرْتُ به شيئاً ،
لأن ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ، وإنما المعنى أنه لم أترك
ما أُمِرْتُ به أن أقوله إلى خلافه^(٣) لأنه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى
تركت ما أُمِرْتُ أن تقول به إلى ما لم أُمِرْ أن أقوله ، فإني أمرت أن تدعو الناس
أن يعبدوني ، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري ، بدليل قوله^(٤) تعالى : (أَأَنْتَ
قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وفي قصر المفعول على الفاعل
- ما ضرب عمراً إلا زيد - وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو^(٥) كسوت
وظننت - ما كسوت زيدا إلا جبة ، وما وظننت زيدا إلا منطلقاً - وفي
قصر الثاني على الأول - ما كسوت جبة إلا زيدا ، وما ظننت منطلقاً إلا
زيداً - وفي قصر ذي الحال على الحال^(٦) - ما جاء زيد إلا راكباً - وفي

(١) يجوز في هذا ونحوه أن يكون الفعل المسند إلى الفاعل مقصوراً على
المفعول ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف ، وأن يكون الفاعل مقصوراً على
الفعل المتعلق بالمفعول ، فيكون من قصر الموصوف على الصفة ، وكذلك يقال في
قصر المفعول على الفاعل ونحوهما .

(٢) ي ١١٧ س .

(٣) بهذا يكون قصر قلب لا إفراد .

(٤) ي ١١٦ س .

(٥) نحو - كسوت - كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛
ونحو - ظننت - كل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٦) هو من قصر الموصوف على الصفة ، فيقال في هذا المثال : إن زيدا قصر
على المجيء . حال الركوب ، وقيل : إن المجيء هو الذي قصر على الركوب ، أما قصر
الحال على ذي الحال فهو من قصر الصفة على الموصوف .

خصر الحال، على ذى الحال - ما جاء راكباً إلا زيد .

والوجه في جميع ذلك^(١) أن النفي في الكلام الناصب - أعني الاستثناء المفسر - يتوجه إلى مقدر مستثنى منه عام^(٢) مناسب للمستثنى في جنسه وصفته ، أما توجهه إلى مقدر هو مستثنى منه فلا يكون - إلا لإخراج واستدعاء الإخراج مُخْرَجاً منه ، وأما عمومه فيلتحق بالإخراج منه ، ولذلك قيل : تأنيث المضمر في - كانت - على قراءة^(٣) أبي جعفر المدني : لأن كانت إلا تصبحه ، بالرفع . وفي - ترى - مبنياً للمفعول في قراءة^(٤) الحسن : فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ، برفع مساكنهم وفي - بقيت - في بيت ذى الرمة :

فما بقيت إلا الضلوع الجراشع^(٥)

لننظر إلى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير لافتضاء المقام معنى شيء من الأشياء ، وأما مناسبة في جنسه وصفته فظاهرة . لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو - ما ضرب

(١) هذا عود إلى ما سبق من توجيه إفادة النفي والاستثناء المقصر . وقد سبق أن دلالة على المقصر بالوضع . فلا تحتاج إلى توجيهها بما ذكر .

(٢) لافرق في هذا بين المقصر الحقيقي والإضافي إلا بأن الإضافي يقدّر فيه هام يراد به الخاص الذي يكون المقصر بالإضافة إليه .

(٣) ي ٢٩ س ٢٦ (٤) ي ٢٥ س ٤٦

(٥) هو غبيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة من قوله :

طوى النحر والأجرأز ما في فرؤها

فما بقيت إلا الضلوع الجراشع

يصف بذلك ناقته . وقوله - طوى - بمعنى اضمر . والنحر الدفح والنحس ،

والأجرار جمع جرر وهي الأرض اليابسة التي لا نبات فيها ، والفروض جمع غرض وهو الحزام ، والجراشع المتفخخة الغليظة جمع جرشع .

زيد إلا عمراً - أحداً^(١) وفي نحو قولنا - ما كسوت زيدا إلا جبة - لباساً ، وفي
نحو ما جاء زيد إلا راكباً - كأننا على حال من الأحوال . وفي نحو - ما اخبرت
رفيقاً إلا منكم - من جماعة من الجماعات . ومنه قول السيد الحميري :

لو خير المنبرُ فرسانته ما اختار إلا منكم^(٢) فارساً

لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله ما اختار فارساً إلا منكم ، والمراد بصفته
كونه قاعلاً أو مفعولاً أو ذا حال أو حالاً . وعلى هذا القياس . وإذا كان النفي متوجهاً
إلى ما وصفناه فإذا أوجب منه شيء جاء القصر^(٣) .

ونجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور . كقولك
ما ضرب إلا عمراً زيد . وما ضرب إلا زيد عمراً . وما كسوت زيدا إلا جبة . وما
ظننت إلا زيدا منطلقاً . وما جاء إلا راكباً زيد ، وما جاء إلا زيد راكباً
- وقولنا - بحالها - احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيرها عن
المقصور عليه . كقولك في الأول - ما ضرب عمراً إلا زيد - فإنه يخل المعنى^(٤)
فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي إلا^(٥) . ويمكن استعمال هذا النوع أعمى

(١) هو خير يكون . وكذلك نظائره مما بعده .

(٢) هو لإسماعيل بن محمد المعروف بالسيد الحميري . وتقدير الشعر الثاني -
ما اختار فارساً من جماعة من الجماعات إلا فارساً منكم . والفارس في الأصل راكب
الفرس استعير في البيت لخطيب المنبر . وإسناده الاختيار إلى المنبر مجاز عقلي وكان
السفاح العباسي قد خطب يوماً فأحسن فدحه بذلك .

(٣) لتحقق النفي والإثبات المحققين لمعنى القصر .

(٤) لأنه ينقلب المقصور مقصوراً عليه وهو خلاف المراد . ومن تقديم
المقصور عليه مع حرف الاستثناء قول الفاعل :

الناس إنب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا ورؤ
(٥) فيكون هو المقصور عليه تأخراً معاً أو تقدماً معاً .

تقديمهما قليل ، لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها ^(١) كالضرب الصادر من زيد في - ما ضرب زيد إلا عمراً - والضرب الواقع على عمرو في - ما ضرب عمراً إلا زيد - وقيل ^(٢) إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن - إلا - وقدم المرفوع كقولنا - ما ضرب إلا عمرو زيداً - فهو على كلامين ، وزيداً منصوب بفعل مضمر ، فكأنه قيل - ما ضرب إلا عمرو - أى ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : من ضرب ؟ فقيل - زيداً - أى ضرب زيداً ، وفيه نظر ، لافتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً ^(٣) .

وأما في - إنما - فيؤخر المقصور عليه ^(٤) نقول - إنما زيد قائم ، وإنما ضرب زيد ، وإنما ضرب زيد عمراً ، وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ، وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة في السوق - أى ما زيد إلا قائم ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة ، وما ضرب زيد عمراً

(١) إنما جاز التقديم مع استلزامه ذلك لأنه قديمة التأخير ، فكأنه ، وخر فعلاً .
(٢) على هذا لا يلزم قصر الصفة قبل تمامها ، ولا يسكون في الكلام تقديم وتأخير .
(٣) أجيب عن هذا بأنه إنما يلزم من يجوز أن يستثنى شيئاً أو أكثر بأداة واحدة دون عطف ، وأمل من قال إنما نحو - ما ضرب إلا عمرو زيداً - على كلامين لا يجوز ذلك فلا يقتضى إذهب إليه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً ، ويؤيد هذا أنه لو كان من يجوز ذلك لم يحنج إلى تقدير الفعل ثانياً . بدليل أن من لا يجوز ذلك يرى في قوله تعالى : ي ٢٧ س ١١ . وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ، أنه يستثنى فيه الموصول والظرف جميعاً بإلا . وإنما الظروف منصوب بمضمر تقديره اتبعوك بادي الرأي . والراجع أن الكلام على التقديم والتأخير ولبس على تقدير كلامين لما يظهر فيه من التكلم .

(٤) فلا يجوز تقديمه لئلا يلتبس بالمقصور . وقد يعرض ما يوجب تقديم المقصور عليه فيتقدم . كقولك - إنما قلت - قصر فيه المتكلم على القيام . تقدم الفعل مع أنه هو المقصور عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه .

يوم الجمعة إلا في السوق ، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً^(١) ولذلك نقول - إنما هذا لك ، وإنما لك هذا - أى ما هذا إلا لك ، وما لك إلا هذا ، حتى إذا أردت الجمع بين إنما والمطف فقل - إنما هذا لك لا غيرك ، وإنما لك هذا لا ذاك ، وإنما أخذ زيد لا عمرو ، وإنما زيد يأخذ لا يعطى^(٢) ومن هذا نعر على الفرق بين قوله تعالى : (إنما

(١) إنما يكون الواقع أخيراً هو المقصور عليه إذا كان جزءاً مستقلاً في آخر الكلام ولو كان فضلة ، فالمقصور عليه في قولك - إنما جاء الذى أكرمه يوم الجمعة - هو الموصول مع صلته ، وفي قولك - إنما جاءنى رجل عالم - هو الموصوف مع صفته ، وهكذا . وقد اعترض على ذلك بمواضع لا يظهر فيها أن الواقع أخيراً هو المقصور عليه . كقوله صلى الله عليه وسلم : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل ، أى لا يقع إلا أكلهم منه ، وليس المعنى لا يأكلون إلا منه ، وكقوله تعالى : ي ٩١ : هـ (إنما يريدُ الشيطانُ أنْ يوقعَ بينكمُ العداوةَ والبغضاءَ في الخمرِ والبسرِ) ويمكن أن يحاج عن هذا بأن هذه المواضع جاءت على خلاف الأصل في - إنما - لأن الملبس فيها بقرينة من القرائن ، كقوله في الحديث : ليس لهم فيه إلا المأكل ، فإنه يدل على أن المراد أنه لا يقع إلا أكلهم منه .

(٢) لأنه إذا اجتمع طريق إنما وطريق المطف يكون القصر مستفاداً من - إنما - والمطف مؤكداً له ، ولا ينسب القصر إليه لأنه تابع من التوابع ، وعلى هذا يكون المقصور عليه هو الواقع أخيراً قبل المطف ، وقد ذهب بعض مؤلفي عصرنا إلى أن القصر ينسب في ذلك إلى المطف لأنه الأقوى ، فأجاز أن يقال - إنما محمود شاعر لا على - بتقديم المقصور عليه ، ولأنى أرى أن الحجة في ذلك يجب أن يعتمد فيها على أساليب البلغاء لا على نعر هذا المثال ، على أن يكون المطف أقوى من غيره في الدلالة على القصر لا يذكر مع ماله من رتبة التابع في الكلام ، لأن هذا يجعله تابعاً في إفادته بلا نزاع .

وقد يجتمع طريق - إنما - وطريق التقديم ، فقل : إن الذى يفيد القصر في هذه الحالة التقديم ، وقيل إن الذى يفيد - إنما - وهذا كما في قول الشاعر :
ألا فليمت من شاء بعدك إنما عليك من الأقدار كان حذاريا

يخفى الله من عباده العلماء^(١) وقولنا - إنما يخفى العلماء من عباد الله - فإن الأول يقتضى قصر خشية الله على العلماء ، والثاني يقتضى قصر خفية العلماء على الله^(٢)

واعلم أن حكم - غير^(٣) حكم - إلا - فى إفاضة القصرين - أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف - وفى امتناع مجامعة - لا - العاطمة ، تقول فى قصر الموصوف أفرادا - ما زيد غير شاعر - وقلبا - ما زيد غير قائم - وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام - لا شاعر غير زيد - ولا تقول - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا شاعر غير زيد لا عمرو .

وقول الآخر :

أسامياً لم تزد معرفته وإنما ذكرناها
والمقصود عليه فى ذلك هو المقدم كما هو ظاهر .

(١) ي ٢٨٠ س ٢٥ وقرئ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء فتكون الخشية مجازاً بمعنى الإجلال لا بمعنى الخوف ، كما قال الشاعر :

أهابك إجلالا وما بك قدرة^١ على ولكن مل^٢ عين حبيبها

(٢) هذا والمقصود عليه فى العطف بيل ولكن هو ما بعدهما ، وفى العطف بلا هو المعطوف عليه قبلها ، وفى التقديم هو المقدم وقد يجتمع العطف والتقديم ، كقولك - هو يأتينى لا أخوه - فينسب القصر فى ذلك إلى التقديم لأن العطف تابع كما سبق ، وقيل هنا أيضاً : لأنه ينسب إلى العطف ، وأنه يجوز على هذا أن يقال - فى الدار سعيد لا محمود - وهو مردود بمثل ما سبق

(٣) مثلها - سوى - ونحوه من أدوات الاستثناء ، لأنه لا فرق بينها جميعاً فى إفاضة القصر كما سبق ، ومثل ذلك فى - سوى - قول الشاعر :

أراك ليل ليس بينى وبينها سوى ليلة إني إذن أصبر

تمريبات على طرق القصر

تمرين - ١

(١) بين لماذا أوتر القصر بالعطف على خبره في قوله تعالى : ي ٤٠ س ٢٢
(ما كان محمد أباً أحداً من رجالكم) (ولكن رسول الله) وبين ما فيه من
مزاي القصر .

(٢) بين طريق القصر والمقصود عليه في قول الشاعر :
بك اجتمع الملك المبدد شمله وضمت قواص منه بعد قواصي

تمرين - ٢

(١) لماذا أوتر القصر بإنما في قول الشاعر :
وإنما الآثم الاخلاق ما بقيت فإن ثم ذهب أخلاقهم ذهبوا
(٢) من أي طرق القصر قول الشاعر :
وإن سنام المجد من آل هاشم بنو أم غزوم ووالدك العبد
وما هو المقصود فيه ؟ وما هو المقصود عليه ؟

تمرين - ٣

(١) لماذا لم يفد تعريف المسند بال القصر في قول الخنساء :
إذا قبح البكاء على قتيل وحدث بكاءك الحسن الجميلا
(٢) لماذا أوتر القصر بالإنفي والاستثناء في قوله تعالى : ي ١٨ س ٢٩
« وإن تكذبوا فقد كذب أمم من قبلكم » وما على الرسول إلا البلاغ المبين ،
وإنما في قوله : ي ٢١ س ٨٨ « فذكر إنما أنت مذكر » .

تمرين - ٤

(١) ما هو طريق القصر وما هو المقصود عليه في قول الشاعر :
ما اقترينا في وصفه بل وصفنا بعض أخلاقه وذلك يكفى

(٢) بين كيف اختصت المزايا البلاغية بالقصر بطرقه من العطف وغيره .

تمرين - ٥

(١) لماذا قال الله تعالى : ي ١٠٥ س ٢ (والله يختص برحمته من يشاء) ولم يفد الاختصاص بطريق من طرقه المعروفة .

(٢) يأتي التوكيد لدفع التردد في نحو -- إن زيدا شاعر -- وبأقصر التعمين لدفع التردد في نحو -- إنما زيد شاعر -- فما هو الفرق بين دفع التردد فيهما .

تمرين - ٦

(١) لماذا قدم المقصور عليه في قول الشاعر :
وما لي إلا آل أحمد شيعه^١ وما لي إلا مذهب الحق مذهب^٢
(٢) بين موقع المقصور عليه في جملة في قول الشاعر :
ما بعثكم بهجتي إلا بوصاكم^٣ ولا أسلها إلا يبدأ بيد^٤

تمرين - ٧

(١) هل من قصر الفعل على الفاعل أو من قصر المفعول عليه قول الشاعر :
في ليلة لا نرى بها أحداً يحسني علينا إلا كواكبها^١
(٢) بين الذي أغاد القصر من التقديم أو العطف في قول الشاعر :
للفتى من ماله ما قدمت^٢ بداه^٣ قبل موته لا ما اقتنى^٤
(٣) هل من القصر قول الشاعر :
وكل أخ مفارقته أخوه لعمر^٥ أليك إلا الفرفدان^٦
(٤) اختلف في إفادة الاستثناء من الإثبات القصر ، فبين ما تختاره في ذلك .

القول في الإنشاء

أقسام الإنشاء : الإنشاء ضربان : طلب وغير طلب ، والطلب يستدعي
مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل ^(١) وهو المقصود بالنظر
هنا ^(٢) وأنواعه كثيرة :

التمنى : منها التمني ^(٣) ، واللفظ الموضوع له - ليت - ولا يفترط في

(١) إذا استعمل الطلب فيما هو حاصل وجب تأويله ، كقوله تعالى :
ي ٢٦ س ٤ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) وقوله : ي ١ س ٢٢
(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) فالمرنى فيهما على طلب هوام الإيثار والتقوى للترقى في مراتب
الكمال فيهما .

(٢) أما الإنشاء غير الطلبي فلا يقصد بالنظر هنا لفظة المباحث البلاغية المتعلقة
به ، ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ، ومن الإنشاء غير
الطلبي للترجي ، وبرى كثير من العلماء أنه من الإنشاء الطلبي ، والحق أنه لا طلب
فيه بدليل أنه يأتي في المسكروه ، نحو - لعل الحبيب مريض - ولا طلب في مكرره ،
ولأن فيه مجرد ترقب وإشفاق ، ومنه أفعال المدح والذم ، كنعم وبئس ، وأفعال
التمعجب ، فهي لإنشاء المدح والذم والتعجب ، وقيل : إنها أخبار تحتل الصدق
والكذب ، ولهذا بشر أعرابي يئس فقليل له : نعمت المولودة ، فقال : والله ما هي
بنعمت المولودة ، ومنه الذم وصيغ العقود كبعث واشترى ، ومنه - رب -
و - كم - الخيرية ، لدلائلها على إنشاء التكمين أو التقابل ، وقيل : لإنهما
خير لا إنشاء .

(٣) هو طلب المحبوب الذي لا طمع فيه ، بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد
الحصول ، فالأول كقول الشاعر :

ليت الكواكب تدنوا لي فأنظمتها - عقود مدح فما أرضى لكم كلبي

والثاني كقول الآخر :

يا ليت ما بيني وبين أحبتي من البعد ما بيني وبين المصائب

التمنى الإمكان . تقول - ليت زيدا يحمى . ولبت الشباب يعود . قال الشاعر :

يا ليت أيام الصبا وواجما^(١)

وقد يُمنسى بهل^(٢) كقول القائل - هل لي من شفيع - في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه^(٣) لإبرار المتنى لكمال العناية به في صورة الممكن^(٤) وعبه قوله^(٥) تعالى حكاية عن الكفار : (فهل لنا من شفعاء فشفعنا) وقد يتمنى بلو^(٦) كقولك - لو تأتيت فنحدثني - بالانصب^(٧) .

قال السكاكي^(٨) وكان حروف التنديم والتخصيص - هـلا . وألا - بقلب الهاء همزة . ولو لا . ولو ما . - مأخوذة منهما^(٩) مركبتين مع - لاوما - المزيديتين .

(١) هو من أرجوزة لعبد الله بن روبة المصروف بالحجاج . وقد نصب الجزمين بليت على مذهب السكوفيين . والبصريون على أن خبرها محذوف وتقديره - أبلغن رواجما . أو تكون رواجما .

(٢) استعمالها في التمني مجاز بالاستعارة التبعية كما سيأتي في علم البيان .
(٣) فتحمل على التمني لأن الاستفهام لا يكون مع الجزم بانتفاء الشيء بل مع الجهل به .

(٤) هذا هو الحال الداعي إلى استعمال - هل - في التمني .

(٥) ي ٥٣ س ٧

(٦) استعمالها في التمني مجاز أيضاً . وانكته الإشعار بمرارة التمني بإبرازه في صورة مالم يوجد ، لأن - لو - في أصلها حرف استناع ، ومن ذلك نوالك قولهم اهل : فلو أنهمير المقابر عن كليب فيخبر بالذئاب أى زير

(٧) أى نصب - نحدث - لأنه انما يكون بعد الطلب .

(٨) ١٦٦ - المفتاح .

(٩) أى من - هل ولو - اللين للتمنى ، وهذا تكلف من السكاكي ، والنحويين على أنها موضوعة للتخصيص والتنديم من أول الأمر .

(٣ - بقية الايضاح)

لتضمينها معنى التمني^(١) ليتولد منه في الماضي التشديد ، نحو - هلا أكرمت زيدا -
وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم .

وقد يتمنى بالفعل فتعطى حكم ليت^(٢) نحو - اعلى أحج فازورك - بالنصب ،
لعبد المرجو عن الحصول^(٣) وتعليه قراءة طاصم^(٤) في رواية حفص (اعلى أبلغ
الأسباب ، أنساب السموات فأطلع إلى إله موسى) بالنصب .

الاستفهام : ومنها الاستفهام^(٥) والألفاظ الموضوعة له : الهمة ، وهل ،
وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى . وأيان .

فالهمة لطلب التصديق^(٦) كقولك - أقام زيد . أزيد قائم - أو

(١) يريد بتضمينها ذلك جعلها دالين عليه مطابقة لا تضمنا .

(٢) هو نصب المضارع بالبقاء بعدها . وهذا مبنى على مذهب البصريين لأنهم
لا ينصبونه بعد الترجى . واستعملها في التمني مجازاً أيضاً . ومنه قول الشاعر :

أمرّب القطا هل من يعيرُ جناحه اعلى إلى من قد هويتُ أطيْرُ

(٣) لا يخفى أن - لعل - لا تبدل على بعد المرجو حتى يشار بها إلى ذلك .
فالأحسن أن تجعل نكتته إظهار التمني في صورة الممكن المتوقع الحصول أشدة
الرغبة فيه .

هذا ولا يخفى أن الحروف السابقة بعضها يستعمل في التمني حقيقة ، وبعضها
يستعمل فيه مجازاً . وعلى هذا لا يكون هناك محل لذكرها في علم المعاني . وما ذكر
لذلك من النكت والأغراض شأنه فيها كشأن سائر المجازات .

(٤) ي ٣٦ . ٣٧ . ٤٠

(٥) هو طلب حصول صورته الشيء في الذهن بأدوات مخصوصة . كالهمة
ونحوها مما يأتي .

(٦) في هذا الحال لا يذكر معها معادل . وإذا جاءت أم بعدها كانت منقطعة
بمعنى -- بل -- كقول الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناه أم هو الآن واقع

التصور^(١) كقولك - أدبس في الإناء أم عسل ، وأفي الحايطة دبسك أم في الزق - ولهذا لم يقبح - أزيد قام ، وأعمرأ عرفت^(٢) .

المستول عنه بها هو ما يليها ، فتقول - أضربت زيدا - إذا كان الشك في الفعل نفسه وأدت بالاستفهام أن تعلم وجوده^(٣) وتقول - أأنت ضربت زيدا - إذا كان الشك في الفاعل من هو ؟ وتقول - أزيداً ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو ؟^(٤) .

(١) ذكر له مثالين : أحدهما اطلب تعيين المسند إليه ، والثاني اطلب تعيين المسند ، وقد يكون المطلوب تعيين المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما سيأتي في الأمثلة . ويكون الجواب هنا بتعيين المستول عنه ؛ وفي طلب التصديق بنعم ، أو - لا .

(٢) لأنه إذا كان التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل ويكون المستول عنه زيدا بخصوصه وعمرأ بخصوصه وذلك تصور ، وإذا كان لتفوية الحكم كان المستول عنه التصديق به : وكل منهما تصلح له الهمزة ، وهذا بخلاف - هل - كما سيأتي .

(٣) على هذا تكون إذا وليها الفعل اطلب التصديق . وقد تقوم في ذلك قرينة على خلافه . كذكر المعادل في نحو - أجاه زيد أم عمرو - فيكون المطلوب بها التصور ويكون المستول عنه غير ما يليها .

(٤) أما إذا وليتها جملة إسمية خبرها ليس فعلا فيكون المطلوب بها التصديق . نحو - أزيد قائم .

وهذه أبيات للهمزة في هذه الأحوال :

ألا اصطبار لسلى أم لها جلد ؟	إذن ألقى الذي لاقاه أمشال
فر الله ما أدري وإن كنت دارباً	ببيع رمين الجمر أم بشمان ؟
أفي الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً	وبحرم ما دون الرضا شاعر مثلي
خدع الوعيد فما وعيدك ضاعرى	أطنين أجنحة الذباب يضير

و - هل - اطلب التصديق لحسب . كقولك - هل قام زيد . وهل عمرو قاعد - ولهذا امتنع - هل زيد قام أم عمرو ^(١) وقبح - هل زيدا ضربت لما سبق أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما تقدم عليه ^(٢) ولم يقبح - هل زيدا ضربته - لجواز تقدير المحذوف المفسر مفعلاً كما مر . وجعل السكاكي ^(٣) قبح نحو - هل رجل عرف - لذلك . أى لما قبح له - هل زيدا ضربت - ويلزمه ألا يقبح نحو - هل زيد عرف - لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق ^(٤) وعلل غيره ^(٥) القبح فيهما بأن أصل - هل - أن تكون بمعنى - قد - إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لتكررة وقوعها في الاستفهام .

و - هل - تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال - هل تضرب زيدا وهو أخوك ^(٦) كما تقول - أتضرب زيدا وهو أخوك -

(١) لأن وقوع المفرد فيه بعد - أم - دليل على أنها متصلة بطلبها تعيين أحد الشئتين مع العلم بثبوت الحكم . فلا يصح اجتماعها و - ويصح اجتماعها و - أم - المنقطعة لأنها بمعنى - بل كقول الشاعر :

ألا ليت شمري هل تغيرت الرجا رجا الحرب أم أضحت بفننج كاهيا
(٢) إنما لم يمتنع لجواز أن يكون - زيدا - مفعول لفعل محذوف . أو أن يكون تقديمه للاهتمام لا للتخصيص .

(٢) ١٦٧ - فتاح .

(٤) في الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى . فيكون التقديم عنده فيه للاهتمام لا للتخصيص . ولا يخفى أن كل ما ذكر هنا أحكام نحوية لا يصح ذكرها في هذا العلم .

(٥) هو الزمخشري في المفصل .

(٦) أى على أن الضرب واقع في الحال كما يفهم عرفاً من تقييده بالأخوة لأنها حالة لا مستقبلة .

ولهذين ^(١) أعي اختصاصهما بالتصديق وتخصيصهما المضارع بالاستقبال - وكان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر ، كالفعل ^(٢) أما الثاني ^(٣) فظاهر ، وأما الأول ^(٤) فلأن الفعل لا يكون إلا صفة ، والتصديق حكم بالثبوت أو الإنفاء ، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات ، ولهذا ^(٥) كان قوله ^(٦) تعالى : (فهِلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) أدلّ على طلب الشكر من قولنا - فهل تشكرون - وقولنا - فهل أنتم تشكرون ^(٧) لأن إبرازها ما سيستجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصوله من إبقائه على أصله ^(٨) وكذا من قولنا - أفأنتم شاكرون - وإن كانت

(١) لا يعني أن كون - هل - لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه إلى استعمال العرب ، ولا حاجة إلا تكاف تعليله بذلك ، لأنه في الحقيقة لا تأثير له فيه .
(٢) الكاف في ذلك استقصائية ، لأن الفعل وحده هو المقصود بذلك الحكم .
(٣) هو تخصيصهما المضارع بالاستقبال ، والمراد أن اقتضاه لاختصاصهما بالفعل ظاهر .

(٤) هو اختصاصهما بالتصديق .

(٥) أي لكونها مزيد اختصاص بالفعل .

(٦) ي ٨٠ س ٢١

(٧) مع ما فيه من التأكيد بالتكرير ، لأنه على تقدير - فهل تشكرون ، ثم حذف الفعل الأول فافصل ضميره .

(٨) يمكن أن يؤخذ من هذا أن - هل - لا يعدل بها عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية إلا لهذه النكتة ، وهذا هو الذي له صلة بعلم المعاني من كل هذه المباحث التي لا صلة لها به ، ومثله في ذلك ما قيل في الفرق بين الاستفهام بالهمزة وبهل ، من أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجن في النفس إثبات ما يستفهم عنه ، أما - هل - فإنه لا يرجح فيها إثبات ولا نفي ، ويمكنك أن تدرك هذا السؤال بهل في هذه الآيات :

هل بالطلول لسائل ردُّ أم هل لها بتكلم هدد
ألا أبلغ الأحلاف عن رسالة وذبيان هل أقسم كل مقسم
ليس شمري هل تم هل آتينهم أو يحولن دون ذاك حمام

صيفته للثبوت ، لأن -- هل -- أدهى للفعل من الهمزة ، فتركة معها أدلة على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسن -- هل زيد منطلق -- إلا من البليغ ^(١) .
وهى تعمان : بسيطة ، وهى التى يطلب بها وجود الشيء كقولنا -- هل الحركة موجودة -- ومركبة ، وهى التى يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا -- هل الحركة دائمة ^(٢) .

والآلفاظ الباقية اطلب التصور فقط ^(٣) .

أمّا -- ما -- فقيل : يطلب به إمّا شرح الاسم ^(٤) كقولنا -- ما العنقاء؟ وإمّا ماهية المسمى ، كقولنا -- ما الحركة؟ والقسم الأول يتقدم على قسمي -- هل -- جميعاً ، والثاني يتقدم على -- هل -- المركبة دون البسيطة ، فالبسيطة فى الترتيب واقعة بين قسمي -- ما ^(٥) .

وقال السكاكى ^(٦) يُسأل بما عن الجنس ^(٧) تقول -- ما عندك؟ أى أى

(١) لأنه هو الذى يراعى دقائق النكس ، ويأتى بالكلام على مقتضى المقام .

(٢) الحق أن هذا التقسيم لا يختص بهل ، لأن الهمزة مثلها فيه ، أن البحث

فيه لا شأن لعلم المعانى به .

(٣) لكنه تصور مشوب بشيء من التصديق ، لأن هذا شأن التصور المطلوب

فى الاستفهام ، ولهذا يصح الجواب عنه أحياناً بالتصديق ، كقوله تعالى ١٤ س ٦١

(كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله؟ قال الحواريون نحن

أنصار الله) .

(٤) أى بيان مدلوله الإجمالى الذى يعرف منه حقيقة .

(٥) فطلب أولاً شرح الأسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم حقيقة . ثم

ما يعرض لها وهو الذى يسأل عنه بهل المركبة ، وقد قال بعضهم : إن هذا الترتيب

مستحب لا واجب ، لأنه لا مانع مثلاً من طلب وجود المفهوم قبل معرفته .

(٦) ١٦٧ - المفاح .

(٧) يعنى به الحقيقة الكلية ، فيشمل جميع أقسام ما يقال فى جواب - ماهو من -

النوع والجنس وحقبة الإجمالية والتفصيلية ، كما يشمل الجنس من ذوى العلم وغيرهم .

لجناس الأشياء عندك^(١)؟ وجوابه إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك، كذلك تقول - ما الكلمة؟ وما الكلام؟ والتنزيل (فتا خـطـبـكم^(٢)) أى أى أجناس المخطوب خطبكم؟ وفيه (ما تـعـبـدون من بعدى^(٣)) أى أى من فى الوجود تؤثرونه للعبادة؟ أو عن الوصف^(٤) تقول - ما زيد؟ وما عمرو؟ وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما^(٥) وسؤال فرعون (وما رب العالمين^(٦)) إما عن الجنس لا اعتقاده لجهله بالله تعالى أن لا موجوداً مستقلاً بنفسه سوى الأجسام، وكأنه قال أى أجناس الأجسام هو؟ وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف^(٧) للتنبيه على النظر المؤدى إلى معرفته وإن كان العالم يطابق السؤال عند فرعون عجيب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم (ألا تـسـتـمعون) ثم لما وجدته مصراً على الجواب بالوصف إذ قال فى المرة الثانية (ربكم ورب آبائكم الاولين) استهزأ به وجنته^(٨) بقوله (إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون) وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفظنوا لذلك فى المراتين غاظه عليهم فى الثالثة

(١) فى هذه العبارة تساهل من وجهين : أولهما أن ما - يسأل بها عن جنس واحد لا عن جمع من الأجناس ، فالمراد أى جنس من أجناس الأشياء عندك؟ وثانيهما أن السؤال بما غير السؤال بأى ، فى تفسيرها بها تساهل .

(٣) ي ١٣٣ - ٢

(٢) ي ٥٧ س ١٥

(٤) هذا خلاف ما عليه علماء المنطق ، لأن الذى يسأل به عن الوصف عندهم هو - أى وامل السكاكى ينظر فى ذلك إلى أصل اللغة ، لأنها لا تمنع أن يسأل بما عن الوصف على سبيل الحقيقة أو المجاز ، والفرق بين مذهب السكاكى فى - ما - وما قيل فيها قبله أنها على ما قبله يطلب بها شرح الاسم ولو كان جزئياً ولا يسأل بها عن الوصف ، أما عنده فيسأل بها عن الوصف ولا يطلب بها إلا الكلى .

(٥) الأحسن أن يقال فى الجواب : كريم أو فاضل بالتنكير .

(٦) ي ٢٢ س ٣٦ والآيات الآتية تقع بعدها فى الترتيب .

(٧) هو قوله (قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين)

بقوله : (إِنْ كُنْتُمْ تَهْتَدُونَ) وإما عن الوصف (١) طمعاً في أن يسألك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الحاضرين (٢) ولو كانوا هم المسئولين مكانه ، لأنهرته بينهم رب العالمين إلى درجة دعت السحرة إذ عرفوا الحق أن أعقبوا قواهم : (آمنا برب العالمين) (٣) بقواهم : (رب موسى وهارون) نقياً لانتهاهم أن يعنوه ، ولجمله (٤) بحول موسى إذ لم يكن جميعها قبل ذلك مجلس ، بدليل (٥) (قال أولو جنتك بشيء مبين ، قال فأت به إن كنت من الصادقين) (٦) فحين سمع الجواب تعداه عجباً وجنناً وتفتيق بما تفيق من قوله . لأن اتخذت (إلها غيري لأجعلنك من المجهولين) (٧) .

وأما - من - فقال السكاكي (٨) هو للسؤال عن الجنس من ذوى العلم (٩) تقول - من جبريل ؟ معنى أبشر هو أم ملك أم جنى ؟ وكذا - من إبليس ؟

(١) معطوف على قوله - إما عن الجنس .

(٢) توجب بأن فرعون رب العالمين مثلهم .

(٣) ي ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

(٤) معطوف على قوله - لشهرته بينهم - يعنى جهله بعلو شأن موسى . والظاهر أنه في جمل السؤال عن الوصف يكون مراده سؤال موسى عن صفة ربه . كما أنه في جمل السؤال عن الجنس كان مراده سؤاله عن جنسه . وما ذكره السكاكي هنا في غاية التكلف .

(٥) يستدل بهذا على أنه لم يجتمعهما قبل هذا مجلس .

(٦) ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦

(٧) ي ٢٩ ، ٣٦

(٨) ١٠٨ - المفتاح

(٩) أى العقل . والمراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف . لأنه يطلق عليهما في اللغة اسم الجنس .

ومن فلان؟ ومنه قوله تعالى (١) حكاية عن فرعون: (فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى) أى أملك هو أم بشر أم حتى؟ منكر لأن يكون له مارب سواء. لادعائه الربوبية لنفسه. ذاهباً في سؤاله هذا إلى معنى -- ألسكارب سواى؟ فأجاب موسى عليه السلام بقوله (ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى) كأنه قال: نعم لنا رب سواك هو الصانع الذى إذا سلكت الطريق الذى بين يديه لم أوجد. وتقديره إياه على ما قدره. وانبعث فيه الخريت الماهر. وهو العقل الهادى عن الضلال. لملك الاعتراف بكونه رباً وأن لا رب سواه. وأن العبادة له منى ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له.

وقيل: هو السؤال عن المعارض المُشخَّص لذى العلم (٢) وهذا أظهر، لأنه إذا قيل -- من فلان؟ يجاب زيد ونحوه بما يفيد التشخيص، ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو حتى كما زعم السكاكي (٣).

وأما -- أى فللسؤال عما يميز أحد المشاركين في أمر يعمهما (٤) يقول القائل -- عندى ثوب -- فتقول -- أى الثياب هى؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما

(١) ي ٤٩ س ٢٠

(٢) أى العقل. يريد بذلك ما يتعاق به من علمه ووصفه الخاص به، فإذا قيل: من فلان؟ صح في جوابه زيد كما ذكره، وصح أن يجاب بوصف خاص به.

(٣) أما قول الشاعر:

أنا نارى فقلت كمنون أتم فقالوا: الجن قلت: عمو اظلاماً

فيحتمل أنه من أسلوت الحكيم، وذلك أنه سأل عن مشخصهم لظنه أنهم من البشر، فأجابوه بذلك لتخطئه فيه، فلا يكون إذن السؤال بها عن الجنس في البيت، ولكن لا يخفى ما في حمل ذلك على الأسلوب الحكيم من البعد.

(٤) هو مضمون ما تضاف إليه كالثبوتية في المثال الأول، فيكون السؤال بها عن الوصف المميز لهما، ومثل المشاركين المتشاركين والمشاركات.

يفارقها في الثوبية ؛ وفي التنزيل : (أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا)^(١) أَيْ أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢) وفيه : (أَيْسُكُمْ بِأَتَيْتِ بَعْرُشَهَا)^(٣) أَيْ الْإِنْسَى أَمْ الْحَيَى ؟

وأما - كم - فللسؤال عن العدد ، لذا قلت - كم درهما لك ؟ وكم رجلا رأيت ؟ فكأنك قلت - أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ؟ وتقول - كم درهمك ؟ وكم مالك ؟ أَيْ كَمْ دَانِقًا أَوْ كَمْ دِينَارًا^(٤) وكم ثوبك ؟ أَيْ كَمْ شِبْرًا أَوْ كَمْ ذِرَاعًا ؟ وكم زيد ما كنت ؟ أَيْ كَمْ يَوْمًا أَوْ كَمْ شَهْرًا ؟ وكم رأيتك ؟ أَيْ كَمْ مَرَّةً ؟ وكم سرت ؟ أَيْ كَمْ فَرَسَخًا أَوْ كَمْ يَوْمًا ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥) . (قَالَ قَاتِلْ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ) أَيْ كَمْ يَوْمًا أَوْ كَمْ سَاعَةً ؟ وَقَالَ^(٦) : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) وَقَالَ^(٧) . (سَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

كَمْ عَمَّةً لَّكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةً فِدَاءً قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عَشَارَى^(٨)

فيمن زوى بالنصب ، وعلى رواية الرفع تحتمل الإستفهامية والخبرية^(٩) .

(١) ي ٩٢ س ١٩

(٢) في هذا تساهل ، لأن السؤال عن الوصف المميز لأفضل الفريقين لا عن ذات كل منهما .

(٣) ي ٢٨ س ٢٧

(٤) يشير بهذا وما بعده إلى أن الشيء قد يكون واحداً والتمييز لأجزائه ، وإلى أن المميز قد يحذف للعام به .

(٥) ي ١٩ س ١٨ (٦) ي ١١٢ س ٢٣ (٧) ي ٢١١ س ٢

(٨) هو لَهْمَامُ بْنُ غَالِبٍ المعروف بالفَرَزْدَقِ ، والفداء مشتقة من الفَدَحَ وهو صُوجٌ فِي الْمَافِضِ كَأَنَّمَا قَدْ زَالَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا ، وَالْعَشَائِرُ جَمْعُ عَشِيرَةٍ وَهِيَ الْفَسَادُ أَوْ الزَّانِقَةُ الَّتِي مَضَى لَهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ

(٩) وعلى رواية الجر تمعين للخبرية ، وقيل : إن - كم - الخبرية تنصب المميز أيضاً .

وأما - كيف - فلا سؤال عن الحال ، إذا قيل - كيف زيد؟ فهو إبهام صحيح أو مستقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك .

وأما - أين - فلا سؤال عن المكان ، إذا قيل - أين زيد؟ فهو إبهام في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك .

وأما - أنى - فتستعمل تارة بمعنى - كيف - قال الله تعالى (١) : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى كيف شئتم ، وأخرى بمعنى - من أين (٢) قال الله تعالى (٣) : (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا .

وأما - متى ، وأيان - فلا سؤال عن الزمان ، إذا قيل - متى جئت ، أو أيان جئت؟ قيل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا ، وعن علي بن عيسى الربعى : أن - أيان تستعمل في موضع التفعيم (٤) كقوله تعالى (٥) : (يسأل أيان يوم القيامة) (يسألون أيان يوم الدين) (٦) .

ثم هذه الألفاظ كثير ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام (٧)

(١) ي ٢٢٣ س ٢

(٢) الفرق بين - أين ومن أين - أن أين للسؤال عن المكان الذى فيه الشيء ، ومن أين للسؤال عن المكان الذى برز منه .

(٣) ي ٢٢٧ س ٣

(٤) كذلك تستعمل في الاستبعاد ، وهو الظفر في الآيتين ، لأن السؤال فيها بمن لا يؤمن بيوم القيامة ولا بيوم الدين ، فالظاهر في سؤاله الاستبعاد لا التفعيم .

(٥) ي ١٢ س ٥١

(٦) ي ٦ س ٧٥

(٧) لأن دلالتها عليها من قبيل المجاز ، ولكل مجازة م يناسبه ، وإرجاع هذه المعانى إلى ما يناسبها من المقام هو الذى يجعل لها صلة بعلم المعانى ، وهى صلة ضعيفة كما سبق فى نحو ذلك وقيل : إن دلالتها على هذه المعانى من الكتابة وقيل : لأنها من مستنبعات الكلام .

منها الاستبطاء (١) نحو - كم دعوتك ؟ وعليه قوله تعالى (٢) : حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟ .

ومنها التمعج (٣) نحو قوله : مالي لا أرى الهدد (٤) ومنها التنبيه على الضلال (٥) نحو : فإين تذهبون (٦) ومنها الوعد (٧) كقولك لمن يسئ الأدب - ألم أؤدب فلاناً - إذا كان عالماً بذلك ، وعليه قوله تعالى (٨) : ألم نهلك الأولين .

(١) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب على سبيل المجاز المرسل لأن الاستفهام عن عدد الدماء مثلاً مسبب عن تكرير الدعوة ، وتكريرها مسبب عن الاستبطاء في إجابتها .

(٢) ي ٢١٤ ص ٢ .

(٣) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل لأن سؤال العاقل في الآية عن حال نفسه مثلاً يستلزم جملة به . ووجه به يستلزم التمعج منه .

(٤) ي ٢٠ ص ٢٧ .

(٥) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ، لأن الاستفهام عن الطريق في الآية مثلاً يستلزم تنبيه المخاطب إليه ، وتنبيهه إليه يستلزم تنبيهه على ضلاله في غفلته عن ذلك الطريق وسلوكه طريقاً واضح الضلاله ، وقيل : أنه يجوز أن يكون اللفظ مستعملاً في الاستفهام ليتوصل به إلى ذلك على طريق الكتابة وقيل : أنه يجوز أن يجعل من مستنبط الكلام ، ولا يخفى أن الحمل على ذلك يجوز في كل هذه المعاني كما سبق .

(٦) ي ٢٦ ص ٨١

(٧) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ، لأن الاستفهام في المثال ينبه المخاطب إلى جزاء إساءة الأدب ، هذا يستلزم وعيد لا تصافه بها .

(٨) ي ١٦

ومنها الأمر ^(١) نحو قوله تعالى ^(٢) : (فهل أنتم مسلمون) ونحو : (فهل من مذكر) ^(٣) .

ومنها التقرير ^(٤) ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به ^(٥) كقولك أفعلت ؟ إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه ، وكقولك - أنت فعلت ؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل ، وذهب الشيخ عبد القاهرة والسكاكي ^(٦) وغيرهما إلى أن قوله : (أأنت فعلت) هذا بآلهتنا يا إبراهيم ^(٧) من هذا الضرب ، قال الشيخ ^(٨) : لم يقولوا ذلك له عاينه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، وليكن أن يقر بأنه منه كان ، وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم : (أأنت فعلت) هذا (وقال عليه السلام : (بل فعله كبيرهم هذا) ولو كان التقرير بالفعل في قولهم : (أأنت فعلت) لكان الجواب - فعلت أو لم أفعل ^(٩) وفيه نظر ، لجواز أن تكون

(١) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد على سبيل المجاز المرسل ، لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل في مطلق الطلب ، ثم استعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء وهو الأمر .

(٢) ي ١٤ س ١١ (٣) ي ١٥ س ٥٤

(٤) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد أيضاً ، وذلك باستعمال الاستفهام في مطلق طلب الإقرار . ثم طلب الإقرار من غير سبق جهل .

(٥) بخلاف - هل - فإنها للتقرير بالنسبة . وبخلاف باقي الأدوات فإنها للتقرير بما يطلب تصويره بها .

(٦) ١٧٠ المفتاح .

(٧) ي ٦٢ س ٢١

(٨) ص ٧٨ دلائل الإعجاز .

(٩) أي ولم يكن (بل فعله كبيرهم هذا) .

الهمزة فيه على أصلها^(١) إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام . وكقولك — أزيداً ضربت ؟ إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد .

ومنها الإنكار^(٢) إما للتوبيخ بمعنى — ما كان ينبغي أن يكون^(٣) فهو — أعصيت ربك ؟ أو بمعنى — لا ينبغي أن يكون^(٤) كقولك للرجل يضيع الحق — أنتنى قديم إحسان فلان ؟ وكقولك للرجل يركب الخطر — أخرج في هذا الوقت أذهب في غير الطريق ؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل مأمور به . وإما للتكذيب بمعنى — لم يكن . كقوله تعالى^(٥) : (أَفَأَصْنَعُكُمْ رَبِّكُمْ) واتخذ من الملائكة إناثاً) وقوله : (اصطفى البنات على البنين)^(٦) أو بمعنى — لا يكون . نحو : (أنسلز مكموها وأتم لها كارهون)^(٧) وعليه قول امرئ القيس :

أبقتني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كآنياب أغوال

(١) من الاستفهام : وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قل كرها . (لا كبدن أصنامكم) وقولهم . (سمعنا في بذكرم يقال له إبراهيم) فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذي كرها . فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقة .

(٢) دلالاتها عليه من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم . لأن إنكار الشيء يستلزم عدم توجه الذهن إليه . وهذا يستلزم الجهل به . والجهل به يستلزم الاستفهام عنه .

(٣) إذا كان الموبخ عليه قد وقع في الماضي .

(٤) إذا كان الموبخ عليه واقعاً في الحال أو بصدد الوقوع في المستقبل .

(٥) ي ٤٠ ص ١٧ (٦) ي ١٥٣ ص ٣٧ (٧) ي ٢٨ ص ١١

(٨) هو لحنديج بن حنجر المعروف بامرئ القيس . والمشرقي السيف المنسوب إلى مشارف الشام . والمسنونة السهام المحدودة النصال . والرزق . الصافية في خضرة .

فيمد روى — أيفتنى^(١) وقول الآخر :

أترك أن قلت دراهم خالد زيارته إني إذن للشم^(٢)

والإنكار كالتقرير يشترط أن يلى المذكر الهمزة ، كقوله تعالى^(٣) : (أغير الله تدعون) (أغير الله أنخذ ولياً)^(٤) (أبشر منّا واحداً نبشعه)^(٥) وكقوله تعالى^(٦) : (وقالوا لو لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أم يقسمون رحمة ربك) أى لبسواهم المتخيرين للنبوة من يصلح لها ، المتولين أنفسهم رحمة الله التى لا يتولاها إلا هو بياهر قدرته وبالغ حكمته ، وعدة الزخشرى قوله : (أفانت تسكره الناس حتى يكونوا في منين)^(٧) وقوله : (أفانت تسمع الصم أو تهدي العمى)^(٨) من هذا الضرب ، على أن المعنى - أفانت تقدر على إكرام على الإيمان ؟ وأفانت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء ؟ أى إنما يقدر على ذلك الله لا أنت ، وحمل السكاكى^(٩) تقديم الاسم فى هذه الآيات الثلاث^(١٠) على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر^(١١) فى نحو - أنا ضربت - فلا يفيد إلا تقرى الإنكار^(١٢) .

(١) لعل الرواية الأخرى - أيفتنى - كما فى البيت قبله .

(٢) هو لعامة بن عقيل ، وقوله - أن قات - يجوز روايته - أن وإن - وتقديره على الأول ولأن قلعه وهو الأظهر ، والمراد بخالد : خالد بن يزيد بن موزيد الشيبانى .

(٣) ي ٤٠ س ٦ (٤) ي ١٤ س ٦

(٥) ي ٢٤ س ٥٤ (٦) ي ٢١ ، ٢٢ س ٤٣

(٧) ي ٩٩ س ١٠ (٨) ي ٤٠ س ٤٣

(٩) ١٧٠ ، ١٧١ المفتاح

(١٠) هى آية (أم يقسمون) والآيتان بعدها .

(١١) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(١٢) على هذا لا يكون للتخصيص كما ذهب إليه الزخشرى .

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى^(١) : (أليس الله بكاف عبده) وقوله جرير :

الستم خير من ركب المطايا وأندي للعالمين بطون راح^(٢)

أى الله كاف عبده ، وأنتم خير من ركب المطايا ، لأن نفى النفي إثبات ، وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير ، أى التقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالانقضاء^(٣) وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى^(٤) وهى نحو قولك - أريداً ضربت أم عمرأ ؟ لمن يدهى أنه ضرب أمّاً زيدا وإما عمرادون غيرهما ، لأنه إذا لم يتعلق الفعل بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة . وعليه قوله تعالى^(٥) (قل) الذّكرين حرّم أمّ الأنثيين أمّ ما اشتبهت عليه أرحامُ الأنثيين) أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم فى أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله . وكذا قوله (الله أذن لكم)^(٦) إذ معلوم أن المعنى على إنذار أن يكون قد كان . الله تعالى أذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضفوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا

(١) ي ٣٦ ص ٢٩

(٢) هو من قصيدة له فى مدح عبد الملك بن مروان . وأندي أفضل تفضيل من الندى . والراح راحة وهى باطن الكف . ويجوز أن يراد بها الكف على سبيل المجاز كما فى البيت . بقريته إضافة بطون إليها .

(٣) لأن التقرير فى مثل هذا لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت الهمزة عليه . وإنما يكون بما يعرفه المخاطب فيه من إثبات أو نفى . كقوله تعالى ١١٦ س ٥ (أفنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله) .

(٤) هذه الصورة لا يكون الفعل فيها والياً للهمزة كالصور السابقة ، ومع هذا يكون هو المنكر : وهذه الصورة : أبلغ فى نفى الفعل كما سبأنى تقريره .

(٦) ي ٥٩ ص ١٠

(٥) ي ١٤٣ ص ٦

كان الأمر كذلك . ليسكون أشد لنفي ذلك وإبطاله ، فإنه إذا نفى عما جمل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله .

قال السكاكي رحمه الله (١) وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق (٢) في نحو - أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو يضرب - من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : (الله أذن لكم) على التقديم ، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره (٣) وليكن أحمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار ، وفيه نظر ، لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب - أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهراً - لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده فهو ممنوع (٤) وإن أراد أنه يفيد ذلك إن مُدّرّ تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب إليه فيما سبق ، فهذه الصورة بما منع هو ذلك فيه على ما تقدم (٥) .

لا يقال : قد يلي الهمزة غير المنكّر في غير ما ذكرتم ، كما في قوله :

أبقتلني والمشرق في ضاحي (٦)

(١) ١٧١ : المفتاح

(٢) أي في الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٣) لأنه هذا يكون مفيداً للتخصيص ، وليس مراداً .

(٤) لأن المعنى على هذا قطعاً في المظهر والمضمر .

(٥) لأن البناء فيها على المظهر فلا تحتل تقدير التقديم والتأخير والحق أن السكاكي

لا يخالف غيره في توجه الإنكار في الآية إلى الفاعل على أن المراد منه إنكار الفعل ،

ولما ينكر أن يكون التقديم في ذلك للتخصيص ، وهذا موافق لمذهب السابق في الفرق

بين البناء على المضمر والبناء على المظهر ، وما ذكره في منع تقدير التقديم هنا لا يمنع أنه

ممنوع عنده أيضاً لأن البناء فيه على المظهر لا المضمر .

(٦) انظر ص ٤٦ .

فإن معناه أنه ليس بالذي يحىء منه أن يقتل مثلى (١) بدليل قوله :

يغطف غطيط البكر شد خناقته ليقطنى والمرء ليس بقتال (٢)
لأننا نقول : ليس ذلك ، معناه لأنه قال - والمشرقى مضاجعى - فذكر ما يكون
منعاً من الفعل ، والمنع إنما يحتاج إليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من
يكون في نفسه عاجزاً عنه .

ومنها التهم (٣) نحو : أصلاتك نأثر ك أن نترك ما يجيد آباؤنا أو أن
تفعل في أمواتنا ما نشاء (٤) .

ومنها التحقير (٥) كقولك - من هذا؟ وما هذا؟ .

ومنها التهويل (٦) كقراءة ابن عباس (٧) رضى الله عنهما : (واقذنجينا بنى إسرائيل
من العذاب الممين * من فرعون) بلفظ الاستفهام ، لمّا وصف الله تعالى

(١) فيكون لإنكار الفاعل لا الفعل .

(٢) هذا البيت قبل البيت السابق ، والبكر الفتى من الإبل ، وغطيطه هديره في
شقشقه ، والخناق ما يخنق به من حبل ونحوه .

(٣) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ، لأن الاستفهام عن الشيء
يستلزم الجهل به ، وبفائدته ، والجهل بذلك يستلزم التهمك به .

(٤) ي ٧٨ س ١١

(٥) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ، لأن الاستفهام عن
الشيء يستلزم الجهل به ، والجهل به يستلزم تحقيره ، والفرق بين التحقير والتهمك أن
التهمك قد يكون ممن هو عظيم في نفسه بخلاف التحقير ، ومن التحقير قول الشاعر :
من آية الطارق يأتي نحوك التكرم أين المحاجم يا كافور والجلم

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ، لأن الاستفهام عن
الشيء ينشأ عن الجهل به ، والجهل به ينشأ عن كونه لا يدرك كنهه .

المعذاب بأنه من أشدنه وفضاعة شأه أراد أن يصور كنهه فقال : (من فرعون)
 أى أنعرفون من هو فى فرط عتوه ونجوره ؟ ما ظنكم بمعذاب يكرن هو المعذب به ؟
 ثم عرّف حاله بقوله : (إنه كان عالياً من المفسرين) .

ومنها الاستبعاد^(١) نحو : (أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ، ثم
 توكلوا عنه وقالوا معلّمٌ مجنون^(٢)) .

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً^(٣) كفواه تعالى^(٤) : (كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمموا أنا فأحياءكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون) أى كيف
 تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ أما التوبيخ فلأن هذه الحال تآبى ألا
 يكون للعاقل علم بالصانع . وعليه به يابى أن يكفر ، وصدور الفعل مع الصارف
 للقوى مظنة تعجب ، ونظيره : (أنا، يُرون الناس بالبرّ وتنسون أنهمُكم
 وأنتمُ تتلون الكتاب^(٥)) .

(١) دلالتها عليه كدلالتها على الاستبطاء السابق للقرب بين معنيهما ، والمرى
 بينهما أن الاستبطاء يتوقع ما يتعلق به بخلاف الاستبعاد .

(٢) ي ١٢ و ١٤ س ٤٤

(٣) دلالتها عليهما كدلالتها على الإنكار من إخلال لإسم اللازم وإرادة الملزوم ،
 لأنهما يستلزمان إنكار الموبخ عليه والمتعجب منه ، وإنكارهما يستلزم عدم توجّه
 الذهن إليهما ، وهذا يستلزم الجهل بهما ، والجهل بهما يستلزم الاستفهام عنهما .
 هذا ولا يخفى أن البحث هنا عن الاستفهام وأدواته كالبحت عن التنى وأدواته ،
 فليس له كبير علاقة بعلم المعانى ، ولا رجه للاشتغال به فيه .

(٤) ي ٢٨ س ٢

(٥) ي ٤٤ س ٢

تمريبات على التنى والإستفهام

(١) لماذا آثر الشاعر فى التنى -- لبت -- على غيرها فى قوله:
لبت الكواكب تدنولى فانظمتها

عقود مدح فما أرضى لكم كلى

(٢) لماذا أوثر -- لو -- فى التنى على -- لبت -- فى قوله تعالى: ي ١٠٢ م ٣٦
(فلو أن لنا كرة - فنكون من المؤمنين) .

تمرين - ٢

(١) بين ما تدل عليه -- هل -- فى قوله تعالى حكاية عن أهل النارى ٤٤ م ٤٢
(هل إلى مرد من سبيل) وما الداعى إلى إشارها على غيرها فيه ؟

(٢) بين معنى الاستفهام فى قول الشاعر :

أضاعوني وأى فنى أضاعوا ليوم كريمة وسداد غير

تمرين - ٣

(١) هل الإنكار بالاستفهام فى البيت الآتى للتوبيخ أو للتكذيب ؟ وهل المقصود
به الفعل أو غيره ؟

أعندى وقد مارست كل خفية يصدق واش أو يخرب سائل

(٢) بين ما يدل عليه الاستفهام فى قول الشاعر :

فدع الوعيد فما وعيدك ضارى أظنين أجنحة الدباب بضير

تمرين - ٤

(١) بين معنى -- هل -- فى قول الشاعر :

هل الدهر إلا ساعة ثم تنفضى بما كان فيها من بلاء ومن خفض

(٢) بين معنى -- لبت -- فى قول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الاغارة فرساناً وركباً

الامر : ومن أنواع الانشاء الامر ؛ والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو : ايحضر زيد وغيرها ، نحو : اكرم عمراً ، وروند بكرأ - موضوعه لطلب الفعل استعلاء ؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة ، قال السكاكي (١) لا طباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الامر بقولهم - صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر - وفيه نظر لا يخفى على التأمل (٢) .

ثم إنها - أعنى صيغة الامر - قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام (٣) كالإباحة (٤) كقولك في مقام الإذن - جالس الحسن أو ابن سيرين - ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير :

أسيئاً بنا أو أحسن لاملومة^١ لـدبتنا ولا مقلبة^٢ إن تقلت^٣
أى لا أنت ملومة ولا مقلبة ، ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت

(١) ١٧١ - المفتاح .

(٢) لأن أئمة اللغة لا يريدون بالامر في هذا طلب الفعل إستعلاء ، وإنما يريدون الامر في نحو : قم وليقم ، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء ، لأنهم يقولون ذلك في حقابة الماضي والمضارع .

(٣) استعمالها في ذلك مجاز إن منعت قرينة من إرادة الامر والاف كناية . وتبعية ذلك للمقام هى التى تجعل له صلة بعلم الماعى ، وهى صلة لا تقتضى ذكره فيه كما سبق فى الفنى والاستفهام .

(٤) استعمالها فيها يكون فى مقام يتوم السامع فيه حظراً شئ عليه ، لا شتر اكها هى والامر فى مطلق الإذن ، فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الأخص على الأعم . (٥) هو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والخطاب لمزة محبوبته . وملومة خبر مبتدا تقديره لا أنت ملومة ، والمقلبة اسم مفعول من اقل وهو البفض ، وقوله - تقلت - فعل ماض مفع منه مسند إلى ضمير المؤنث المستتر ، وأصله تقلبت - فالتفت من الخطاب الى الغيبة ، ومفعوله محذوف أى تقلت بنا .

لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب ، أى مهما اخترت فى حقى من الإساءة والإحسان فأنا راض به غاية الرضا ، فعاملينى بهما وانظرى هل تنفوت حالى معك فى الحالين ؟
والتهديد^(١) كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته - اشتم مولاك - وعليه
(اعمَلُوا مَا شِئْتُمْ^(٢)) .

والتعجيز^(٣) كقولك لمن يدعى أمراً تعتقد أنه ليس فى وسعه - افعله - وعليه
(فَاَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ^(٤)) .

والتسخير^(٥) نحو : (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ^(٦)) .

والإهانة^(٧) نحو : (كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً^(٨)) وقوله تعالى^(٩) : (ذُقْ
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) .

(١) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به ، واستعمالها فيه
يجاز لعلاقة شبه التضاد بينه وبين الأمر .

(٢) ي ٤٠ س ٤١

(٣) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام اظهار عجز من يدعى القدرة على ما يعجز
هذه ، واستعمالها فيه لعلاقة شبه التضاد أيضا .

(٤) ي ٢٣ س ٢

(٥) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام انقياد المأمور للأمر من غير قدرة له فيه ،
واستعمالها فيه لعلاقة المشابهة بينه وبين الأمر فى مطلق الإلزام .

(٦) ي ٦٥ س ٢

(٧) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور ، واستعمالها
فيها لعلاقة اللزوم ، لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله اعدم القدرة عليه - مع
خسسته يستلزم إعانة المأمور ، والفرق بين الإهانة والتسخير أن الإهانة لا يحصل فيها
المأمور به بخلاف التسخير .

(٩) ي ٢٩ س ٤٤

(٨) ي ٥٠ س ١٧

والتسوية^(١) كقوله : (أنفقوا طوعاً أو كرهاً تُتقبل منكم^(٢)) وقوله :
(فاصبروا أو لا تصبروا^(٣))

والتمنى^(٤) كقول امرئ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي^(٥)

والدعاء ، إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع^(٦) نحو : (رب اغفر لي ولو الذي^(٧)) .

والإلتماس ، إذا استعملت فيه على سبيل التناطف^(٨) كقولك لمن يساويك في
الرتبة - أفل - بدون الاستعلاء .

والاحتقار^(٩) نحو : (أقواماً أنتم مملقون^(١٠)) .

(١) تستعمل فيها صيغة الأمر في مقام توم رجحان أحد الأمرين على الآخر ،
واستعمالها فيها لعلاقة التضاد بينها وبين الأمر . وقيل : إن صيغة التسوية خير للإشياء
(٢) ي ٥٢ س ٩ (٣) ي ١٦ س ٥٢

(٤) تستعمل فيه صيغة الأمر في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة لطلب عليه ،
واستعمالها فيه لعلاقة التضاد أيضاً .

هو الخندق بن حجر المعروف بامرئ القيس من قوله :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي يصبح وما الإصباح منك بأمثل
وقوله - انجلي بمعنى انكشف ، والأمثل الأفضل وإنما طلب انجلاء الليل
مع هذا لأن في تغير الزمن راحة على كل حال .

(٦) هو طلب الأدنى من الأعلى ، وقيل : إن استعمال صيغة الأمر فيه حقيقة
لا مجاز ، وكذلك استعمالها في الإلتماس .

(٧) ي ٢٨ س ٧١ (٨) هو الطلب مع المساواة .

(٩) هو قريب من الإهانة أو هما بمعنى واحد .

(١٠) ي ٤٢ س ٢٦

ثم الأمر قال السكاكي (١) حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي ، والحق خلافه لما تبين في أصول الفقه (٢)

النهي : ومنها النهي ، وله حرف واحد وهو -- لا -- الجازمة في قولك -- لا تفعل -- وهو كالأمر في الاستعلاء ، وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك (٣) كالتهديد (٤) كقولك لعبد لا يمثل أمرك -- لا يمثل أرى .

واعلم أن هذه الأربعة -- أعنى التثني والاستفهام والأمر والنهي -- تشترك في

(١) ١٧٢ المفتاح

(٢) الحق أنه لا معنى لذكر مثل هذا هنا . لأنه من حاط مسائل علم بمسائل علم آخر .

(٣) يشير بهذا إلى الخلاف بين أهل السنة والجماعة في أن المطلوب في النهي الكف أو الترك ، وهو خلاف أصولي لا معنى لذكره هنا .

(٤) استعمال النهي فيه مجاز مرسل علاقته السببية ، لأن النهي عن الشيء يقترب عليه التخويف على مخالفته .

وقد يستعمل النهي في الدعاء ، كقوله تعالى ي ٢٨٦ س ٢ (رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وفي الالتماس ، كقول الشاعر :

لَا تَطَاوِيَا الْمَرْءَ عَنْ يَوْمٍ قَائِمَةٍ فَإِنْ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْتَرٍ
وَفِي التَّمَنَّى ، كقول الشاعر ،

يَا بَيْلُ طَلِّ يَا نَوْمُ زُلِّ يَا صَبْحُ قَفِّ لَا تَطْلُعْ
وَفِي الْإِرْشَادِ ، كقول بشار :

وَلَا تَحْسَبِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاظَةً فَإِنَّ الْخَوَافِي قُوَّةٌ لِلْقَوَادِمِ
وَذَكَرَ النَّهْيَ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي كَذَكَرِ التَّمَنَّى وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْأَمْرِ .

كونها قريبة دالة على تقدير الشرط بعدما^(١) كقولك — ليت لي مالا أنفقته — أى إن أرزقه ، وقولك — أين بيتك أنزرك — أى إن تعرف منته . وقولك — أكرمني أكرمك — أى إن تكرمني ، قال^(٢) : (فهب لي من ذلك ولياً يرثني) بالجزم . وأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف^(٣) . وقال السكاكي^(٤) الأولى حملها على الاستثناء دون الوصف لهلاك يحيى قبل ذكرها عليهما السلام ، وأراد بالاستثناء أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنه لما قال : (فهب لي من ذلك ولياً) قل : ما تصنع به ؟ فقال (يرثني) فلم يكن داخل في المطلوب ، والدعاء^(٥) وقولك — لا تشتم يكن حيراً لك — أى إن لا تشتم .

وأما المعرض كقولك لمن تراه لا ينزل — أن تنزل تُصب خيراً — أى إن تنزل فبولد من الاستفهام^(٦) وليس به ، لأن التقدير أنه لا ينزل ، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال .

وتقدير الشرط في غير هذه المراضع اقرينة جائزة أيضاً ، كقوله تعالى (فاقفه هو

(١) وجه ذلك أن الحامل على الطلب إما كمن المطلوب مقصوداً لذاته أو لغيره لتوقفه عليه ، أى على ذلك المطلوب ، فإذا كان مقصوداً لغيره وذكره بعد تبادل إلى الذهن أن المطلوب شرط فيه ، فيكون الطلب متضمناً لشرطه ومغنياً عن ذكره ، ولا يخفى أن ذكر هذا في باب الإيجاز الآتي أليق من ذكره هنا .

(٢) ي ٥ س ١٩

(٣) أى للشكرة قبله (٤) ١٧٢ المفتاح

(٥) فلا يقدح تخلفه في دعائه بعدم إرثه له مع أنه نبى مستجاب الدعاء . وقد أجاب عن ذلك من حملها على الوصف بأن المراد بالإرث إرث العلم والنبوة ، وقد حصل ليحيى فورث قبل موته أباه فيهما .

(٦) فهو مثله في كونه قريبة دالة على شرط وانترجى في ذلك أيضاً مثل التنبى ، والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهى .

(الولى) أى إن أرادوا أولياء بالحق فالحق هو الولى بالحق لا ولى سواه^(١) وقوله :
(ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب)^(٢) أى لو كان معه إله
إذن لذهب .

النداء : ومنها النداء^(٣) وقد تستعمل صيغة في غير معناه ، كالإغراء في قوله
لن أقبل يتظلم^(٤) يامظلوم .

والإختصاص^(٥) في قولهم - أنا أفعل كذا أيها الرجل^(٦) ونحن نفعل كذا أيها

(١) لأنه من قوله تعالى : ي ٩٠ س ٤٣ (أم اتخذوا من دونه أولياء فآله
هو الولى) وقيل : إن قوله : (أم اتخذوا) إنكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغي لهم أن
يتخذوا من دونه أولياء لأن الله هو الولى ، فتكون الفاء للتعليل لا للشرط ، وهو
ضعيف لأن المألوف في ذلك أن يقال - والله هو الولى - كما يقال أنضرب زيداً
وهو أخوك ؟

(٢) ي ٩١ س ٢٣ وتمام الآية : (لذهب كله إله بما خلق) .

(٣) هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدهو وهو - يا - أو إحدى
أخوانها ، ودلالة النداء على الطلب التزامية ، لأنه بمقتضى تعريفه في معنى - أدهو -
وهو فعل مضارع لا أمر ، ولكن النداء يتضمن طلب الإقبال ، فلهذا جعل النداء
من أقسام الطلب ، وقيل : إنه مجرد تنبيه لا طلب فيه ، وقيل : إنه بمعنى - أقبل -
فيدل على الطلب مطابقة لا التزاماً .

(٤) بهذا لا تكون - يا - في ذلك النداء لأن الإقبال حاصل فلا معنى لطلبه
بل يكون المراد بها الإغراء على طلب الأمر الذى ينسأى له . واستعمال النداء في
الإغراء مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد .

(٥) استعمال النداء فيه مجاز مرسل علاقته كعلاقة الإغراء ، وهو في الحقيقة
صورة نداء كما سيأتى .

(٦) يريد بالرجل نفسه ، فهو في الحقيقة صورة نداء لا نداء ، ولكن أداة
الاختصاص لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزعاً عن زاتها ، وقيل : إن الاختصاص

القرم ، واخضر الهم لنا أيتها العصابة — أى مخصصاً من بين الرجال، ومخصصين من بين الأقوام والمصائب .

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء^(١) إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر^(٢) والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين^(٣) أو للاحتراز عن صورة الأمر، نداء حقيقى لا مجازى ، لأنه لا مانع من نداء الشخص نفسه ، كما قال عمر رضى الله عنه ، كل للناس أفعه منك يا عمر . فنادى نفسه .

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، كقول الشاعر :

يا أكرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يحدث لى بعد النهى طرباً
وفى التعجب ، كقول الشاعر :

يا لك من قُبيرة بمعمر خلا لك الجو فبيضى راصفري
وفى التحسّر والتراجع كقول الشاعر :

أيا مأزلاً سلى أين سلاك من أجل هذا بكيناها بكيناك
وذكر النداء فى علم المعانى كذا ذكر النفى والاستفهام والأمر والنهى ، وبما له صلة وثيقة منه بعلم المعانى استعمال نداء القريب والبعيد وبالعكس لتنزيل كل منهما منزلة الآخر ، كما قيل فى نداء القريب المنزل منزلة البعيد :

يا أبا السادر المزور من صلف مهلا فإياك بالأيام منخدع
وكما قيل فى نداء البعيد المنزل منزلة القريب :

أسكاناً نعال الأراك تيقنوا بأنكم فى ربيع قلبى سكاناً

(١) استعمال الخبر إذا ما ضياً فى الطلب مجاز مرسل علاقته الضدية ، أو استعارة بتشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو الحرص على وقوعه ، واستعماله إذا كان مستقبلاً فى الطلب مجاز أيضاً ، ويجوز أن يكون كناية بجملة حصول الفعل فى المستقبل لازماً لطلبه فى الحال ، ثم يطلق اللازم ويراد الملزوم ، وقيل : لأنه لا يصح أن يكون كناية ، لأنه عليها يكون خبراً أمطاً ومعنى مع أنه قد جعل إنشاء بصيغة الخبر .

(٢) فى الكلام على الشرط فى باب المسند .

(٣) معنى التفاؤل وإظهار الحرص فى الوقوع ، ومن ذلك قول الشاعر :

إن الثمانين — وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى برجمان

كقول العبد المولى إذا حول عنه وجهه -- ينظر المولى إلى ساعة -- أو لحل
المخاطب على المطلوب ، بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب (١) أو
لنحو ذلك (٢)

تنبيه

مذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مخصص للخبر ، بل كثير منه حكم
الإشياء فيه حكم الخبر (٣) يظهر ذلك بأدنى تأمل ، فليعتبره الناظر .

(١) كأن تقول لصاحبك -- تأتيني غداً -- بدل انتنى ، لتحمله بلطف على
الإتيان ، لأنه إذا لم يأتك صرت كاذباً وهو لا يجب تكذيبك .

(٢) كالتنبيه على مرعة الامتثال في قولك -- أخذت عليكم عهداً لا تختلفون في
أمركم -- مكان لا تختلفوا .

وقد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض منها : الاهتمام بالشيء ، كقوله تعالى :
ي ٢٩ س ٧ (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) ومنها
الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب ، كقوله صلى الله عليه وسلم : من كذب على
متعمداً فلن تبرأ مقعده من النار ، ومنها الاحتراز عن مساوفاً لاحقاً بالسابق ، كقوله
تعالى : ي ٥٤ س ١١ (قل إني أشهد الله وأشهدوا أفسى يرى بما تشركون
من دونه) .

ولا يخفى أن مثل هذا يمكن ذكره في أحوال الإسناد الجبرى .
(٣) كذكر الحذف ونحوهما ، وقليل منه يختلف فيه حكم الإنشاء والخبر ،
كالتأكيد ونحوه ، فإنه لا يكون في الإنشاء للشك أو الإنكار من المخاطب ، وأنى أرى
أن ذلك الكثير هو الذى يعد في الإنشاء من علم المعاني ، أما الكلام على أنواعه فهو
قليل الجدوى فيه ، فلا حسن الاستغناء عن هذا الباب من أبوابه ، وأن يلحق ما ذكره
فيه بما يليق به من علم البيان وغيره .

تمرينات على الأمر والنهي والنداء

تمرين - ١

- (١) ما يراد بالنهي في قول الشاعر ؟
 لا تحسب المحمّ تمرّاً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبّيرا
 (٢) ما يراد بالأمر في قول الشاعر ؟
 أريني جواداً ماتَ مهزلاً أعمى أرى ما ترين أو بخيلاً مُخادداً

تمرين - ٢

- (١) ما يراد بالنداء في قول الشاعر ؟
 يادرة نُسِرعت من تاج والدها فأصبحت حلية في تاج رضوان
 (٢) لماذا أتى بنداء القريب في قول الشاعر ؟
 أبوه لا تبعد وليس بخالد حتى رمن تصب المنون بعيداً

تمرين - ٣

- (١) لآى شيء استعمل الأمر باللام في قوله تعالى : ي ٩ س ٤ (وليخش
 الذين لو تركوا من بعدهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم) . ؟
 (٢) لماذا أتى بنداء البعيد في قوله تعالى : ي ٧٧ س ٤٣ (ونادوا يا مالك ليقض
 علينا ربك قال إنكم ما تكون) وما يراد بالأمر فيه ؟

تمرين - ٤

- (١) لماذا عبر بالخبر عن العلب في قوله تعالى : ي ٨٤ س ٢ (وإذا أخذنا
 ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم) . ؟
 (٢) ما يراد بالأمر في قول الشاعر ؟
 أولئك آبائي فجئني بمنهم إذا جمعنا يا جرير الجامع

القول في الوصل والفصل

الصلب
عرفته
الجملة
الجامعة

تعريف الوصل والفصل : الوصل عطف بعض الجمل على بعض ؛ والفصل تركه (١) وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة من منها عظيم الخطر ، صعب المسلك ، دقيق المآخذ ، لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علماً بكسبه

(١) جرى الخطيب في جعل كل من الوصل والفصل خاصاً بالجل على ما جرى عليه عبد القاهر في - دلائل الإعجاز - والعلوى - في الطراز - وابن قيم الجوزية في - الفوائد - بل الذي جرى عليه علماء البلاغة أن كلا منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف ، وبالجل التي لا محل لها من الإعراب ، لأن دقة الوصل والفصل إنما تظهر في ذلك ، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتي للتشريك في الحكم فأمره سهل ، وكذلك الجمل التي لا محل لها من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، ومثلها العطف بغير الواو ، لأنه يأتي لمعانیه النحوية المعروفة ، وليس كذلك العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لأنك إذا قلت - زيد قائم ، وعمر قاعد - لم يكن معك حكم تدعى أن الواو أشركت بين الجملتين فيه ، فيشكل في ذلك أمرها ، وتحتاج إلى إعتبار آخر من الاعتبارات الآتية ، وظاهر كلام عبد القاهر أن واو الوصل وثني بها لاعتبارات الوصل فقط ، وأنها تفيد من ذلك غير ما تفيد واو العطف .

وقد ذهب الشكاكي إلى أن كلا من الوصل والفصل يأتي في عطف الجمل والمفردات ، وفي العطف بالواو وغيره من حروف العطف ، وأن المؤول عليه في ذلك هو الجملة الجامعة ، فتى وجدت صبح العطف في الجمل وغيرها ، كما نقول - الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والإنس كل ذلك محدث - ومتى فقدت امتنع العطف ؛ فلا نقول - الشمس وبرار الأرض والجن ودين المجوس كلها محدثة - وقد انتصر للشكاكي في هذا بعض مؤلفي عصرنا ؛ والحق ما جرى عليه عبد القادر وغيره ؛ لأنه إذا كان هناك اشتراك في الحكم بين المفردات وأردت أن تخبر عنه لم يجوز أن يمنعك من ذلك

الواصل من الفصل ؟
 ٦٣ - فَمَّا لَمْ يَجْعَلْهُ بَابًا وَاحِدًا لَمْ يَكُنْ يَفْرَقُهُ

إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسرارها ذوقاً صحيحاً، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك^(١) وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان، فنقول والله المستعان.

أحوال الوصل والفصل : الوصل للاشتراك في الحكم : إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا، وعلى الأول إن قصد التشريك بينهما وبين الثانية في حكم الأعراب عطفت عليها^(٢) وهذا كـ مطفئ المفرد على المفرد^(٣) لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة

فقد الجهة الجامعة بينهما، وقد يشابهه في ذلك بما حكى عن نصيب أنه اجتمع بالكسـمـيـت فأنشده :

أَمْ هَلْ ظَمَائِنٌ بِالْعَلِيَاءِ واقعة وإن تكامل فيها الدل والشب ففقد نصيب واحد، فقال الكسـمـيـت : ماذا تحصى ؟ فقال : خطاك ، فإنك تباعدت في القول ، أين الدل من الشب ؟ ألا قلت كما قال ذو الرمة :
 لمياء في شفقتها حـوّة لـعـس وفي اللثات وفي أنيابها بـسـرـد
 فالدل يذكر مع الغنج وما أشبهه ، والشب يذكر مع العس وما أشبهه ، ولكن ما ذكره نصيب يرجع إلى محسن بدعي يسمى مراعاة النظير ، وعلم المعاني لأشأن له بالחסنات البدعية ، ولهذا لم يعطف ذو الرمة حوة على لعس مع المناسبة بينهما .
 (١) أي لأن الأمر في البلاغة مقصور على معرفة الوصل والفصل ، لأنه لا يقتصر عليها ، بل يشمل الإيجاز ونحوه من فنونها .
 (٢) أي وجوباً .
 (٣) فإنه واجب عند قصد التشريك ، ولكن يجوز تركه في الإخبار والصفات المتعددة ، وقد بين هذا في علم النحو .

شبه كمال
 الاتصال
 هو أن يكون
 الجملتين
 جواباً عن
 سؤال
 متضمنة
 الحمد الأولى

صالحه على ما بشرط
مع ما لا يظن

الجزء لاجله
كالطامة
الضاد
المقابل

الجزء لاجله موقع المفرد ، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه ^(١) مقبولا في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ^(٢) كما في قوله تعالى ^(٣) : (يُعَلِّمُ مَا يَكْرِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا) يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في الجملة ذلك ، كقوله - زيد يكتب وبشر ، أو يعطى ويمنع - وعليه قوله ^(٤) : (واقه بقبض وببسط وإليه ترجعون) ولهذا عيب على بي تمام قوله :

والجهة الجامعة للعطف بين المعطوفين
والعطف بالواو ونحوه لا يوجب جهة جامعة

(١) قيل : إنه يريد بنحو الواو ما يدل التشريك كالفاء وثم وحتى ، ورؤد بأن هذا الحكم مختص بالواو : لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة ، كما تقول : إن تخرج من المنزل فتعطر السماء تبطل - أما الواو فلا بد فيه من تلك الجهة ، وقيل : إنه يريد بنحو الواو ما يأتي بمعنى من حروف العطف ، وذلك نحو أو - في قول توبة : وقد زعمت لبلى بأني فاجر لنفسى تقاها أو عليها فجورها
هذا ويرى بما يؤيد ما سياتي من تفرقه بين الواو وغيره في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

(٢) المراد بالجهة الجامعة الجامع الآتي بيانه ، واشترط ذلك في عطف المفرد على المفرد إنما يوافق مذهب السكاكي السابق ، ولا يوافق ما سبق له في الوصل والفصل من تخصيصها بالمثل .

(٣) ي ٢ ص ٢٤ والجهة الجامعة فيه التقابل بين - ما يلبج وما يخرج - وبين - ما ينزل وما يعرج - وقد تكون شبه التماثل ، كقول الشاعر : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومثل هذا يدخل في المحسنات البديعية عند من يرى قصر الوصل والفصل على الجمل .

الم

والله اعلم بالصواب

۳) ترک عطا فی علیہا (۳)

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على (إنا معكم) لأنه لو عطف
 عليه لكان من مقول المنافقين وليس منه ، وكذا قوله تعالى (٥) : (وإذا قيل لهم
 لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون . ألا إنهم هم المفسدون)
 وكذا قوله تعالى : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أفؤمنا كما آمن السفهاء
 ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون (٦)

(۱) هو الحبيب بن أوس المعروف بأبي تمام، وقوله - لا - في لما أدعته

محفوظته و البيت قبله :

زعمت هراك عفا الغداة كما عفا عنها طول بالثوى ورسوم
ولنوى الفراق والصبر عصارة شجر مر، وأبو الحسين هو محمد بن الهيثم الذي
مدحه أبو تمام بهذه القصيدة، ويصح أن يكون مافي البيت من عطف المفرد.

(٢) أجيب عن أبي تمام بأن الجامع بين الأمرين شبه التضاد ، لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم ، وهو إلى هذا تحل للتخلص من النسب إلى المدح .

(۳) لا یخفی أن ترك العطف اهذا بكون لما منع نحوی لا لوجهه بلاغی ، فلا یصح

أن يمد من أحوال الفصل الذى هو باب من أبواب البلاغة .

فالحق أنه لا يصح البحث عن الداعى إلى الفصل فى ذلك من هذه الجملة النحوية،

ولما يبحث عن الداعي إلى الفصل فيه ، بالنظر إلى جملة - قالوا - أو جملة

الشرط وجوابه، كما يأتي في الفصل لعدم الاشتراك في القيد والشبه كمال الانقطاع.

(۴) ی ۱۴ و ۱۵ س ۲

(۵) ی ۱۱ و ۱۲ سر ۲

(۶) ی ۱۳ س ۲

(● - يفيد الأيضاح)

شترک فی القید والشبه کالانقطاع
 (٥) - شبه الايضاح (ح)

الوصل بغير الوارد من حروف العطف : وعلى الثاني أن قصد بيان ارتباط
الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو عطفت عليها بذلك
الحرف (١) فتقول -- دخل زيد فخرج عمرو -- إذا أردت أن خروج عمرو كان بعد
دخول زيد من غير مهلة ، وتقول -- خرجت ثم خرج زيد -- إذا أردت أن تخبر
أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة ، وتقول -- يعطيك زيد ديناراً أو يكسوك
جبة -- إذا أردت أن تخبر أنه يعمل واحداً منهما لا بعينه ، وعليه قوله تعالى (٢) :
(سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين) . ^{عروة العطف} ^{بيان} ارتباط الثانية بالاولى ^{بمعنى بعض}
(٣) الفصل لعدم الاشتراك في القيد : وإن لم يقصد ذلك فإن كان الأولى حكماً ولم
يقصد إعطاؤه لثانية تعين الفصل (٣) كقوله تعالى (٤) : وإذا حلوا إلى شياطينهم

(١) أى من غير اشتراط جهة جامعة فلا يشترط ذلك في عطف هذه الحروف
للجمل كما لا يشترط في عطفها للمفردات ، وعلى هذا يصح أن تقول -- خرجت
من المنزل فامطرت السماء -- مع أنه لا يصح فيه العطف بالواو لعدم الجهة الجامعة ،
وقيل : إنه تشترط الجهة الجامعة في عطف الجمل بهذه الحروف ، بدليل أنه لا يصح
أن تقول -- جالينوس طبيب ثم سورة الإخلاص من القرآن ثم إن الفرد يشبه
الادمى -- ولا يخفى أن فساد هذا ليس لفقد الجهة الجامعة الآتية ، لأنه لا يصح من غير
العطف أيضاً ، وهذا لأن كل كلام لا بد فيه من ارتباط بين أجزائه ، ثم يأتي بعد ذلك
اعتبار الوصل والفصل بالنظر إلى الجامع الخاص الآتى وغيره من الاعتبارات الآتية .
(٢) ي ٢٧ س ٢٧

(٣) أى بلاعة لا يتوأن ، لأن العطف يقتضى الشريك في حكم الإعراب لا في
القيود ، فإذا قيل -- ضربت زيدا يوم الجمعة وعمراً -- لا يلزم أن يكون ضرب
عمرو يوم الجمعة أيضاً ، ولكن ذلك هو الظاهر من العطف وإن لم يقتضه ، فلهذا
تعين الفصل بلاعة فيما هنا دفعاً لإرادة ذلك الظاهر

قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون * الله يستهزئ بهم) لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على (قاروا) لئلا يشاركه في الاختصاص بالظروف المقدم (١) وهو قوله : (وإذا خلوا إلى شياطينهم) فإن استهزاء الله بهم - وهو أن خدامهم فخلعهم وبما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إليهم من حيث لا يشعرون - متصل لا ينقطع بكل حال ، خلوا إلى شياطينهم أم لا يخلوا إليهم . وكذلك في الآيتين الأخيرتين (٢) فإهم مفسدون في جميع الأحيان قيل لهم لا تفسدوا أو لا وسفهاه في جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أو لا .

أحوال أخرى للفصل : وإن لم يكن الأولى حكماً كما سبق فإن كان بين الجملة كال الإنقطاع وليس في الفصل إيهام خلاف المقصود كما سبق (٣) أو كال الاتصال ، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ، أو بمنزلة المتصلة بها - فمكذلك يمين الفصل (٤) أما في الصورة الأولى فلأن الواو للجمع والجمع بين الشئيين يقتضى مناسبة بينهما كما مر . وأما في الثانية فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشئ على نفسه مع أن

(١) لأن هذا هو ظاهر العطف وإن لم يقتضه كما سبق ، والمراد باختصاصه بالظرف أنه قيد فيه لسكونه شرطاً له ، والشرط قيد في الجواب كما هو معلوم .

(٢) هما قوله : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض) الآية - وقوله : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس) الآية . والمراد أهما أخيرتان باعتبار ترتيبهما فيما ذكره سابقاً ، وإن كانا في النزول قبل هذه الآية .

(٣) هذه أربع حالات للفصل : كال الإنقطاع بلا إيهام ، وكذلك الاتصال ، وشبه كمال الاتصال ، وشبه كمال الاتصال . ويضاف إليها حالة السافة التي تناسب فيها الجملةتان ويوجد في أولهما حكم لا يفصد إعطاؤه للثانية وسمى التوسط بين الكلمتين مع وجود المانع من العطف . فيكون للفصل خمس حالات .

المعطى يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ^(١) وأما فى الثانية والرابعة فظاهر مما مر ^(٢) .

^(٣) الأول كمال الانقطاع : وأما الإنقطاع فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى طرفيه :

الأول : أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً معطاً ومعنى ، كقولهم - لا ندن من الأسد يا كلك ، وهل تصلح لى كذا أدفعُ إليك الأجرة - بالرفع فيهما .

وقول الشاعر :

وقال رائدكم : أزسوا نزاولها)

فكحل حثف امرئى بحجوى بمقدار ^(٤)

(١) ولا يرد على هذا عطف التفسير لأنه ليس من أسلوب البلغاء ، وإنما هو من أسلوب المؤلفين وأشباههم ، وقيل : إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف ، وقد وردت هذه الواو فى قول الشاعر :

وقد نذرت الأديم لراشيه وألقى قولها كذباً وميناً

وهذا هو المراد فإن كانت للتفسير فأمرها ظاهر . وإن كانت للعطف فذلك حشو كما سيأتى فى كمال الانقطاع باب الإيجاز والإطناب والمساواة .

(٢) لأن حكم كل واحدة منهما حكم ما هى بمنزلة من كمال الإنقطاع أو كمال الإتصال .

(٣) نسبة سيبويه إلى الأخطل غياث بن غوث ولا يكتنه لا يوجد فى ديوانه ، والرائد هو من يتقدم القوم لطلب الماء ونحوه ، والمراد به عريفهم وقائدهم ، وقوله - أرسوا - بفتح الهمزة أو ضمها من أرمى أورسا بمعنى أقيموا ، وقوله - نزاولها - بمعنى نحاولها والضمير للحرب ، والحثف الهلاك ، والمقدار مصدر بمعنى القدر . وفى العبارة قلب والأصل فحثف كل أرى ، وقيل : إنه لا قلب فيها لأن الحثف يتنوع بتنوع أسبابه ، والشاهد فى قوله - أرسوا نزاولها - ويجوز أن يكون الفصل فيه لشبه كمال الاتصال ، لجواز كون الجملة الثانية - نزاولها - مبنية على سؤال والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى ما قبل تسليط القول عليه .

أو معنى لا لفظاً ، كقولك - مات فلان رحمه الله (١) .

وأما قول الزيدى :

ملكته حبلى وملكته
وقال : إني في الهوى كاذب
أفاه من زهد على غاري (٢) انتقم الله من الكاذب (٣)
ففيه السكاكي (٤) رحمه الله من هذا الضرب ، وحمله الشيخ عبد القادر (٥) رحمه الله
على الاستئناف بتقدير - قلت (٥) .

(١) فإذا اختلفنا لفظاً لا معنى ، ولم يكن عندهم من كان الانقطاع كما سيأتي في
أحوال الوصل .

(٢) هو ليحيى بن المبارك المعروف بالزبدى ، وقيل إنه لإبراهيم بن المدبر ،
والجبل في الأصل الرباط أو الركن والمراد به عهد الود ، والقارب الكامل ،
والمراد بإفاه عهد الود عليه تركه له ، والشاهد في البيت الثاني بين جملة - قال -
وجملة - انتقم - على ما سيأتي .

(٣) ١٤٦ المفتاح .

(٤) ١٥٥ - دلائل الإعجاز .

(٥) أى قلت انتقم الله ، فيكون من شبه كمال الاتصال . ورجع هذا بأن مذهب
إليه السكاكي لا يأتى إلا بحمل - انتقم الله من الكاذب - من كلام المحكى عنه وهو
بعيد . ويمكن أن يجاب عنه بأن الفصل عنه أيضاً بين جملة - انتقم الله - وجملة
- قال إني في الهوى كاذب - لاجملة - إني في الهوى كاذب - من غير - قال -
ولكنه لا يقدر قلت ، ولا مانع من الجمع بين كونه لجمال الإنقطاع والإستئناف .
وهذا وإنى أرى أن ترك العطف في هذا الضرب لما منع نحوى ، فلا يصح أن يعد
من الفصل الممدود من أبواب البلاغة ، على أن سيبويه يجوز العطف في نحو - هذا
زيد ومن عمر ر؟ مع اختلافهما خبراً وإنشاء ، ومن ذلك قوله تعالى ١٧٣ س ٣
(حسبنا الله ونعم الوكيل) .

الثاني ألا يكون بين الجملتين جامع كما سياتي (١).

(١) انتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما ، كقولك - زيد طويل ، عمرو قصير - إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة ونحوها ، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما ، كقولك - زيد طويل ، عمرو نائم - في حال وجود صداقة بينهما ، وهذا هو ما يريده القوم بكال الانقطاع في هذا الضرب ، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص الآتي ، ولا يعنون به أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباط ما يجمع بين أجزائه ، وإذا كان هذا هو ما يريدونه من ذلك فلا معنى لاعتراض بعض مؤلفي عصرنا عليهم في تلك التسمية ، ولأما ذكره من أنها توهم جواز تفكيك الكلام ، ولأما بناءه على ذلك من وجوب أن يكون ما يسمونه كمال الإنقطاع رتبة كمال الإنقطاع وغيرهما وجوه ارتباط واتصال بين الجمل ، ولاضير بعد هذا في كون الاتصال بالواو أو بتركة ، واست أدري كيف يكون الاتصال بترك الواو ؟ ولا كيف يكون الاختلاف خبراً وإنشاء مثلاً وجهاً من وجوه الإرتباط ؟ ولا أية فائدة للاشتغال بمثل هذا في علم المعاني ؟ وكل ما أتى به لم يغير شيئاً من مواضع الوصل ، ولا شيئاً من مواضع انفصال . وهذه آيات من أشهر يتيين منهما كيف يوجد كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحي في الكلام ، وهو مع هذا متسق لتلاقي أجزاؤه في غرض من الأغراض :

سَلِمَتْ وَمَا الدَّيَارُ بِسَالِمَاتٍ	عَلَى عَنَتِ الْبَيْلِ يَا دَارَ هِنْدٍ
وَلَا زَالَتْ مُفَوِّقَةُ الْغَوَادِي	تُصِيبُ رُبَّكَ مِنْ خَطَاٍ وَعَمْدٍ
عَلَى أَنِّي مَتَى مَطَرُكَ عَيْنِي	فَقَضَلْتُ مَا سَفَاكَ الْغَيْثُ بَعْدِي
أَرَى بِصَرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَابِلَةً	يَسْكُلُ وَخَطَاوِي عَنْ مَدَى الْخَطَاوِي بِقَصْرِ
وَمَنْ يَصْحَبُ الْآيَامَ تَسْمِينِ جِجَعَةٍ	يَغْيِرُنَّه وَالْدَهْرُ لَا يَتَغْيِرُ
لَعَمْرِي إِنَّ أَمْسِيَتَ أَمْسِيٍّ مَقِيداً	لَمَّا كُنْتُ أَمْسِيٍّ مَطْلَقِ الْقَيْدِ أَكْثَرُ

وقد يبلغ من تلاقي الجملتين مع ما بينهما من كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحي أن تكون الثانية منهما بفرعة على الأولى ، وفي هذه الحالة يصح عطف الثانية على الأولى بالفاء . ويصح الاكتفاء بالإتيان بها بعدها من غير عطف . كقول الشاعر :

الشيب كره وكره أن يفارقني لعجب شيء على البغضاء مودري

وقد روى بالفاء - فاعجب شيء .

٢) الذاتي كمال الاتصال : وأما كمال الاتصال فيكون لأمر ثلاثة :
الأول أن تكون الثانية مؤكدة للأولى والمقتضى ، لأننا كيد دفع توهم النجوز
والغلط ، وهو قسبان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيدي المعنوي من متبوعه في إعادة
 التقرير مع الاختلاف في المعنى ^(١) كقرله تعالى ^(٢) : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه) فإن وزن (لا ريب فيه) في الآية و (أن - نفسه - في قولك - جاءني الخليفة نفسه ^(٣)) فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال
 يحمل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام ^(٤) كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة
 أن يرعى به جزافاً من غير تحقق ^(٥) فاتبعه ^(٦) (لا ريب فيه) نفياً لذلك ^(٦) إنشباع

(١) ضابط ذلك أن يختلف مفهوم كل منهما ولكن يلزم من ثبوت معنى أحدهما
 ثبوت معنى الأخرى ، ومقتضى تنزيله منزلة التأكيدي المعنوي أنه ليس منه وإنما هو
 تأكيد لغوي لا اصطلاح ، وقيل : إن المراد تنزيله منزلة التأكيدي في المفرد ،
 فيكون من التأكيد الاصطلاحي .

(٢) ي ٢ و ٢ س ٢

(٣) هذا إنما يأتي بحمل (ألم) طائفة من الحروف أو جملة مستقلة حذف أحد
 جزأيها . وحمل (ذلك الكتاب) جملة ثانية ، وحمل (لا ريب فيه) جملة ثالثة
 ويجوز أن يحمل (ذلك الكتاب لا ريب فيه) جملة واحدة ، وعلى هذا لا شاهد فيه
 للتأكيد المعنوي بين جملتين .

(٤) لأن - ذلك - إشارة إلى بعد المنزلة ، وتعريف الخبر باللام يقتضى
 الحصر ، أى ذلك الكتاب لا غيره .

(٥) هذا بقطع النظر عن كونه كلام الله تعالى ، لأنه يجرى في ذلك على
 أساليب البشر .

(٦) فكأنه قيل : لا ريب في بلوغه تلك الغاية من الكمال ، وهذا المعنى يخالف
 معنى (ذلك الكتاب) لكنهما متلازمان كما هو ظاهر .

الخليفة - نفسه - إرائة لما عني أن يتوهم السامع أنك في قولك جاءني
الخليفة متجاوز أو ساه ، وكذا قوله : (كأن لم يسمعها كأن في أذنيه
وقرأ^(١)) الثاني مقرر لما أفاده الأول^(٢) وكذا قوله : (إنا سمعكم إنما نحن
مستنزرون^(٣)) لأر قوله : (إنا سمعكم) معناه الثبوت على اليهودية ، وقوله :
(إنما نحن مستنزون) رد للإسلام ودفع له منهم ، لأن المستهزئ الشيء المستخف
به منكروه ودافع إليه لكونه غير معتد به ، ودفع فقيض الشيء تأكيداً لثباته^(٤)
ويحتمل الاستئناف^(٥) أي فما بالحكم إن صح أنكم معنا نرافقون أصحاب محمد ؟
وثانيهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد
المعنى^(٦) كقوله تعالى^(٧) : (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) فإن

توكيد المعنى

(١) ي ٧ ص ٣١

(١) لأن معنى الجملة الأولى أنه لم يسمعها ، صادفة أو قصداً إلى عدم سماعها ،
ومعنى الثانية أنه لم يسمعها لفساد سمعه والمقصود من التشبيهين في الجملتين هو عدم
التأثير بسماع الآيات ، وهذا هو ما يتلزمان فيه مع اختلاف معنهما ، وعلى هذا
يمكن أن يكون الجملتان متساويتين ، وقد قيل : إن قوله : (كأن لم يسمعها) حال من قوله
قبله (وإني مستكبر) وقوله : (كأن في أذنيه وقرأ) حال من قوله (لم يسمعها)
وعلى هذا يكون لها محل من الإعراب فلا يكونان بما نحن فيه ، وهو الجملتان اللتان
لا محل لهما من الإعراب .

(٢) ي ١٤ ص ٢

(٣) هذا والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى حاله قبل
الحكاية ، لأنه في محل نصب بقوله قبله (قالوا) .

(٤) فيكون من كمال الاتصال .

(٥) مع هذا قد يختلفان في اللفظ كما في الأمثلة التي ذكرها ، وقد يتحدثان في المعنى
واللفظ كما في قوله تعالى : ي ١٧ ص ٨٦ (فمهل للكافرين أمهلهم رويداً)
واستحسن بعضهم قصر التأكيد اللفظي على ما اتحد له ظاهراً ومعناه ، فيكون كل ما اختلف
لفظه من التأكيد المنعوى ، والخطب في ذلك سهل .

(٦) ي ٢ ص ٢

«إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»

والحق أن ترك العطش في الجملة المؤكدة لجملة قبلاها لما نفع نحوى فلا يصح أن يعد
من الفصل كما سبق .

مبدل من

الثاني^(١) أن تكون الثانية بدلا من الأولى، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضى اعتناء به بأنه لنكتة، ككونه مطلوباً في نفسه أو عظيماً أو عجبياً أو لطيفاً، وهو ضربان :
 لعرضي ببرغي

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه^(٢) كقوله تعالى^(٣) (أَمْذُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمْذُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) فإنه مسوق للتنبية على نعم الله تعالى عند المخاطبين . وقوله : أَمْذُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ أَوْفَى بتأديته مما قبله^(٤) لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على عليهم مع كونهم مماندين ، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون^(٥) ويحتمل الاستثناف^(٦) .

وثانيهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه ، كقوله تعالى^(٧) : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ لَا يَسْتَدُونَ) فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله تعالى (اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ لَا يَسْتَدُونَ) أوفى بتأدية ذلك ، لأن معناه — لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم ، وترجعون صحة دينكم ، فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة وقول الشاعر :

(١) أى من الأمور التي يكون بها كمال الاتصال .

(٢) أى في المفرد . فيكون ذلك بدلا اصطلاحياً على ما سبق في التأكيد .

(٣) ي ١٣٢ و ١٢٣ و ١٢٤ س ٢٦

(٤) فنكتته كونه مطلوباً في نفسه .

(٥) يعنى أنه بعضه في الظاهر وإن كان المراد منهما واحداً كما مراد من قولك — أكلت الرغيف ثلثه .

(٦) فيكون من شبه كمال الاتصال ، وردّ بأنه لو كان منه لكان التأكيد مستحسنًا كما سيأتى ، مع أن الجملة الثانية قد أعيدت من غير تأكيد .

(٧) ي ٢٠ و ٢١ س ٣٦

أقول له : أرحل لا تقيم عندنا وإلا فكن في الدار والجهر مسلماً (١)
فإن المراد به كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله
- لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد (٢) بخلاف
- أرحل (٣) ووزان الثانية مع كل واحد من الآية والبيت وزان - حسنها - في
قولك - أعجبتني - الدار حسنها - لأن معناها معابر لمعنى ما قبلها وغير داخل فيه
مع ما بينهما من الملازمة (٤) .

(١) لا يعرف قائله ، ويريد بقوله - مسلماً - أن يكون معه كالمسلم في استواء
ظاهره وباطنه ، ويجوز أن يكون المراد به ممسكاً ، والاستشهاد بقوله - أرحل
لا تقيم - بالنظر إلى حاله قل حكايته بالقول كما سبق في نظائره .
(٢) كون هذه الدلالة مطابقة منظار فيه إلى العرف ، لأنك إذا قلت لآخر
- لا أقم عندى - لم تقصد كفته عن الإقامة ، وإنما تقصد إظهار الكراهة لإقامته .
(٣) لأن دلالة عليه بالزمام ، وهى باعتبار العرف أيضاً ، لأن طلب الارتحال
يقتضى عرفاً محبته ، ومحبته تقتضى كراهة ضده وهو الإقامة .
(٤) يريد بهذا تحقيق كون ذلك بدل اشتغال لا تأكيداً ولا بدل بعض من كل ،
ولكنه لا يمنع إلا أن يكون تأكيداً لفظياً كما هو ظاهر ، ولهذا قيل : إنه يصح أن
يكون ما في البيت تأكيداً معنوياً ، لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال بحسب المفهوم ،
ولكنه ملازم له في الوجود .

هذا وما نكتية البدل فيه كونه عجبياً قوله تعالى : ي ٨١ و ٨٢ (٢٣) بل قالوا
مثل ما قال الأولون . قالوا : أنذار متنازل كذا تراباً وعظاماً أننا لمبعوثون) وما
نكتية البدل فيه كونه فظيماً قولك لم تزني وتصدق - أتجمعين بين قبيح وحصن :
تزين وتصدقين - وما نكتية البدل فيه كونه لطيفاً قولك - زيد جمع أمرين :
جمع اللطف والاستقامة - وهذا من البدل المطابق عل أنه يأتي هنا أيضاً ، وقد تركه
الخطيب لما سيأتي ، وأمر البدل بعد هذا عندى كأمراً تأكيداً أن ترك العطف فيه
لما منع نحوى لا لما منع بلاغى ، فلا يصح أن يعد من الفصل أيضاً .

الثالث (١) أن تكون الثانية إيائنا الأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان مع متبوعه في إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته ، كقوله تعالى (٢) : (فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْغُلَّةِ وَمَلِكٌ لَا يُبْلَى) فصل جملة (قال) عما قبلها لكونها تفسيراً له وتبييناً (٣) ووزانه وزانٌ عمر في قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر (٤)

وأما قوله (٥) : (ما هذا بشراً إن هذا إلا ملكٌ كريمٌ) فيحتمل التبيين

(١) أى من الأمور التي بها يكون كمال الإتيان .

(٢) ي ١٢٠ ص ٢٠

(٣) أورد على الاستشهاد به أن جملة (وسوس) معطوفة على جملة (قلنا) في قوله قبل ذلك (وإذ قلنا للملائكة) الآية ، فتسكون في محل جر مثلاً ، ولا يصح الاستشهاد بذلك لما معنا من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وقد سبق أن الاستشهاد بهذا منظور فيه إلى ما قبل تسليط قالوا عليه .

أقسم بالله أبو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبّر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

والنقب ضعف أسفل الخف ، والدبر جراحة الظهر ، وقوله — فجر — بمعنى حنث ، وكان قد أتى عمر فشكاه بعد أهله وضعف فاقتته ، وطلب منه أن يستحمه غيرها ، فلم يصدق وقال : والله ما نقبت ، فلما قال ذلك حمّله عمر على يعبر وزوده وكساه .

هذا ولا يخفى أن ترك العطف في عطف البيان لما منع نحوى أيضاً ، فلا يصح عده من الفصل كالتأكيد والبدل .

(٥) ي ٣١ ص ١٢

والتأكيد ، أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس للبشر ولا يدخل في جنس آخر ، فإثبات المساكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين ، وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً ، ولأنه إذا قبل في العرف لإنسان - ما هذا بشراً - حال تعظيم له وتعجب مما يشاهد منه من حسن خلق أو خلاق كان الغرض أنه ملك بطريق السكاية .

فإن قبل : هلاً نزاتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض ، قلنا : لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد ، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبوعه لأعليه ، وعطف البيان بالعكس ، وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها فيما نحن بصدده^(١)

الثالث شبه كال الاقطاع : وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى فلا يكون عطفها عليها مؤمراً أعطفها على غيرها^(٢) ويسمى انفصل لذلك قطعاً ، مثاله قول الشاعر :
وتظن سئمتني أبغى بها برلاً أراها في الضلال تهيم^(٣)

(١) أي من الجمل التي لا عمل لها من الإعراب ، وبهذا يستغنى فيها بعطف البيان عن النعت وبالتأكيد عن بدل الكل من الكل ، وأما بدل العاطف فلا يقع في نصيب الكلام كما سبق في باب المسند إليه عند الكلام على الإبدال منه . فلهذا لم يتعرض له هنا أيضاً .

هذا والظاهر من كلام عبد القاهر أنه يجعل كل كمال الاتصال من باب التأكيد ، وإن كان قد يشتمل أحياناً على نوع من البيان ، ولعل هذا أسهل من تكلف ما سبق من الفروق بين النواحي في الجمل .

(٢) هذه نكتة الفصل هنا ، ويجب بها ترك العطف بلاغة لا نحواً ، لأنه لا مانع من العطف من جهة النحو .

(٣) لا يعلم قائله ، وقوله - أراها - بمعنى أظنها على صورة المبنى للمفعول وهو الفاعل ، وقوله - تهيم - مأخوذ من - هام على وجهه - إذا مضى من غير قصد .

لم يعطف - أراها - على - تظن - لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على - أبغى -
 لقربه منه مع أنه ليس بمراد ، وبجمل الاستثنائي (١) *استثنى لجزءه لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على - أبغى -*
 [وقدم السكاكي (٢) القطع إلى قسمين : أحدهما القطع للاحتياط ، وهو ما لم يكن
 لمانع من العطف كما في هذا البيت والثاني القطع للوجوب ، وهو ما كان لمانع ، ومثله
 بقوله تعالى (٣) : (الله يستهزئ بهم) قال : لئلا لو عطف لـ عطف لإدخاله على جملة
 (قالوا) وإدخاله على جملة (إنا معكم) وكلاهما لا يصح لما مر (٤) وكذا قوله : إلا
 لأنهم هم المنفردون) وقوله : (ألا لأنهم هم السفهاء) (٥) وفيه نظر ، لجواز أن
 يكون المنطروح في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرة بالظروف (٦) وهذا
 القسم (٧) لم يبين اعتناؤه .

(١) فيكون من شبه كمال الاتصال .

(٢) ١٣٦ : المفتاح .

(٣) ي ١٥ س ٢

(٤) في الفصل اعدم الاشتراك في الحكم أو التقيد .

(٥) ي ١٢ و ١٣ س ٢

(٦) هي جملة الشرط وجوابه . وإذا جاز العطف عليها نحو أ كان القطع فيه من
 للقسم الأول وهو القطع للاحتياط ، وإذا كان الهمل أشبه كمال الانقطاع منه حصراً
 في هذا القسم ، أما الفصل في القسم الثاني فهو للتوسط بين الكمالين مع وجود المانع
 من العطف كما سبق .

(٧) أي كون العطف على جملة الشرط وجوابه .

ومن الفصل لشبه كمال الانقطاع قول الشاعر :

يقولون : إني أحمل الضئيل عني أعوذ برقي أن يضام نظيري

لم يعطف جملة - أعوذ على جملة يقولون - لئلا يتوهم عطافها على جملة - أحمل
 فتذكرون من مقولهم ، مع أنها ليست منه وإنما هي من مقوله .

الرابع شبه كمال الاتصال: وأما كونها بمنزلة المتصلة بها فليكونها جواباً عن سؤال
انقضته الأولى ، فتزول منزلته فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال (١)
وقال السكاكي (٢) فيزول ذلك ، نزلة الواقع (٣) .

ثم قال : وتزول السؤال بالفحوى (٤) . نزلة الواقع لا يصار إليه إلا إجهات
لطيفة : إما لتنبية السامع على موقعه ، أو لإغضائه أن يسأل ، أو أملاً يُسمع منه
شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو ليقصد إرضاء تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطف ، أو لغير ذلك مما يخطر في هذا السلك .
ويسمى الفصل لذلك استئنافاً . وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً ،
والاستئناف ثلاثة أضرب :

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن الحكم فيها مطلقاً ، كقوله :
قال لي : كيف أنت قاتٌ : عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ (٥)

(١) كما في قوله تعالى ي ١٠ و ١١ من ١٠١ (وما أدراك ما ميه ؟ ناز
حامية) وفصل الجواب عن السؤال قيل : إنه لكمال الاتصال ، وقيل : إنه لكمال
الانقطاع وهو الظاهر ، لأن جملة السؤال إنشاء وجملة الجواب خبر .
(٢) ١٢٧ : المفتاح .

(٣) أن ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع ، فيكون من فصل الجواب
عن السؤال بخلاف ما ذهب إليه الخطيب .

(٤) هو السؤال المقدر .

(٥) لا يعرف قائله ، وقد سبق في الكلام على حذف المسند إليه من الجزء
الأول ، وإنما يكون من الفصل الاستئناف إذا جعل - سهر - خبر مبتدأ تقديره
- حالي سهر - أما إذا جعل خبراً بعد خبر على المباشرة فلا شاهد فيه للفصل ، ولا
شاهد في قوله - قال لي كيف أنت قلت عليل - للاستئناف للتصريح فيه بالسؤال .

أى ما بالك عبيلا؟ أو ما سبب عنك؟ وقوله :

وقد غرضت من الدنيا فهل زمني ثم عط حياتي لغرّ بعد ما غرضنا
(١) جرّبت دهرى وأهليه فما تركت لى التجارب فى ود امرى غرضنا (٢)
أى لم تقول هذا ويحك؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد
كشحك؟

وإما عن سبب خاص له (٣) كقوله تعالى (٤) : (وما أبرئ نفسي إن النفس
لأمارة بالسوء) كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء؟ فقبل : إن النفس لأمارة
بالسوء ، وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم (٥) كما مر فى باب أحوال الإنسان .

(١) هما لأحمد بن عبد الله المعروف بابى العلاء المعرى ، وقوله - غرضت -
بمعنى ضجرت ، والغر الغافل ، وقوله - ما غرضنا - ألفه الإطلاق والظرف قبله
متعلق به ، أى لم يضجر الحياة بعد كما ضجرت ، ومعنى البيت الثانى أن تجرّبت به للناس
لم تترك له غرضاً أى حاجة فى ودّه ، وجعلته يسأم الحياة معهم ، والشاهد فى فصل
- جرّبت دهرى - عن جملة - وقد عرضت .

(٢) ضابط هذا وما قبله أن الجملة السابقة أو سياقها إذا لوحا بالاستئناف فالسؤال
المقدر عن سبب خاص ، وإلا فهو عن سبب عام ، فقول الشاعر فى البيت السابق
- قال لى كيف أنت قلت عليل - لا يدل إلا على وجود علّة مستدعية لسبب ما ،
وقوله تعالى فى الآية : (وما أبرئ نفسي) ينصرف الذهن فيه إلى سبب خاص هو
أنها أمارة بالسوء .

(٣) ٥٢ س ١٢

(٤) لأن السؤال فيه عن حكم تصديق ، أما السؤال العام فهو سؤال عنه ما هو ؟
وذلك تصور لا يأتى فيه شك حتى يوقى بالتاكيد من أجله ، وقد يؤكد فى السؤال
عن السبب العام ويترك التاكيد فى السؤال عن السبب الخاص لإمكان ردّ التصور
إلى التصديق وبالعكس ، ومن ترك التاكيد فى السؤال عن السبب الخاص قول المعاصرة :

إذا ما الدهر جرّ على أناس كلا كله أناخ بأخريفا

فقل للشائتين بنا : أفيقوا سياقى الشامتون كما أقينا

وإما عن غيرهما (١) كقوله تعالى (٢): (قاروا سَلاماً) (قال سلام) كأنه قيل :
 فإذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام . ومنه قول الشاعر :
 زعم العواذلُ أننى فى غمرة صدقوا ولكن غمرنى لا تنجس (٣)
 فانه لما أبدى الشكاية من جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل أصدقوا
 فى ذلك أم كذبوا ؟ فأخرج الكلامُ مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له - ففصل - ، ومثله
 قول جندب بن عمار :

زعم العوازلُ أن ناقةً جندب يحنوب تحببتُ عريّت وأجمعت
 كذب العواذلُ لورأين مُناحنًا بالقادسية فإن : اج رذلت (٤)

(١) أى عن شيء آخر له تعلق بالجماعة الأولى غير التعلق بالسيبة . وهو أيضاً إما
 عام كما فى المثال الأول ، وإما خاص كما فى المثال الثانى ، وهو يقتضى التأكيد أيضاً
 كالسؤال عن السبب الخاص ، ومنه قول الشاعر :
 اغنّهم وهى لك الفداء إن غناء الإبل الحداء
 فتقدير السؤال فيه - هل غناء الإبل الحداء ؟ لانه هو الذى نتجه إليه النفس
 بعد الأمر بالغناء للإبل ؛ وكذلك قول الشاعر :

يرى البخيل سبيل المال واحدة إن الكريم يرى فى ماله سُبلاً

(٢) ي ٦٩ ص ١١

(٣) لا يعلم قائله ، وقوله - زعم بمعنى قال ، لانه قد يستعمل فى القول مطلقاً
 كما هنا والعواذل جمع عاذل وإن كان صفة لما قبل ، لانه جائز سماحاً كفارس
 وفوارس ، وقيل : لانه جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة من الذكور ليوافق قوله
 - صدقوا - وهو الذى جرى عليه الخطيب فى تفسيره للبنت ، والعمره الشدة وقد
 ترك التأكيد هنا مع أن السؤال تصديقي لتنزيهه بذلك منزلة الظاهر الذى لا يعتريه شك .
 (٤) خبت من ديار كلب ، وقوله - عريت - بمعنى أزيل عنها رحلها ، وقوله
 - أجمعت - بمعنى تركت فلم تركب ، وهذا آتية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه ،
 والقادسية بالعراق . وقوله - اج وذات - بمعنى جد فى السير وانتقادت ناقه له .
 (٦ - بقية الإيضاح)

وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً بأن وضع الظاهر^(١) موضع المضمر ، من حيث وضعه وضماً لا يحتاج فيه إلى ما قبله ، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام ، ومن الأمثلة قول الوايد :

عرفتُ المنزلَ الخالي عفا من بعد أحوال
عفاه كل حنَّان عسوف الويل دغال^(٢)

فانه لما قال - عفا - وكان العفا ما لا يحصل للمنزل بزمسه كان مظنه أن يسأل عن الفاعل ، ومثله قول أبي الطيب :

وما عفتِ الرياحُ له محلاً عفا من حداً بهم وساقا^(٣)

فانه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

محررت (وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم المستأنف عنه ، كقولك - أحسنت إلى زيد ، زيد حقيق بالإحسان - ومنه ما يبنى على صفته ، كقولك أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل لذلك - وهذا أبلغ لأنطوائه على بيان السبب^(٤) وقد يحذف مصدر الاستئناف لقيام قريضة ، كقوله تعالى^(٥) : (يسبح

(١) أى فى جملة الاستئناف وهو العواذل فى قوله - كذب العواذل - لأن حقه

الإضمار لسبق ذكره .

(٢) هما كما فى - الأغانى - للوليد بن يزيد الأموى ، وقوله - عفا - بمعنى درس ،

والمراد بأحوال فى قوله - من بعد أحوال - الأحوال التى سعد فيه بسكانه من أحبائه ، والحنان السحاب ، وعسوف الويل شديد المطر .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتننى ، وقوله - عفت - بمعنى

محبت ، وضمير - له يعود إلى الربيع ، وقوله - حداً - من الحداء وهو غناء الإبل ، والمراد بها الإبل التى سارت بهم وجعلتهم يجرؤنه .

(٤) هو صفة الصداقة التى دعت إلى الإحسان ، أما الأول ففيه بيان سبب

لا يشتمل على مثل تلك الصفة .

له فيها بالغدو والأصاله رجالاً) فيمن قرأ (يسبح) مبنياً للمفعول^(١) وعليه نحو قولهم - نعم الرجل أو رجلاً زيد، وبئس الرجل أو رجلاً عمرو - على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد، كأنه لما قيل ذلك فأبهم الفاعل بحمله معهوداً ذهنياً مظهراً^(٢) أو مضمراً^(٣) سئل عن تفسيره فقبل هو زيد - حذف المبتدأ.

وقد يحذف الاستئناف كله ويُقام ما يدل عليه مقامه، كقول الحماسي :
زعمتم أن إخوانكم قرش^٤ لهم ألف وليس لكم إلا ألف^(٥)

(١) فالتقدير يستبح فيها رجال والفعل المبني للفاعل هو صدر الاستئناف المحذوف، وعلى قراءته مبنياً للفاعل يكون (حال) فاعلاً له.

(٢) في - نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو.

(٣) في - نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمر - وإذا قدر المخصوص في ذلك مبتدأ محذوف الخبر كان ذلك من حذف عجز الاستئناف.

(٤) هو لمساور بن هند العبسي في هجاء بني أسد وتكذيبهم في انتسابهم إلى قرش والإلف مصدر - ألف - والإلف مصدر - ألف - يريد بذلك ألف قرش رجلى الشتاء والصيف إلى اليمن والشام، ويجوز أن يكون الفصل لدفع إيهام المعطف على قوله - أن إخوانكم قرش - فيكون أشبه كمال الانقطاع.

هذا وقد يدخل الاستئناف لام التعليل أو غاؤه، كقول أبي تمام:

لا تنكرى عطل الكريم من الغنى فأسبل حرب^٦ الذي كان العالى

وقد تأتي الواو في ذلك بدل الفاء واللام فتكون الاستئناف لا للمعطف، كقول الشاعر:

أرى بصرى عن كل يوم وإيلة بكل^٧ وخطوى عن مدى الخطو يقصر
ومن يصحب الأيام تسعين حبة يغيرنه والدهر لا يتغير

وقيل: إن الواو في هذا المعطف على محذوف مفعول عما قبله كأنه قيل: من

يقاسى أمر إلى يكن حاله كحالى ومن يصحب الأيام الخ، والاستئناف من غير أداة أدق وأبلغ من الاستئناف بها واو أو كانت أو لاماً أو فاء، لا معنى لها من غير ذكرها، وبغير إلى السؤال المقدر مثلاً.

حذف الجواب الذى هو - كذبت في زعمكم - وأقام قوله - لهم ألف وليس لكم ألف - مقامه لدلالته عليه ، ويجوز أن يقدر قوله - لهم ألف وليس لكم ألف - جواباً لسؤال اقتضاء الجواب المحذوف ، وكأنه لما قال المتكلم : كذبت ، قالوا : لم كذبنا ؟ قال - لهم ألف وليس لكم ألف - فيكون في البيت استثنافان .
وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه ^(١) كقوله تعالى ^(٢) : (فَنَعَمَ الْعَبْدُ) أى أيوب أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ، ونحوه قوله : (فَنَعَمَ الْمَاهِدُونَ ^(٣)) أى نحن ^(٤) . (محذوف)

→ الوصل لدفع الإيهام : وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع تعين الوصل : إما لدفع إيهام خلاف المقصود ^(٥) كقول البلغاء - لا ، وأبدك الله ^(٦) وهذا عكس الفصل للقطع ^(٧) .

لوصل دعت
حجب الفصل : (١) لوجود قرينة تدل عليه ، لأنه لا بد في كل حذف من قرينة .

إذا كان سيبه (٢) ي ٣٠ س ٣٨

لجملته ايرى (٣) ي ٤٨ س ٥١

حجب لوصول (٤) تقديره - ثم نحن - على ما سبق .

(٥) الوصل في ذلك يجب بلاغة لانهما ، وهو إنما يكون في كمال الإنقطاع بين الجملتين عند إيهام الفصل فيه خلاف المقصود ، وقيل : إنه يأتي في كمال الإنصال أيضاً .
عند ذلك الإيهام ، كما تقول لمن سألك : هل تشرب خمرًا ؟ - لا ، وتركت شربه - وقيل : إنه يتعين الفصل في مثل هذا ويدفع الإيهام فيه بطريق آخر ، فيقال مثلاً - لا قد تركت شربه - أو يسكت قليلاً بعد - لا .

(٦) أى ليس الأمر كذلك وأبدك الله ، وقد اختلف في هذه الواو ، فقيل : إنها عاطفة ، وقيل : إنها زائدة ، وقيل : إنها استثنائية .

(٧) لأن هذه الصورة من الوصل تقابل ما اشترط في الفصل لكمال الإنقطاع من عدم تأديته إلى إيهام خلاف المقصود .

الوصل للتوسط بين الكمالين : وإما للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكال

الاتصال ، وهو ضربان :

(أحدهما) : أن يتفقا خبراً أو إنشاءً (١) لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى (٢) : (إنَّ
الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) وقوله : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ
وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) (٣) وقوله : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) (٤)
وقوله تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (٥) (وَالثَّانِي) أن يتفقا كذلك معنى
لا لفظاً ، كقوله تعالى (٦) : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا) عطف قوله :
(وقولوا) على قوله : (لا تعبدون) لأنه بمعنى لا تعبدوا . وأما قوله : (وبالوالدين
إحساناً) فتقديره - إما وتحسنون بمعنى واحسنوا ، وإما واحسنوا (٧) وهذا (٨) أبلغ
من صريح الأمر والنهي ، لأنه كانه سورح إلى الامتثال والانتفاء فهو يخبر عنه ، وأما
قوله تعالى (٩) في سورة البقرة : (وبشر الذين آمنوا) فقال الزمخشري فيه : فإن
الإنشاء لفظاً ومعنى

(١) أي مع وجود الجامع الاتي ، وهو شرط في الضرب الثاني أيضاً ، هذه

الصورة من الوصل بضربيهما تقابل صورة الفصل في كمال الانقطاع لعدم وجود
الجامع .

(٢) ي ١٢ و ١٤ س ٨٢

(٤) ي ١٢٢ س ٤

(٣) ي ٣١ س ١٠

(٦) ي ٨٣ س ٢

(٥) ي ٣١ س ٧

(٧) على التقدير الأول يكون من الضرب الاول ، وعلى التقدير الثاني يكون من

الضرب الثاني .

(٨) أي صورة الخبر في قوله : (لا تعبدون) وفي تقدير - وتحسنون - أبلغ

من صريح النهي والأمر أي لا تعبدوا واحسنوا .

(٩) ي ٢٥ س ٢

قلعة : علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه^(١) قلعة : المراد ليس الذي اعتد به بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مضاف كل من أمر أو نهى يعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف نواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين^(٢) كما تقول — زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، ويثّر عمرأ بالعفو والإطلاق — ولك أن تقول : هو معطوف على (فاتقوا) كما تقول — يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنبتكم ، وبشر يافلان بنى أسد بإحساني إليهم — هذا كلامه ، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل^(٣) وقال أيضاً في قوله تعالى^(٤) في سورة الصف (وبشر المؤمنين) : إنه معطوف على (تؤمنون^(٥)) لأنه بمعنى آمنوا^(٦) وفيه أيضاً نظر ، لأن المخاطبين في (تؤمنون) هم المؤمنون ، وفي (بشر)

(١) أى في قوله قبله (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين) .

(٢) هذا هو ما يسمى عطف قصة على قصة أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر ، فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين ، ولا يمنع اختلافهما . ذلك من عطف لإحداهما على الأخرى .

(٣) هذا النظر يرجع إلى تجويزه العطف على قوله : (فاتقوا) في الآية قبلها ، لأنه لا مناسبة بينهما لاختلاف المخاطب في الأمرين ، ولأن الأمر الأول مقيد بالشرط قبله فلا يصح عطف الثاني عليه لافتضاءه تقييده بما قيد به ، وقد أجيب عن الأول بأن اختلاف المخاطب لا يمنع التناسب لما فيه من التقابل ، وعن الثاني بأنه لا ضرر في تقييد الأمر الثاني بما قيد به الأول ، لأن الأول مقيد بعدم فعلهم ما أمروا به مما لا يمكنهم أن يفعلوه ، وهو الإتيان بسورة من مثل القرآن ، ولا ضرر في تقييد الأمر بالبشارة بذلك .

(٤) ي ١٣ س ٦١ .

(٥) أى في الآية قبلها .

(٦) لهذا جزم قوله (يغفر) في الآية بعده في جوابه .

هو النبي عليه السلام (١) ثم قوله (تؤمنون) بيان لما قبله (٢) على سبيل الاستئناف ، فكيف يصح عطف (بشر المؤمنين) عليه (٣) [وذهب السكاكي (٤) إلى أنهما معطوفان على - قال - مراداً قبل (يا أيها الناس) (٥) و (يا أيها الذين آمنوا) (٦)] لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن ، وذكر صوراً كثيرة منها قوله تعالى (٧) . (واقراناً عليكم المن والسلوى كلوا) وقوله : (واذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا) (٨) وقوله : (واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً واتخذوا (٩) أى وقتلنا أو قاتلنا (١٠)] والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مقدر يدل عليه ما قبله ، وهو في الآية الأولى - فأنذر أو نحوه - أى فأنذرهم وبشر الذين آمنوا ، وفي الآية الثانية - فأبشر أو نحوه - أى فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين ، وهذا كما قدر الزحشرى قوله تعالى (١١) (واهجرنى ملياً) معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله : (لأرجمنك) أى فاحذرنى وأهجرنى ، لأن (لأرجمنك) تهديد وتقريع ،

الجامع بين الجملتين وأقامه . والجامع بين الجملتين ، يجب أن يكون باعتماد

(١) أجيب عن ذلك بما سبق من أن اختلاف المخاطب لا يمنع تناسب الجملتين .

(٢) هو قوله : يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب

أليم (١٠ ي ١٠ س ٦١) .

(٣) أجيب عن ذلك بأن مضمون قوله : (وبشر المؤمنين بما يصح الاستئناف

به أيضاً عن ذلك .

(٤) ١٤١ - المفتاح

(٦) ١٠ ي ٦١ س

(٥) ٢١ ي ٢٠ س

(٨) ٩٣ ي ٢ س

(٧) ٥٧ ي ٢ س

(٩) ١٢٥ ي ٢ س

(١٠) المقول (كلوا) و (خذوا) اتخذوا في الآيات الثلاث .

(١١) ٤٦ ي ١٩ س

المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً (١)
كقولك - بشعر زيد ويكتب ، ويعطى ويمنع - وقولك - زيد شاعر ، وعمرو
كاتب ، وزيد طويل ، وعمرو قصير - إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو
نظيرين ، بخلاف قولنا - زيد شاعر ، وعمرو كاتب - إذا لم يكن بينهما مناسبة ،
وقولنا - زيد شاعر ، وعمرو طويل - كان بينهما مناسبة أو لا ، وعليه قوله
تعالى (٢) : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْ لَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ
قطع عما قبله لأنه كلام في شأن الذين كفروا ، وما قبله كلام في شأن القرآن (٣) .

x (وأمّا ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي (٤) في موضع من كتابة أنه يكفي أن يكون
الجامع باعتبار الخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما فانه منقوض بما مر (٥) وينحو

(١) ظاهر هذا أنه لا يجب أن يكون باعتبار متعلقاتهما ، وقيل : إنه يعتبر ذلك
فيهما أيضاً ، والحق أنه لا يعتبر فيهما إلا إذا كانت المتعلقات مقصودة بالذات من
الجملة ، كقوله تعالى ي ٤١ س ٤٠ (وَبَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي
إِلَى النَّارِ) .

وقول الشاعر :

ظلّ يسمي إلى المالى بجد والعلا لا ينال إلا بك
وقول الآخر .

أريد حياته ويريد قتلى عذيرك من خليلك من مراد

(٢) ي ٦ س ٢

(٢) هو قوله (ألم ، ذاك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين) الآيات إلى
هذه الآية .

(٤) ١٢٧ - المفتاح .

(٥) من الأمثلة التي امتنع فيها الوصل مع وجود الجامع في الخبر عنه أو الخبر ،
ولمّا احتج بها مع أنها ليست من كلام من يحتاج به من البلغاء لأنها محل اتفاق .

قوله - هزم الأمير الجند يوم الجمعة ، وخاط زيد ثوبى فيه ^(١) ولعله سهو ، فإنه صرح فى موضع آخر منه ^(٢) بامتناع عطى قول القائل - "خفى" ضيق - على قوله - خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر ^(٣) . (٢) -

(١) قال وصل بمنع فيه أيضا مع الاتحاد فى القيد . (٢) ١٤٧ - المفتح .
(٢) قيل : إنه لا سهو من السكاكى فى ذلك ، لأن الظاهر من كلامه وكلام غيره أن الجامع يكفى فيه التناسب بين الجملتين لا غير ، وهذا التناسب له سبب وله مظنة ، فسيب اجتماع الجملتين فى القرة المفكرة بطريق العقل أو الوم أو الخيال على ما يأتى ، ومظنته حصول الاتحاد بين الطرفين حقيقة أو بتأويل قريب أو بعيد ، ولكن المظنة غير ملازمة للمظنون ، فقد يحصل التناسب مع الاتحاد فى الطرفين ، كقولك - زيد يهبط ويمنع - وقد يحصل مع الاتحاد فى أحدهما دون الآخر ، كمن يذكر فى مجلسه الحركة والبياض فتقول له - الحركة عرض نقطة ، والبياض لون ، ففرق للبصر - فالتناسب موجود ولم يحصل إلا باتحاد المسند إليه فى الجامع الخيال ، وقد يحصل الاتحاد فى الطرفين ولا يحصل التناسب ، كقولك - انظر إلى هلم زيد ، وانظر إلى هذا القطع فى ثوبك - وإنما منع السكاكى نحو - خاتمى ضيق ، وخفى ضيق - حيث لم يجمع بينهما ذكر فى مجلس أو نحو ذلك كما صرح به ، وبما يؤيد ذلك قوله تعالى ٨٨ ص ١٢ (مسننا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة) فالمسندان المسى والجمره ، والمسند إليه فيهما الضر وإخوة يوسف وهما مختلفان لا يتحدان فى شيء . ومع هذا حصل الوصل بوجود التناسب بين المسندين لأن المس سبب فى الجملتين .

وقد ذهب السيد إلى أن مجرء الاتحاد أو التناسب فى الغرض الذى تصاغ له الجملة يكفى فى صحة الوصل ولو لم يتحد الطرفان ، وهذا كما يأخذ شخص فى ذكر ما وقع فى يوم من الأفعال - انطلق زيد ، وطاب الطعام ، وصليت الظهر الخ - وإن أرى أن هذا يصح نحو ألا بلاغة ، لأنه فى تأويل - حصل كذا وكذا - على معنى وأو العطف لا راد الوصل ، لأن راد الوصل لا يؤتى بها لمثل هذا ، وإنما يؤتى بها لدفع الإيهام أو الدلالة على التناسب البلاغى بين الجملتين ، والاتحاد فى الغرض الذى تصاغ له الجملة لا يكفى الوصل ، لأنه يجب فى حال الفصل أيضاً كما سبق .

ثم قال (١) الجامع بين الشئيين عقلى ووهمى وخيالى :

أما العقل (٢) فهو أن يكون بينهما اتحاد فى التصور (٣) أو تماثل (٤) فإن العقل بتجريد المثلين عن الشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما ، أو تضاييف كما بين العلامة والمعلول ، والسبب والمسبب ، والسفل والعلو ، والأقل والأكثر ، فإن العقل يأتى ألا يجتمعما فى الدهر (٥) .

وأما الومى (٦) فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ، كلون بياض ولون صفرة ، فإن الوم يبرز مما فى معرض المثلين (٧) ولذلك حسن الجمع بين الثلاثين التى فى قوله :

(١) ١٢٧ - المفتاح .

(٢) ضابطه أن يكون الجمع بين الشئيين فيه حقيقياً . بأن يكون فى الواقع ونفس الأمر .

(٣) بأن يكونا شيئاً واحداً حقيقة بالشخص والنوع ، كقول الشاعر :

سافر تجد عوضاً عن تفارقه وانصب فالذي العيش فى النصب

(٤) بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا بالشخص مع اشتراكهما فى وصف له نوع

اختصاص بهما من صداقة أو نحوها ، كما سبق فى فهو - زيد شاعر ، وعمر كاتب - وكما نال المسند فى قول الشاعر :

فيكى إن ناواً شوقاً إليهم ويكى إن دنوا خوف الفراق

(٥) فالمراد بالتضاييف أن يكونا بحيث لا يمكن تعقل كل منهما من غير الآخر ،

كما بين المبادرة إلى الفرصة والنهوض فى قول الشاعر :

بادر إلى الفرصة وانهض لما تريد فيها ففى لا تلبث

(٦) ضابطه أن يكون الجمع بين الشئيين فيه اعتبارياً غير محسوس بإحدى

الحواس الظاهرة .

(٧) أما العقل فيدرك أنهما نوعان متباينان داخلان فى جنس اللون

كالهياض والسواد .

ثلاثة تُعرقُ الدنيا بيهبتها شمس الضحى وأبولسحاق والقمر^(١)
 أو تضاد^(٢) كالسواد والبياض ، والهمس والجهارة ، والطيب والقتن ،
 والحلاوة والحوضة ، والملاسة والخشونة . وكالتحرك والسكون ، والقيام والعود ،
 والادعاب والجمه ، والإقرار والإنكار ، والإيمان والكفر . وكانتصفات بذلك
 كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر . أو شبه تضاد^(٣) كالأسماء والأرض ،
 والسهل والجبل ، والأول والثاني . فإن الهم ينزل المتضادين والعصيين بهما منزلة
 المتضادين فيجمع بينهما في الذهن ، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالباب مع الضد.
 والخيال^(٤) أن يكون بين تصويرهما تقارن^(٥) والخيال سابق^(٦) وأسبابه مختلفة ،
 ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيباً ووضوحاً ، فكهم صور تتعاقب في

(١) هو محمد بن وهيب ، وقد سبق في الكلام على تقديم المسند في الجزء الأول .
 والببت في عطف المفردات ، وقد سبق أنه ليس من الوصل في رأى الجمهور ، وإنما هو
 من مراعاة النظر ، والثلاثة بينهما تماثل في الإشراق .

(٢) المراد به ما يشمل تقابل الضدين كالسواد والبياض ، وتقابل الإيجاب
 والسلب ، وتقابل العدم والمملكة ، والجمع بين ذلك باعتبار الهم أيضاً ، أما للعقل
 فيدرك كل متقابلين فيه من غير الآخر .

(٣) معطوف على - تضاد - والمراد بشبه التضاد تقابل الشينين الذين
 لا يتنافيان في ذاتهما ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر ، ومن
 الوصل للجامع الهمى قوله تعالى ٨٢ س ٩ (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً)
 وقوله ١٣ ، ١٤ س ٨٢ (إنَّ الأبرار لفي نعيم . وإنَّ الفجار لفي جحيم)
 وقول القاهر :

إن كفت ذا رأى فكأن ذا هزيمة ولأنك بالترداد لارأى مفهوماً

(٤) ضابطاً أن يكون الجمع بين العيينة فيه اعتبارياً مسنداً إلى إحدى الحواس
 الظاهرة .

(٥) أى على الوصل ، فيأتى الوصل باعتباره .

خيال وهو في آخر الانترامى ، وكم ضرورة لانكاد تلوح في خيال وهو في غيره ناز على علم .

كما يحكى أن صاحب سلاح ملك وصانعا وصاحب بقر ومعاتم صبية سافروا ذات يوم ، وواصلوا سير النهار بسير الليل ، فبينما هم في وحشة الظلام ومقاساة خوف التخبط والضلال طلع عليهم البدر بنوره ، ففاض كل منهم في الثناء عليه وشبهه بأفضل ما في خزائنه صورته ، فشبهه بالسلحى بالترس المذهب برفع عند الملك ، والصانع بالسبيكة من الإبريز تفرعن وجهها البسرة نقية ، والبقرار بالاجين الأبيض يخرج من قابله طريا ، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذى مروءة .

وكما يحكى عن ورّاق يصف حاله : عيشى أضيق من عبرة ، وجسمى أدق من مسطرة ، وجاهى أرق من الزجاج ، وحظى أخفى من شق القلم ، وبدنى أضعف من قصبة ، وطامى أمر من العفص ، وشرائى أشد سرادا من الخبر ، وسوء الحال لى ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعاني (١) فضل احتياج إلى التنبيه لأنواع الجامع لاسيما الخيالى ، فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك ، كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى (٢) (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف سطحت) بالنسبة إلى أهل الوبر ، فإن جُل انتفاعهم في معاشهم من الإبل ، فتكون عنايتهم مصروفة إليها ، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتقرّب وذلك بنزول المطر ، فيكثر ثقل وجوهم في السماء ، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به ، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل من التنقل من أرض إلى سواها . فإذا قتش البدوى في خياله وجد صور هذه الأشياء

عقول
العب
البدو
جميع
هذه
الأمور

(١) هذا أيضا من كلام السكاكي .

(٢) ي ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من ٨٨

حاضرة فيه على الترتيب المذكور ، بخلاف الحميرى ، فاذا تلاقى الوقوف على ما ذكرنا ظل النسق لجملة معينا (١) .

محسنات الوصل : ومن محسنات الوصل (٢) تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية ، وفى المضى والمضارة (٣) ، لا لمانع ، كما إذا أريد باحداهما التجديد وبالأخرى الثبوت ،

(١) من الوصول للجامع الخيالى قول الأراجانى :

فبت من وصالك فى لذة حتى جلا الصبحُ مُحييا
والنجم قد أطبق أجفانه والغوم قد أطلق أمراه
والليل سيفُ الفجر فى فرقة يقتله والديك ينمراه

وقول الشاعر :

أعز مكان فى الدنيا مرج سابع وخير جليس فى الزمان كتابُ

(٢) حسن الوصل فى ذلك لا ينافى أنه واجب بلاغة عند اقتضاء الحال له ، فإنه إذا كان المقام الثبوت فى الجملتين وجب تناسبهما فى الاسمية ، وإذا كان للتجدد وجب تناسبهما فى الفعلية ، لأن ما يجب بلاغة يستند أكثره إلى التحسين ، ولهذا كان كل ما وجب لغة وجب بلاغة من غير عكس ، وقبل : إن ذلك من الحسن البديعى ، لأن محله عند قصد النسبة فى الجملتين فى ضمن أى خصوصية كانت ، فيكون التناسب جائزا لا واجبا .

(٢) من تناسبهما فى الاسمية قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحربُ قابها وفى سائر الدهر الغيوث والمواطر

ومن تناسبهما فى المضى قول الشاعر :

أعطيتُ حتى تركت الريح حامرة وجدت حتى كان الغيث لم يجد

ومن تناسبهما فى المضارة قول الشاعر :

نروح وفقدو لحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضى

كما إذا كان زيد وعمر وقاعد ثم قام زيد دون عمرو وقلت - قام زيد : وعمر وقاعد - كما (١) بجمعه - *انظر هنا*

فروق الجملة الحالية : وما يتصل بهذا الباب القول في الجملة وإذا وقعت حالا منتقلة (٢) فإنها تهجى تارة بالوار ، وتارة بغير (٣) فنقول :

(١) في الكلام على اسمية الجملة وفعليتها وفي باب المسند ، ومن ذلك قوله تعالى :
ي ١٧٨ س ٣ (ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير) لأنفسهم إنما نملى لهم ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين) وقوله ي ٨٧ س ٢ (ففرقنا كذا بتم وفريقا تقنون) .

ومن محسناته الوصل أيضا التناسب في الإطلاق والتقييد ، والتناسب في الإطلاق كثير ، أما التناسب في التقييد فنه قول الشاعر :

دنوت تواضعا وعلوت مجدا فشا أنك انحدار وارتفاع
وفول الآخر :

تنام غيبي وعين الليل ساهرة وتستحيل وصبح الليل لم يخجل
(٢) يريد بها الحال المؤسسة ، وكان الواجب أن يقول مؤسسة بدل المنتقلة ، لأن الحال تنقسم باعتبار إلى لازمة منتقلة ، كقولك - خلق لله الزرافة يديها أطول من رجلها - و - جاء زيد يضحك - وباعتبار آخر إلى مؤسسة ومؤكدة ، كقولك - جاء زيد راكبا - و - هو الحق لا ريب فيه - والحال المؤسسة هي التي أصلها أن تكون بغير واو منتقلة كانت لازمة ، والحال المؤكدة هي التي يمنع الواو فيها .

(٣) ذكر بعض مؤلفي عصرنا أن الحال مجيء كذلك على مقتضى أحكامه النحوية ، فلا يصح الاشتغال به في هذا العلم ، والحق أن ذلك قد يجرى على مقتضى مقامات يجب بها بلاغة مالا يجب نحواً فكل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواقع فهذا كما ذكر عبد القاهر لأنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، كقولك - جاني زيد يدرع - فهو بمنزلة لك - وهذا من

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لوجوه : ×

الأول : أن إعرابها ليس بتبع ^(١) وما ليس إعرابة بتبع لا يدخله الواو ، وهذه وإن كانت تسمى واو الحال فإن أصلها العطف .

الثاني : أن الحال في المعنى حكم على ذى الحال كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ ، إلا أن الفرق بينه وبينهما أن الحكم به يحصل بالإصالة لافي ضمن شيء آخر ، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها فإن الركوب مثلاً في قولنا - جاء زيد راكباً - محكوم به على زيد - لا يمكن إلا بالإصالة بل بالتبعية ، بأن وصل بالجمي ، وجعل قيداً له ، بخلافه في قولنا - زيد راكب .

الثالث : أنها في الحقيقة وصف لذى الحال ، فلا يدخلها الواو كالنعت .

فتثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، ولكن خواف الأصل فيها إذا كانت جملة ، لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة ^(٢) مستقلة بالإفادة ، فتحتاج إلى ما يربطها بما جُمِلتْ حالا عنه . وكل أحد من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل للضمير ^(٣) بدليل الاختصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت .

زيد مسرعاً - وهذا بخلاف كل جملة وقعت حالاً ثم اقتضت الواو ، فإنها لا تكون إلا حيث تريد أن تستأنف بها خبراً ، ولا تقصد أن تضمها إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بها أو إزالة شك أو إنكار أو نحو ذلك .

(١) يريد تبعيه عطف النسق لأنها هي التي تقتضي الواو ، بخلاف تبعية غيره كأنه .

(٢) أي لا حال

(٣) يعنى في نظر البلغاء ، فلا يعدل عنه إلا لئلا يكتفى بدهو إلى زيادة ارتباط الحال بصاحبها كقصد الاهتمام أو نحوه ، فيؤتى بها عند ذلك جملة مستقلة وتربط بالواو وحدها أو مع الضمير ، أما اللجوء بمستوى هضم الحال المفردة والجملة والربط بالضمير والواو .

وإذا تمهد هذا فنقول : الجملة التي تقع حالا ضربان : خالية عن ضمير ما تقع حالا عنه وغير خالية :

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو أمثلا تصبح منقطعة عنه غير مرتبطة به ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يُنتسب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه إذا كانت مع الواو إلا المصدرة بالمضارع المثبت ، كقولك - جاء زيد ويتكلم عمرو - على أن يكون - ويتكلم عمرو - حالا عن زيد ، لما سيأتي أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده .

وأما الثانية فتارة يجب أن تكون بالواو ، وتارة يمتنع ذلك ، وتارة يترجح أحدهما ، وتارة يستوى الأمران ، والواو غير مُنافٍ للضمير في إفادة الربط ^(١) فتمين التنية على أسباب الاختلاف ، فتقول :

الجملة إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع الواو ، كقوله تعالى ^(٢) : (وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقوله : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) ^(٣) وقوله : (وَسَبِّحْ بِهَا الْآتِنِى ؟ الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى) ^(٤) لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة ^(٥) مقارن لما جُمِلت قيدا له ^(٦) ، والمضارع المثبت كذلك . أما دلالاته على حصول صفة غير ثابتة فلأنه فعل مثبت ، والفعل المثبت يدل

(١) لأنه يجوز الربط بهما معاً ، كقولك - جاء زيد وهو يضحك -

(٢) ي ١١٠ س ٦

(٣) ي ٦ س ٧٤ برفع تستكثر ، وقرئ بجزمة على أنه بدل اشتغال لاجال .

(٤) ي ١٧ و ١٨ س ٩٢

(٥) هذا مبنى على جملة أصل الكلام هنا في الحال المنتقلة ، والحق كما سبق أنه في الحال المؤسسة منتقلة كانت أو لازمة .

(٦) ما جماعت قيدا له هو العامل .

على التجديد وعدم الثبوت كما مر^(١) وأما دلالة على المقارنة فليكونه مضارها^(٢) فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة ، وهذا امتنع نحو - جاء زيد ويتركب عمر - كما مر ، وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب - قت وأصلك عينه أو وجهه - وقول عبد الله بن همام السلولي :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا^(٣)

ف قيل : على حذف المبتدأ ، أى أصلك عينه وأنا أرهنهم ، وقيل : الأول شاذ والثاني ضرورة ، وقال الشيخ عبد القاهر^(٤) : ليست الواو فيهما للحال بل هي للمطف ، وأصلك وأرهن بمعنى صككت ورهنت ، ولكن للفرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكما الحال في أحد الخبرين ويدعيا الآخر أصله كما في قوله :

(١) في الكلام على أحوال المسند ، ودلالته على الحصول بكونه منبئاً ، وعلى التجديد بكونه فعلاً ، والمراد بالتجدد حصوله بعد أن لم يكن كما سبق .

(٢) لأن المضارع يدل على الحال فيدل على تلك المقارنة ، وقد رُدَّ هذا بأن تلك المقارنة هنا ما مقارنة الحال لزمان طامها ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً . وهذا غير دلالة المضارع على الحال ، والحق أن هذه التسمية على طواها ومع ورود هذا عليها تسمية نحوه لا يصح ذكرها في هذا العام ، وقد سبقت تسمية ذلك بلاغة عن عبد القاهر من أنك لا تقول - جاءني زيد يسرع - إلا وأنت تريد أن ضم الفعلين وإثبات واحد . ولا تُعنى بالحال كما تعنى بها في قولك - جاءني زيد وهو يسرع - وهذا لا يمنع أن يكون أقوى في الإثبات من قولك - جاءني زيد مسرعاً .

(٣) الأظافير جمع أظفار جمع ظفر وهذا كناية عن خوفه من تمكنهم منه وكان عبيد الله بن زياد توعدته فهرب منه إلى الشام ، ومالك هو عريفه الوارد في قوله بعد هذا البيت :

عريفاً مقبلاً بدار الهوان أهو على به مالكا

(١) ١٢٦ - دلائل الإعجاز .

واقعد أمر على اللثيم يسنى فضيت ثم قلت لا يعينى (١)

يبين ذلك أن الفاء قد تحي. مكان الواو في مثله ، كما في خبر عبد الله بن الله بن صتيك ،
فيه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودي حصنه ، ثم قال : فتميت إليه فإذا هو في
بيت مظلم لا أدرى أير هو من البيت ؟ قلت : أبا رافع ، قال : من هذا ؟ فأهويت
فجرت الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهش . فإن قوله - فأضربه - مضارع عطفه
بالفاء على ما ضل لانه في المعنى ماض .

وإن كان الفعل مضارعاً منفيّاً فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح ، لدلالته على
المقارنة لكونه مضارعاً ، وعدم دلالاته على الحصول لكونه منفيّاً (٢) أما بجيئه بالواو
فكقراء ابن ذكوان (فاستقيماً ولا تتبعان) بتخفيف النون (٣) وقول بعض
العرب : كنت ولا أخشى بالذيب ، وقول مسكين الدارمي :

أكسبته أورك البيض أبا واقعد كان ولا يدعى لاب (٤)

(١) هو لمميرة بن جابر ، وقد سبق في الكلام على تعريف المسند إليه باللام في الجزء
الأول ، ومحل الشاهد هنا قوله - أمر - بالمضارع مع قوله - مضيت - بالماضي .

(٢) هذه النكتة ضعيفة أيضاً كنكتة المضارع المثبت ، والحق أن المضارع المنفي
كالمضارع المثبت في امتناع دخول الواو كما هو مذهب جمهور النحاة ، وقد خالفهم
الزحشرى في ذلك ، والجمهورية يقولون ما ورد بالواو من المنفي كتأويل المثبت ، وإذا
جرينا على مذهب الزحشرى فنكتته أن حرف النفي أبعد عن الدخول مع الفعل
الأول في إثبات واحد .

(٣) ي ٨٨ س ١٠ أما بتشديدها فهو نهى معطوف على ما قبله ، والحق أن
الواو مع التخفيف للعطف أيضاً ، لأنه في معنى النهي ، ولا يصح أن تكون للحال
لأنها تكون حالاً مؤكدة ، وقد سبق أنها لا يصح دخول الواو عليها .

(٤) الورق المال من الدراهم ويجمع على أوراق ، وقد وصف بالجمع في البيت
كما يقال - الدرهم البيض - لاعدده في المعنى . يعني أنه أكسبه نسباً معروفاً بعد
أن كان مجهولاً .

✕ وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير :
 بغاني مصعب وبنو أبيه فأن أريد عنهم لا أريد
 أقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهني الوعيد (١)
 وأما بحبيته بغير وأوفى كقرله تعالى (٢) : (وما لنا لا نؤمن بالله) وقول
 عكرشة العيسى :

مضوا لا يريدون الروح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدر (٣)
 وقول خالد بن يزيد بن معاوية :
 لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب (٤)
 وقول الأعشى :

أتينا إصباناً فهزلتنا وكنت قبل ذلك في نعيم
 وكن سفاهة منى وجهلا مسيرى لا أسيرى إلى حميم (٥)

(١) قوله - أريد - بمعنى ألتحق وأنجو منهم ، وقوله - أقادوا من دمي -
 بمعنى قتلوا بدل قتلهم - ينهني - بمعنى يزجرني ، والشاهد في قوله - وما
 ينهني الوعيد . (٢) ي ٨٤ س ٥

(٣) هو لابي شعب عكرشة العيسى من شعر له في رثاء ابنه شعب ، وقوله :
 سقى الله أحداً وراني تركتها بحاضر قدسرين من سبل القطر
 والراوح الرجوع آخر النهار والمراد به هنا طلق الرجوع ، وقوله - غالهم -
 بمعنى أهلهم ، والقدر مصدر - قدرته قدرا - بمعنى قدرته تقديراً ، أى جرين
 على أسباب مقدرة ، والشاهد في قوله - لا يريدون الروح .

(٤) قوله - لارتفاع قبيلة - تعليل لقوله - دخلوا السماء - والشاهد
 في قوله - دخلتها لا أحجب .

(٥) هما لعبد الرحمن بن عبد الله المعروف بأعشى كهمدان ، وكان قد صاحب
 هبادة بن ورقاء إلى إصبهان فم يحمده صبحه ، وقوله - هزلتنا - بمعنى أضعفت
 والجيم الصديق ، والشاهد في قوله - لا أسيرى إلى حميم - وهو حال من ياء المتكلم .

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنى فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح ، أما مجيئه
بالواو فكقوله تعالى (١) . (أنسى يكون لى غلامٌ وقد بناهى الكبير) وقوله
تعالى (٢) (أنسى يكون لى غلامٌ وكانت امرأتى قاتراً) وقول امرئ القيس .

أبقتانى وقد شـعـفتُ فؤدـها
كما شـعـف الـمـهـنـوءة الـرَّجـلَ الطالـى (٣)

قوله .

لجئتُ وقد فضتُ لغوم نياها - لدى السننر إلا ليسنه المتفضل (٤)
وقوله تعالى (٥) . (قال أوحى إلى ولم يُوح إليه شيء) وقوله . (أنسى
يكون لى غلامٌ وأم يمسنى بشر (٦) وفول كعب :
لا تاخذنسى بأقول الوشاة وأم اذنب وإن كثرت فى الأفاويل (٧)
وقوله تعالى (٨) . (أم حسبت أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل

(٢) ي ٨ س ١٩

(١) ي ٤٠ س ٣

(٢) هو الحنجد بن حجر المعروف بامرئ القيس ، وقوله - شعفت فؤاده -
يعنى غاب حجبها على قلبها وخالطه ، وشعفة القلب رأسه ، والمهنوءة المطلية
بالقطران وشعفها بمعنى طلائها ، والمعنى أن حجبها له بلغ ما يبلغ القطران من الناقة المهنوءة
فإنه يمرى فى جسمها حتى يوجد طعمه فى لحمها ، والشاهد فى قوله - وقد شعفت -

(٤) هو لامرئ القيس أيضاً ، وقوله - فضت - بمعنى نزعت ، والمتفضل الذى
يبقى فى ثوب واحد لينام أو يعمل عملاً - والشاهد فى قوله - قد فضت -

(٥) ي ٩٣ س وهذه الآية وما بعدها من أمثلة الماضى معى ، وهو المصادر
المنفى بـ لا -

(٦) ي ٢٠ س ١٩

(٧) هو لكعب بن زهير ، والوشاة جمع واش وهو النمام والأفاويل جمع أقاله
وهى جمع قول ، والشاهد فى قوله - ولم اذنب - وإن كثرت -

(٨) ي ٢١ س ٢

×

الذين خلوا من قبلكم) وقول الشاعر :

بانت قطام واما يحظ ذو مقة
وأما بجيته لا وار فكفوله تعالى (١) : (أو جازيكم حصرت صدورهم)

وقول الشاعر :

وانه لتعزوني لذكراك مزة^٢ كما انتفض العصفور بالله القطر (٣)
وقوله :

أتيناكم قد عمكم حذر العدى فنلتم بنا أمناً ولم تعدموا نصراً (٤)
وقوله :

مق أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه المرائيل (٥)
وكفوله تعالى (٦) : (فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء)
وقوله : (ورد الله الذين كفروا بغير سلطان لهم بما كانوا خيرون) (٧) وقول امرئ القيس :
فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه (٨)

(١) لا يعرف قائله ، وقطام اسم محبوبته ، والمقة ، صدر - ومقة يحقه ومقا
ومقة - بمنى أحبه ، والداهد في قوله ، ولما يحظ . (٢) ي ٩٠ من ٤
(٣) هو لعبد الله بن مسلم المعروف بأبي صخر الهذلي ، والمزة بكسر الهمزة اسم
الهيئة من - مزة - والشاهد في قوله - بالله القطر .

(٤) لا يعرف قائله ، والحذر والخوف وإضافته إلى العدى من إضافة المصدر إلى
المفعول ، والعدى الأعداء ، والشاهد في قوله - قد عمكم .

(٥) هو خندج بن خندج المري ، ومخايل الصبح ثلاثعه ، والمرائيل جمع سرايل
وهو القميص استعيرت لظلام الليل ، الشاهد في قوله - قد لاحت ، وقد مزقت .

(٦) ي ١٧٤ من ٣ (٧) ي ٢٥ من ٢٣

(٨) هو لخندج بن حنجر المعروف بأمرئ القيس من قوله :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه يمر كخندوف الوليد المنقب
يصف بذلك فرسه والشأو والعلق والحذروف الدوارة التي يلعب بها الصبي ،
والمعنى أنه يدرك طريقته بغير مشقة في أول شأوه ، والشاهد في قوله - لم يجهد .

×

وقول زهير :

كان فُتات العـ من في كل منزل نزل به حب الفُتاء لم يحطم^(١)
والسبب في أن جاز الأمر أن فيه إذا كان مثبتاً دلالاته على حصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلاً ، وعدم دلالاته على المقارنة لكونه ماضياً^(٢) ولهذا اشترط أن يكون
مع - قد - ظاهرة أو مقدّرة حتى تقر به إلى الحال فيصح وقوعه حالا ، وظاهر
هذا يقتضي وجوب الواو في المنفى لانتفاء المعنيين^(٣) لكنه لم يجب فيه بل كان مثله ،
أما المنفى بلما فلأنما للاستغراق^(٤) وأما المنفى بغيرها فإنه لما دل على انتفاء متقدم^(٥)
وكان الأصل استمرار ذلك^(٦) حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه^(٧) بخلاف
المثبت فإن وضع الفعل على إعادة التجدد^(٨) وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفقر
إلى سبب بخلاف استمرار الوجود كما بين في غير هذا المزمع^(٩) .

(١) الفتات اسم لما أنفت وتقطع من الشيء والعين الصوف المصبوع ، والفنا
عنب الثعلب ، شبه فتات الصوف المصبوع الذي زينت به الهوادج بحب الفنا في حرته
قبل تحطيمه لأنه إذا حطم تزول حرته . والشاهد في قوله - لم يحطم :
(٢) هذه النكتة ضمنية كما سبق ، والحق أن دخول - قد - أو حرف المنفى على
الماضي أبده عن دخوله مع الفعل الأول وإثبات واحد .

(٣) هما الدلالة على حصول صفة غير ثابتة والدلالة على المقارنة .

(٤) يعني به إمتداد المنفى من زمن الانتفاء إلى زمن التكلم .

(٥) أي على زمن التكلم .

(٦) أي استمرار الانتفاء .

(٧) بعدم ذكر قرينة تدل على الانقطاع ، كقولك - لم يضرب زيد أمس لكنه

ضرب اليوم .

(٨) أي من غير أن يكون الأصل استمراره .

(٩) بيانه أن استمرار الوجود عبارة عن وجود خفيب وجود ، أو لا بد للوجود

الحادث من سبب ، أما استمرار العدم فهو عدم لا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه
مجرد انتفاء سبب الوجود ، ويكون الأصل فيه الاستمرار عند الإطلاق .

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ، وجميـء الواو أولى أما الأول^(١) فلمكس ما ذكرناه في المصدرة بالماضي المثبت^(٢) فجميـء الواو كقوله تعالى^(٣) (فلا تعملوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقوله : (ولا تبأسوا منهن وأنتم ماكفرون في المساجد^(٤))

وقول امرئ القيس :

أبقتلني والمشرق مضاجعي ومسنونة زرق كأياب أهوال^(٥)
وقوله :

ليالى يدعوني الهوى فأجيبه وأعين من أهوى إلى روان^(٦)
والخلو منها كما رواه سيبويه - كلمته فـره إلى في ؛ ورجع عوده على بدنه -
بالرفع^(٧) وما أنشده أبو علي في الإغفال :
ولولا حنان الليل ما أب عامر إلى جعفر سر باله لم يمزق^(٨)

(١) هو جواز الأمرين .

(٢) عكس ذلك هو أن الجملة الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة ، ولا تدل على حصول صفة غير ثابتة لدالاتها على الدوام ، وقد سبق بيان ضعف هذه النكتة

(٣) ي ٢٢ ص ٢ (٤) ١٨٨ ص ٢

(٥) أنظر ص ٤٦ ، والشاهد في قوله - والمشرق مضاجعي .

(٦) هو لامرئ القيس أيضاً . والروائي جمع رائيه وهن مدعات النظر ، والجار والمجرور قبله متعلك به ، والشاهد في قوله - وأعين من أهوى إلى روان .

(٧) أما النصب وهو - فاه إلى في ، وعرده على بدنه - فيكون الحال فيه مفرد لاجملة ، لأنه يكون كل من - فاه وعوده - هو الحال .

(٨) هو لسلامة بن جندل ، وجنان الليل ظلمته ، والسر بال القميص وقد استعاره لنفسه عامر أو هو كناية ، يعني أنه لولا ظلمة الليل لقتل ، والشاهد في قوله - سر باله لم يمزق .

وقول الآخر .

ما بال عينك دمعها لا يرقأ^(١)

وقول الآخر :

ثم راحوا عبق المسك بهم^(٢)

وأما الثاني^(٣) فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة^(٤) فتحسن زيادة رابط ابتداء كد الربط .

وقال الشيخ عبد القاهر^(٥) إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو . كقولك - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا للضمير ، بأن يقال - جاءني زيد يسرع أو مسرعاً - فالإتيان به يهمل بقصد الاستئناف المنافي بالانصال ، فلا يصلح لأن يستقل بأفادة الربط فتجب الواو . وقد قال أيضاً إن "جعل نحو" - على كتفه سيف^(٦) - بتقديم الظرف حالاً عن شيء . كما في قولنا - جاء زيد على كتفه سيف - كثر فيها أن تجيء بغير واو ، كقول بشار .

(١) لا يعلم قائله ، والبال في الحال ، وقوله - لا يرقأ مأخوذ من - رقا الدمع أو الدم - جف وانقطع . والشاهد في قوله - دمعها لا يرقأ -

(٢) هو من قول عمرو بن العبد المصروف بطريقة .

ثم راحوا عبق المسك بهم يسلمحون الأرض هدايب الأزر

والعبق مصدر - عبق - بمعنى فاحت رائحته . وهداب الأزر ما استرسل منها إلى الأرض فتكون لها كالخاف وعطاء ، والشاهد في قوله - عبق المسك بهم وقبل البيت -
وأشد غيل فإذاً ما شربوا وهبوا كل أمون وطمر

(٣) هو كون مجيء الواو أولى .

(٤) المهم في هذه النكتة هو ظهور قصد الاستئناف في الجملة الاسمية ، أما دلالتها على الثبوت فلا شأن له في ذلك كما سبق .

(٥) ١٢٢ - دلالت الإعجاز .

(٦) نحوه كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم .

إذا أنكرتني بلدة أو فكّرتني خراجت مع البازي على سواد^(١)
يعني - على بقية من الليل ، وقول أبي الصلت عبد الله الثقفي يمدح
ابن ذى زن :

وأشرب هنيئاً عليك قتاج مرفقاً في رأس فمدان داراً منك محلاً^(٢)
وقول الآخر :

لقد صيرت للذل أعواد منبر تقوم عليها في يدك قضيب^(٣)
ثم قال^(٤) والوجه أن يقدّر الاسم في الأمثلة مرتفعاً بالظرف ، فانه جائز باتفاق
من صاحب الكتاب وأبي الحسن^(٥) لاعتقاد على ما قبله^(٦) ثم اختار أن يكون
الظرف هنا خاصة في تقدير اسم فاعل ، وجوز أيضاً أن يكون في تقدير فعل ماض
مع - قد - ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع ، وأعله إنما اختار تقديره باسم

(١) قوله أنكرتني أو فكّرتني بمعنى كرهتني أو كرهتها ، والبازي الباز
وهو ضرب من الصقور ، والشاهد في قوله - على سواد - ولكن قد يقال : إن
خروجه مع الباز كناية عن تبكيره ، وعلى هذا تكون جملة - على سواد - حالا
مؤكدّة ، وقد سبق أن أصل الكلام في الحال المؤسفة .

(٢) هو لأبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة الثقفي ، وقيل : لأنه لأمية ابنه ،
والأقرب أنه لأبيه ، وأما تفق الواقت الثابت الدائم أو المتشكك ، وداراً منصوب به
على الظرفيّة ، وعمدان قصر بالين يشتمل على دور قصور تحاطها ملوكه ، ومحلاً بمعنى
كثير حلولها لكرم صاحبها ، والشاهد في قوله - عليك قتاج - والخطاب لسيّد
ابن ذى زن ، وهو الذي أخرج الحبشة من لين .

(٣) هو لأبي رائلة بن خليفة السدوسي في مجاء عبد الملك بن المهلب ، والقضيب
السيف أو الغصن المقطوع ، والشاهد في قوله - في يدك قضيب -
(٤) ١٤٤ - دلائل الإعجاز .

(٥) صاحب الكتاب سيديوه ، وأبو الحسن هو سعيد بن مسعدة المعروف
بالأخفش الأوسط .

(٦) ما قبله هو صاحب الحال ، لأن الظرف يكون على متعلقاً بمحذوف
منصوب على الحالية ، فيعتمد على صاحبه اعتماد الصفة على موصوفها .

فاعل لرجوع الحال - يتنذ إلى صلها في الأفراد ، ولهذا كثر مجيئها بلا واو ، وإنما يجوز التقدير بفعل ماض أيضا لمجيئها بالواو قلها ، وإنما منع التقدير بفعل مضارع لأنه لو جاز التقدير به لا ممتنع مجيئها بالواو (١) .

ثم قال (٢) وربما يحسن مجيء الاسمية بلا واو لدخول حرف على المبتدأ ، كافي قوله . فقلت عسى أن تبصرني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد (٣) فإنه لو لا دخول - كأن - عليه لم يحسن الكلام إلا بالوار ، كقولك - عسى أن تبصرني وبنى حوالى الأسود .

ثم قال (٤) وشبهه بهذا أن تقع حالا بمقب المفرد فيلطف مكانها (٥) بخلاف ما لو أفردت (٦) كقول ابن الرومي .

والله يقيقك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٧)
فإنه لو قال - والله يقيقك لنا برداك تبجيل - لم يحسن .
هذا كله إذا لم يكن صاحبها فكرة مقدمة عليها ، فإن كان كذلك نحو - جاء في رجل وعلى كتفه سيف - وجب الواو أملا تشبهه بالنعمة .

(١) الحق أنه يجوز تقديره بالمضارع لأنه لا فرق بينه وبين المفرد في امتناع الواو .

(٢) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٣) هو لهما بن غالب المعروف بالفرزدق يخاطب امرأة عذاته في اهتئاته ببنيه ، وقيل - إنه يقول ذلك لامرأته حين قالت له . ليس لك ولد . وإن مت ورائك قومك . والوارد الغضاب جمع حازد ، ومشاهد في قوله - كأنما بنى حوالى الخ - وحوالى حل من - بنى .

(٤) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٥) أى مكان الاسمية بلا واو .

(٦) يعنى لم تقع عقب مفرد .

(٧) هو لعل بن العباس المعروف بابن الرومي ، والبرد في الأصل ثوب مخطط ، وقد ثناه هنا باعتبار لفظ التبجيل والتعظيم وإن كان معناها واحد . وهو يدور لمدح أنه يبقى سالما مشتملا عليه ذلك اشتغال البرد على لابسها والمشاهد في قوله

وأما نحو قوله تعالى (١) : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم) فقال السكاكي (٢) : الوجه فيه هندی هو أن (ولها كتاب معلوم) حال لقرية لمكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة - وما أهلكنا قرية من القرى - لا وصف ، وحمله على الوصف سهو لا خطأ ، ولا جيب في السهو للإنسان ولا ذمام ، والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه أو يتنبه ولكن بعد تعب . وكأنه عرض بالزحزحى حيث قال في نفسه - (لها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس ألا يترسط الواو بينهما كما في قوله تعالى (٣) : (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) وإنما توسطت التأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال - جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني زيد وعليه ثوب ، ثم قال السكاكي (٤) : من عرف السبب في تقديم الحال إذا أريد إيقاعها عن النكرة تنبه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو في مثل - جاءني رجل وعلى كتفه سيف - ولمزيد جوازده في قوله (هـ) عن اسمه (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) على ما قدمت .

واعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالا على أصول منطوية لا ينبغي حالها على الفطن ، لاسيما إذا أحاط علماً بما ذكرناه وأتقنه ، فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه والتعرض لما فيه من الخلل ، لئلا يطول الكتاب من غير طائل ،

سائماً بربك تبجيل وتمظيم - لأن الأول حال مفرد ، والثاني جملة اسمية من غير واو لوقوعها عقبه . هذا والحق أن طريقة عبد القاهر في الجملة الاسمية تنظر إليها من جهة البلاغة ، أما تجويز الأمرين فيها على الإطلاق فهو مذهب علماء النحو ، ومثل هذا لا يُعنى به هنا ، بنى عبد القاهر بجيء الواو وتركها في الجملة الاسمية على قصد الاستثناف وعده كما سبق في الجملة الفعلية ، ولكن الأصل عنده في الجملة الاسمية أن تكون مبنية على قصد الاستثناف ، وقد أوجب الواو فيها إذا كانت مبتدأة عنهم ذي الحال ، لأنها يقصد منها الاستثناف دائماً ، أما غيرها فيجوز أن تأتي على خلاف الأصل في الجملة الاسمية ، فتكون في تأويل المفرد ، نحو - كلمته فهو إلى - وكل هذا يجري على ما يقتضيه حال المخاطب في الشك والإنكار وغيرهما .

تمرينات على الوصل والفصل

تمرين - ١

- (٣) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين في قوله :
جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديقي
(٢) لماذا وصل الشاعر بين الجملتين في قوله :
سافر تجرد عروضا عن تفارقه واصب داء لذيذ العيش في النصب

تمرين - ٢

- (١) بين موضع الوصل والفصل في قوله تعالى ي ٢٠١ س ١٠٨ (إنما أعطيك ناك الكسوف ، فصل لربك وانحر) .
(٢) بين الفصل لـ كما الانقطاع واشبهه كمال الاتصال في قول الشاعر :
قال لي : كيف أنت ؟ قلت حليل سهر دائم وحزن طويل

تمرين - ٣

- (١) بين سبب الفصل في موضعيه من قوله تعالى ي ٢ س ١٣ (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يَفْصَلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ تَوْقِنُوا) .
(٢) لاي جامع حصل في قول الشاعر :
ولست به باب لم لا يهابني ولست ارى للمرء ما لا يرى ليا

تمرين - ٤

- (١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين مع كونهما خبريتين في قوله :
الفقر فيم حاوَزَ السكفا من اتقى الله رجا وخافا
(٢) مر أبو بكر رضى الله عنه برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تنقل هكذا ، وقل : ويرحمك الله . فأمره بزيادة - واو - بين لا ، وقوله - يرحمك الله - ليسكون وصلا لا فصلا - فاهو السبب

في أمر أبي بكر له بالوصل بين الجملتين؟ وهل الوصل يجب في ذلك بلاغة أو نحو؟
وهل الجملة الثانية خبر أو إنشاء؟

تمرين - •

(١) لماذا فصل بين الجملتين في قول الشاعر :

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

(٢) بين سبب الوصل والفصل في قوله تعالى ي ١١ و ١٢ و ١٣ ص ٧٣
(واصبر على ما يقبلون واحجزهم هجراً جميلاً ، وذرنى والمسكين بين أول
النعمة ومهلهم قليلاً ، إن لديننا أنكالاً وجعياً وطعاماً ذا غصة
وعذاباً أليماً).

تمرين - ٦

(١) بين موضع الوصل للتناسب في الامية والفعلية ، ولم وصل مع عدده في
قوله تعالى س ١١ س ٢٤) وإسليان الريح غدوها شهر ررواحاً شهر
وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ
منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير) وبين لم فصل فيه الحال أيضاً ؟.

(٢) لماذا أنت الجملة الحالية من غير واو في قول الشاعر :

ألا ليت شعري هل أيتن ليلة بمكة حنولي إذ خير وجليل

(٣) لماذا عطف -- يذبجون -- في قوله تعالى ي ٦ س ١٤ (وإذ قال موسى
لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من آل فرعون يسومونكم سوء
العذاب ويذبجون أبناءكم ويستحيون نساءكم) ولم يعطف في قراه تعالى ي ٤٩
س ٢ (وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبجون أبناءكم
ويستحيون نساءكم) ؟.

القول في الإيجاز والإطناب والمساواة

قال (نوضيب)

تعريف السكاكي للإيجاز والإطناب والمساواة : قال السكاكي (١) أما الإيجاز والإطناب فلا يكونان نسبتيين (٢) لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق (٣) والبناء على شيء عرّف (٤) مثل جعل كل الأوساط على مجرى متعارف في النأدية للمعاني فيما بينهم -- ولا بد من الاعتراف بذلك (٥) -- مقيساً عليه (٦) ونسبته -- متعارف الأوساط -- واد في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم .

فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط (٧) والإطناب هو أدائه بأكثر من عباراته ، سواء كانت أقل أو أكثر ذراجعة إلى الجمل

(١) ١٥٠ - المفتاح .

(٢) إنما كانا نسبتيين لأن إيجاز الكلام إنما هو بالنسبة كلام أزيد منه ، وإطنابه إنما هو بالنسبة إلى كلام أنقص منه ، وكذلك المساواة نسبية أيضاً .

(٣) يعنى بالتحقيق التعيين ، وإنما لم يتيسر الكلام فيهما إلا بتركه لأنه لما كان ذلك شأنهما لم يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز ومقدار منه للإطناب ، فرب كلام موجز يكون مطلباً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس :

(٤) أى وإلا بالبناء على شيء عرّف وهو ما يعرفه أهل العرف في الجملة ، لأن هذا قرب شيء يرجع إليه في مثل ذلك .

(٥) جملة معترضة ، أى ولا بد من الاعتراف بكلام الأوساط لأن أكثر الناس منهم ، وأوساط الناس هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حال الفسادة ، فيكون كلامهم صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في الكلام .
(٦) أما المقيس فهو الإيجاز والإطناب ، ولا شك أن قياسهما يعنيهما في الجملة لانضباطه وقلة التفاوت فيه .

(٧) يسمى الإيجاز باسم الإشارة في بعض كتب البلاغة .

أو إلى غير الجمل^(١) ثم قال^(٢) الاختصار لكونه من الأمور النفسية يُرجع في بيان دعواه^(٣) إلى ماسبق تارة ، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذُكر أخرى^(٤) وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى ألا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرف^(٥) ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذي يكون المقصود جديراً به رد إلى جهالة^(٦) فكيف يصلح التعريف .

(١) لم يذكر تعريف المساواة لأنها على ذلك تكون عبارة عن متعارف الأوساط ، وهو يرى أنه لا فضيلة له لأنه يحمد ولا يذم ، فما يحصل من البليغ مساوياً له لا يكون بليغاً مثله لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها ، وقيل : إن المساواة من البليغ تعد بليغة إذا اقتضاها المقام بأن يكون من مخاطبه من الأوساط ، والحق أنه لا يعتد بمثل ذلك كما سيأتي .

(٢) ١٥٦ - المفتاح

(٣) أى مسماه مأخوذ من - دعاه بكذا - بمعنى سماه به .

(٤) هذا عندما يكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، كقوله تعالى س ١٩ (رب إني ومن العظم منى واشتمل الرأس شيباً) فهو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط في ذلك ، وهو قولهم - يارب شخت - بل هو إطناب بالقياس إليه ، وإنما اعتبرت في ذلك أن يكون أقل مما يقتضيه المقام في الظاهر لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقاً لم يكن بليغاً .

(٥) يعنى أن كونه كذلك لا يقتضى تعذر تحقيق معناه . وأجيب عنه بأنه لا يريد بذلك تعذر بيان معنى الإيجاز والإطناب لأنه بينه بما سبق ، وإنما يريد تعذر تعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب ، وهذا وجب الرجوع في بيان معناه إلى القياس على متعارف الأوساط .

(٦) أجيب عنه بأنه يراد من متعارف الأوساط الكلام الذى تكون فيه الالفاظ

على قدر المعانى الأصلية مع صحة الإعراب وعدم مراعاة مقتضى الحال ، ومع هذا

سواء كان المقام هو الأصل أو هو اللفظ
فإنه لا يخلو عن التعريف

تعريف الخطيب : والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد^(١) بلفظ مساو له^(٢) أو ناقص عنه واف أو زائد عليه لفائدة، والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لاناقصا عنه بحذف أو غيره، كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تنميم أو اعتراض، كما سيأتي، ^{خط}الإخلال : وقولنا - واف - احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عمرو بن العبد.

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذراً^(٣)
استشهاد بأنه أراد - إذ يقتلون نفوسهم في السلم، وقول الحارث بن حنظلة :
الخطيب ثم والعيش خير في ظلال النوك عن عاش كد^(٤)
البيت في غير قوله

لا يكون البناء عليه رداً إلى جهالة، وأما المعنى الثاني للإيجاز وهو المبني على البسط المذكور فالظاهر أنه معنى مجازي له، وليس معنى حقيقياً يراد به ضبط الإيجاز وتمييزه.
(١) إضافة أصل إلى المراد بيانية، وأصل المراد هو المعنى الأول الذي يقصد المتكلم إفادته للخطاب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات.

(٢) على هذا تكون المساواة داخلة في المقبول من طرق التعبير عن المعنى، وقد قيل : إن هذا يخالف ما سبق عن السكاكي من أنها لا تحمد ولا تنم، والحق أنه لا خلاف بين السكاكي والخطيب في ذلك، لأن ما ذكره السكاكي هو أنها لا تحمد في باب البلاغة، وهذا لا يناقض قولها من أوساط الناس، ولهذا حكم فيما سبق بأنه لا بد من الاعتراف بكلام هؤلاء الأوساط، والخطيب يعني بالمقبول من طرق التمييز ما يشمل قبول هذا من الأوساط، ولا يريد به ما يقبل في البلاغة فقط.

(٣) يعني يقتلهم نفوسهم موتهم على فراشهم جنباً عن القتالة، والوغى الحرب، وأفضل التفضيل في قوله - أعذراً - ليس على بابه، لأنه يزيد في العذر عنهم في قتلهم نفوسهم.

(٤) النوك الحق، والسكد مصدر - كد - إذا اشتد في العمل.

فإنه أراد - العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقلي -
فأخل كما ترى .

التطويل والحشو : رقولنا - لفائدة - احتراز من شينين :
أحدهما التطويل ، وهو ألا يتمين الزائد في الكلام ، كقوله :
والأني قولها كذبا ومينا^(١)

فإن الكذب والمين واحد .
وثانيهما ، ما يشتمل على الحشو ، والحشو ما يتمين أنه الزائد ، وهو ضربان :
أحدهما ما يفسد المعنى ، كقول أبي الطيب :
ولا فضلَ فيها للشجاعة والندى وصبرِ الفتى لو لا لقاءُ شعوب^(٢)
ومن ذلك أيضا قول الشاعر :
أهاذل حاجلُ ما أشتى أحب من الأكثرِ الريثِ
أراد - حاجل ما أشتى مع القلة أحب من الأكثر المبطيء .

(١) هو لعدى بن زيد العبّادى من قوله :
وفاجأها وقد جمعت جموعا على أبواب حصن إصصتينَا
وقد دت الأديم لراشيه وأنى قولها كذبا ومينا
وقيل : إنه لعدى بن الأبرش ، وقوله - قد دت - بمعنى قطعت وضميره للزباء
ملكه تدمر ، والأديم الجاد ، والراشيان عرقان في باطن الذراع والضمير المضاف
إليه لجذبة بن الأبرش ملك الحيرة وقصتهما معروفة ، وقد روى كذبا بمينا -
فلا يكون فيه تطويل ، وقيل : إنه لا تطويل في الرواية الأولى ، لأن القصد منه
التأكيد والمقام يقتضيه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبى ، والندى السكرم . وشعوب
علم جنس للمنية وهى الموت ، وقد جرب بالسكر لأجل الروى ، لأنه لا ينصرف
فيجر بالفتحة .

فإن لفظ — الندى — فيه حشو يفسد المعنى ، لأن المعنى أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة^(١) دون الندى ، لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام فلم يكن الشجاعة لا فضل ، بخلاف باذل ماله ، فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ، ولهذا يقول إذا عرف باذل عوتب فيه : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ أنى أتق بالتتبع بهذا المال ، وعليه قول طرفة :

فإن كنت لا تستطيع دفع ميني فذرت أبادرها بما ملكك يدي^(٢)
وقول مهيبار :

فكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الأكل^(٣)
فلو علم أنه يخلد ثم جاد بماله كان جوده أفضل ، فالشجاعة لولا الموت لم تحمد ، والندى بالصد ، وأجيب عنه بأن المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال ، كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود
ورُدَّ بأن لفظ — الندى — لا يكاد يستعمل في بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأمّا مطالعاً فلا يفيد إلا بذل المال .

(١) كذلك الصبر لتيقن الصابر زوال المكروه في العادة على تقدير الخلود ، فلا يكون في صبره فضل أيضاً .

(٢) هو عمرو بن العبد المعروف بطرفة ، وقوله :

ألا أيها اللامع حضر الوغى وأن أحضر الذات هل أنت غلدي ؟
والنية الموت ، وقوله — ذرت أبادرها — بمعنى أتركني أسبقها بالتتبع بما قبل أن تهرمني منه ، وهذا هو معنى قول من يعاتب في بذل ماله : كيف لا أبذل الخ .

(٣) هو لميبار بن مرزويه الديلمي ، وقوله — إن أكلت — بمعنى إن قدرت على الأكل ، أو التقدير — فكل وأفضل إن أكلت .

ولا غار بهر باغ

والثاني مالا يفسد المعنى ، كقوله :

ذكرتُ أخى فعاودنى صداعُ الرأس والوصب^(١)
فإن لفظ الرأس - فيه حشو لا فائدة فيه ، لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس ،
وليس يفسد المعنى . وقول زهير :

وأعلمُ عامَ اليوم والأمس قبله ولكنى عن علم ما فى غدٍ عِمْ
فإن قوله - قبله - مستغنى عنه غير مفسد . وقول أبي عدى :

نحن الرؤوس وما الرؤوس إذا سمعتُ فى الجسد الأفرام كالأذنان^(٢)
فإن قوله - للأفرام - حشو لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد^(٣) .

واعلم أنه قد تشبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته ، فيعد
من الزائد على أصل المراد ما ليس منه ، كما مثله بعض الناس^(٤) بقول القائل :
ولمّا قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسحُ

(١) هو لابي العيال بن أبي عذرة الخفاجى الهذلى من قصيدته فى رثاء أخ له ،
والصداع وجع الرأس ، والجصب المرض والوجع الدائم . وأخذ عليه أيضاً أن
الذاكر لما فات من محبوب يوصف بألم القلب واحتراقه لا بالصداع .

(٢) هو كما فى - حسن التوسل - لأبي عبيد الله بن عمر بن عبد الله العسلى
الأموى القرشى ، والمراد بالرؤوس أشراف الناس وروساؤهم ، والمراد بالأذنان
سفلهن . وكان أبو عدى من بنى أمية ملوك المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

(٣) هذا وقد قيد ابن مالك قبح الحشو غير المفسد بما ليس فيه بديع ، فإن كان
فيه بديع حسن ، كقول المتنبي :

وخفوقُ قلب لو رأيت لهيه يا جنتى لريت فيه جهنما
فقوله - يا جنتى - حشو ولكنه حسن لما فيه من المطابقة لجهنم . والمطابقة
من المحسنات البديعة .

(٤) منهم ابن قتيبة إذ يقول فى هذه الأبيات : إنها كفارغ بندق و ، وليس فيها
على ضخامة لفظها كبير معنى ، فهى عنده من التطويل الذى لا فائدة فيه .

وشدت على دهنهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائج
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح^(١)
يبين أنه ليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى شرحه^(٢) قال : أول ما يتلواك
من محاسن هذا الشعر أنه قال ولما قضينا من منى كل حاجة - فعبير عن قضاء جميع
المناسك فرائضها وسننها بطريق العموم الذى هو أحد طرق الاختصار ثم فبه بقوله
- ومسح بالاركان من هو ما مسح - على طواف الوداع الذى هو آخر الأمر ودليل
المسير الذى هو مقصوده من الشعر ، ثم قل - - شدت - البيت ، فوصل بذكر
مسح الأركان ما يليه من ذم الركاب وركوب الركبان . ثم دل بلفظ - الأطراف -
على الصفة التى تختص بها الرفاق فى السفر من التصرف فى فنون القول وشجون الحديث ،
أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء^(٣) وأنبأ بذلك عن طيب
النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط ، كما توجه ألفة الأصحاب ، وأنسة الأحباب .
ويابق بحال من وثق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب ، وتنسم روائح
الأحبة والأوطان ، واستماع للتهانى والتمعايا من الحلان والإخوان ، ثم زان ذلك كله
باستمارة لطيفة حيث قال - وسالت بأعناق المطى الأباطح - فبه بذلك على سرعة
السير ووطاء الظهر ، وفى ذلك ما يؤكد ما قبله ، لأن الظهور إذا كانت وطيفة وكان
سيرها سهلاً سريعاً زاد ذلك فى نشاط الركبان ، فيزداد الحديث طيباً ، ثم قال

سالت
للسير
السرير

(١) هى لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقيل : لابن الطائفة ،
وقيل : لعقبة بن كعب بن زهير المعروف بالضرير ، والأركان أركان الكعبة ،
والدم السود ، والمهارى جمع مهريه وهى فوق منسوبة إلى مهرة ، والغادى السائر فى
أول النهار ، والرائح عنده ، والأباطح جمع بطحاء وهى مسيل واسع فيه رمل ودقائق
الحصى ، وقد ذكر منى هذه الآيات زائدة على أصل المراد أن أصله فيها - ولما
رجعنا من منى أخذنا فى الكلام - والزائد على هذا فيها تطويل عنده لافائدة فيه .

(٢) ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ أمراء البلاغة .

(٣) فاطراف الحديث جمع طرف وهو مختارها .

— بأعناق الملقى — ولم يقل بالملقى ، لأن الدرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها ، ويتبين أمرهما من هواديهما^(١) وصدورها وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة ، وتنبعها في الثقل والخفة^(٢) .

القسم الأول المساواة ^{التي هي} كقوله تعالى^(٣) (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله) وقوله : (وإذا رأيت

(١) جمع هادية وهي العنق .

(٢) ظاهر كلام عبد القاهر أن الآيات الثلاثة من الإيجاز ، وقيل : إنها من المساواة . وكان على الخطيب أن يذكر مقامات الإيجاز والإطناب والمساواة ، لأن هذا من أهم ما يعنى به في علم المعاني ، ومقام الإيجاز هو مقام الحذف السابق في المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل ، ومقام الإطناب هو قصد التأكيد أو زيادة الإيضاح أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب أو نحو ذلك ، والإيجاز مواضع ثلاثه كالحكم والأمثال ، والإطناب مواضع ثلاثه كالممدح والمفخر والوعظ ، أما مقام المساواة فهو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنده ، وهذه النكتة لا يعتد بها في البلاغة كما سبق ، ولهذا كانت المساواة غير محودة ولا مضمومة .

(٣) ي ٤٣ س ٢٥ ولا يقدح في هذه من المساواة ما فيه من حذف المستثنى منه ، لأن اعتبار الحذف في ذلك لرعاية الإعراب ولا يفقر إليه في تأدية أصل المراد ، حتى إنه لو صرح به يكون من الحشو ، نعم يقدح في هذه من المساواة أنه يقع تذييل في آيته (استكباراً في الأرض ومكر السيئ ، ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله) اللهم إلا أن ينظر في هذه من المساواة إليه في ذاته بقطع النظر عما قبله ، ولكنه إذا نظر إليه في ذاته فهو من القصر الذي سبق أنه نوع من الإيجاز ، وقد عد العسكري الآية من الإيجاز في كتاب — الصناعتين — وقد قيل : كيف تقع المساواة في القرآن وهي لا تصل إلى رتبة البلاغة كما سبق ؟ وأجيب بأن وقوعها في موضع من القرآن لا يمنع اشتغالها على وجوه أخرى من البلاغة ، ولا يخفى ضمف هذا الجواب ، لأنه يعطى في المساواة أن يكون غالبية من جميع الاعتبارات البلاغية كما سبق في تعريفها ، والحق أنها مادة الوقوع في الكلام البليغ ، وإنما تقع في كلام الأوساط كما سبق .

الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره^(١) .
وقول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذي هو مُدركي وإن خلتُ أن المنتأى عنك واسع^(٢)

القسم الثاني الإيجاز

١٣٧ / وهو ضربان : إيجاز قصير / هو كثرة المعاني مع قصر اللفظ
وإيجاز القصير : أحدهما إيجاز القصير^(٣) وهو ما ليس بحذف ، كقوله تعالى^(٤)
(ولكنكم في الفصاح حياة) فإنه لا حذف فيه^(٥) مع أن معناه كثير يزيد على لفظه ،

(١) ي ٦٨ س ٦

(٢) هو لزيادة عمر المعروف بالنابغة الذبياني ، والخطاب فيه للنعمان
ابن المنذر . والمنتأى مكان الانتهاء وهو البعد ، وإطلاق السعة عليه مجاز ومرسل
علاقته المجاورة ، لأن الواسع هو الحقيقة هو سافة ما بين المخاطب ومكان البعد الذي
لجا إليه النابغة ، ولا يقدح في عد البيت من المساواة ما فيه من حذف جواب الشرط ،
لأنه تقدير إعراب لا يقدح فيها .

وما يعد من المساواة قول زهير :

ووما يكن عند امرئ من خلقة وإن غالما تخفى على الناس تعلم

وقول بعضهم :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والغنا أصبت حليماً أو أصابك جاهل

(٣) بكسر القاف وفتح الصاد وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد ،
وكثرة المعاني مع قصر الألفاظ تأتي من كون اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل
تنوع دلالاته ويدل بالتضمن والالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٤) ي ١٧٩ س ٢

(٥) أي لم يحذف فيه شيء مما يؤدي به أصل المراد ، أما متعلق الجار والمجرور
فتقديره لرعاية الإعراب فقط .

لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِل قُتِل كان ذلك داهياً له قوياً إلى ألا يُقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم ، وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى ، وهو قولهم - القتل أنفى للقتل - (من وجوه) أحدها أن عدة حروف ما يناظره منه وهو (في القصاص حياة) عشرة في التاليف (١) وعدة حروفه أربعة عشر ، وثانيها ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها . فيكون أجزعن القتل بغير حق لكونه أدهى إلى الإقتصاص ، وثالثها ما يفيد تنكير (حياة) من التعظيم أو النوعية كما سبق (٢) . ورابعها إطراده ، بخلاف قولهم ، فإن القتل الذي يخفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره . وخامسها سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام ، بخلاف قولهم . وسادسها استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (٣) . وسابعها أن القصاص ضد الحياة فالجمع بينهما طباق كما سيأتي (٤) . وثامنها جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال - في عليه على ما تقدم .

ومنه قوله تعالى (٥) : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) أى هدى للضالين الصائرين إلى الهدى

(١) هي الفاء واللام والقاف والصاد والالف والصاد والحاء والباء والالف والفاء ، ولم يصف التنوين لإيها إسقوطه في الوقف .

(٢) الكلام على تنكير المسند إليه في الجزء الأول .

(٣) قيل : هذا تقدير إعرابي كما في الآية ، وقيل : إن أفعل التفضيل فيه ليس على بابه فلا يحتاج إلى تقديره ، ولا يخفى ضعف التقدير ، والحق أنه يراد من قولهم أن القتل أنفى للقتل من كل زاجر ، وهذا هو الذي يجب أن يقدر لا ما قدره الخطيب وهو ليس تقدير إعراب ، وأفعل التفضيل فيه على بابه .

(٤) في علم البديع .

(٥) ي ٢ س ٢

بعد الضلال^(١) وحسنه التوصل إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه^(٢) وإلى تصدير
السورة بذكر أولياء الله تعالى ، وقوله : (أنثبتون الله بما لا يعلم^(٣)) أى بما لا ثبوت
له ولا علم الله متعلق بثبوتها فقياً للملزوم بنفى اللازم^(٤) وكذلك قوله تعالى^(٥) :
(ما الظالمين من حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاعُ) أى لا شفاعاة ولا طاعة على أسلوب قوله :
على لا حب لا يهتدى بمناه^(٦)

أى لا منار ولا اهتداء ، وقوله :

ولا ترى الضرب بها ينجم^(٧)

أى لا ضرب ولا انجحار .

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً قوله تعالى^(٨) فيما يخاطب به النبي غايه الصلاة والسلام :

(١) فلا يراد المتقون بالفعل لأنهم مهتدون ، وقد يقال : إن الهدى يقبل الزيادة
والنقصان ، فلا مانع من إرادة المتقين بالفعل .

(٢) فيكون مجازاً مرسلًا . (٣) ي ١٨ س ١٠

(٤) الملزوم الثبوت واللازم العلم . (٥) ي ١٨ س ٤٠

(٦) هو لحن دج بن حجر المعروف بأمرى القيس من قوافه :

على لا حب لا يهتدى بمنازه إذا سافه العود النباطى جرجرا
واللاحب الطريق يمشى على جهة ، والنار ما يجعل من علامة ، وقوله
— سافه — بمعنى شمه ، والعود الجمل المسن ، والنباطى الضخم منسوب إلى النبط ،
وقوله — جرجر — بمعنى رغا وضج ، وإنما يرغو الجمل لمعرفة ببعده الطريق .

(٧) هو لأوس بن حجر :

لا يفرغ الأرنب أهوالها ولا ترى الضرب بها ينجم

يصف مفازة بأنها غير مطروقة للناس ، فلا يوجد ما يفرع أرنبها ، أو ينجم
به ضبها أى يدخله حجره ، والشاهد في البيتين ورود التنقي على المقيد وقيد معاً
وروده على القيد فقط .

(٨) ي ١٩٩ س ٧

(تُخَذُ الْعَفْوُ وَأَمْرٌ بِالْعَرَفِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ) فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ،
لأن قوله (خُذِ الْعَفْوَ) أمرٌ بِإِصْلَاحِ قُوَّةِ الْمَشْهُورَةِ^(١) فَإِنَّ الْعَفْوَ ضِدُّ الْجَهْدِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

خُذِي الْعَفْوَ مَنَى تَسْتَدِيمِي مَوْدَقِي^(٢)

أَي خُذِي مَا تَبْسُرُ أَخْذَهُ وَتَسْتَدِيمِي، وَقَوْلُهُ : (وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ) أَمْرٌ
بِإِصْلَاحِ قُوَّةِ الْغَضَبِ^(٣) أَيْ أَعْرَضَ عَنِ السَّفَاهَةِ وَاحْلُمْ مِنْهُمْ وَلَا تَكْأَفُهُمْ عَلَى أَفْعَالِهِمْ
هَذَا مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى أَمْتِهِ فَعَدْلٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَأَمْرٌ بِالْعَرَفِ) أَيْ
بِالْمَعْرُوفِ وَالْجَبِيلُ مِنَ الْأَفْعَالِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا رُؤْيُ
عَنْهُ : أَمْرُ اللَّهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَبَلِيسُ فِي الْقُرْآنِ آيَةُ أَجْمَعَ
لَهَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ.

وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّرِيفِ الرِّضِيِّ :

مَالِي إِلَى شُعْبِ الرِّحَالِ وَأَسْنَدُوا أَيْدِي الطَّعْمَانِ إِلَى قُلُوبِ تَخْفَقِ^(٤)
فَإِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَصِفَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ بِالْمَجَاعَةِ فِي أَثْنَاءِ وَصْفِهِمُ بِالْفَرَامِ عَبَّرَ عَنْ
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ — أَيْدِي الطَّعْمَانِ .

(١) هِيَ قُوَّةُ فِي النَّفْسِ تَبْعُثُ عَلَى جَانِبِ الْمَنَافِعِ ، وَإِصْلَاحُهَا يَجْعَلُهَا تَطْلُبُ مَا تَبْسُرُ
لَا مَا تَبْسُرُ .

(٢) هُوَ لِأَسْمَاءَ بِنِ خَارِجَةَ الْفَرَارِي مِنْ قَوْلِهِ :

خُذِي الْعَفْوَ مَنَى تَسْتَدِيمِي مَوْدَقِي وَلَا تَنْطَقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبِ
يَخَاطِبُ بِذَلِكَ أَمْرَاتِهِ ، وَسُورَةُ الشُّعْرِ شِدَّتُهُ .

(٣) هِيَ قُوَّةُ فِي النَّفْسِ تَبْعُثُ عَلَى دَفْعِ الْمَضَارِّ .

(٤) هُوَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَعْرُوفِ بِالشَّرِيفِ الرِّضِيِّ ، وَهَمَّ بِالزَّحَالِ خَشَمَهَا
وَمِيلَهُمْ إِلَيْهَا كَنَافَةٍ عَنْ أَرْتَحَالِهِمْ وَرُكُوبِهِمْ ، وَقَوْلُهُ -- تَخْفَقُ -- بِمَعْنَى تَعْطُرُ
لِفَرَاقِ الْأَحْبَةِ .

ومنها ما كتب عمرو بن مسمي عن المأمون الرجل يعتني به إلى بعض العمال،
حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن: كتابي إليك كتاب واثق بمن كتب إليه،
معنى بمن كتب له، وإن بضيق بين الثقة والعناية حمله.

إيجاز الحذف : والضرب الثاني إيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف، والحذوف
إما جزء جملة أو أكثر من جملة.

والأول إما مضاف، كقوله تعالى (١) : (واسأل القرية) أي أهلها، وكقوله
تعالى (٢) : (حرمت عليكم الميتة) أي تناولها، لأن الحكم الشرعي إنما يتعلق
بالأفعال دون الأجرام، وقوله : (جرمنا عليهم طيات أحلت لهم) (٣) أي
تناول طيات أحل تناولها، وتقدير تناول أولى من تقدير الأكل ليدخل فيه
شرب البان الإبل، فإنها من جملة ما حرمت عليهم، وقوله : (وأنا ما حرمت
ظهورها) (٤) أي منافع ظهورها، وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب لأنهم حرّموا
وكونها وتحميلها، وكقوله تعالى (٥) : (إيمان كان يرجو الله) أي رحة الله وقوله
(بخافونهم) (٦) أي عذاب ربهم، وقد ظهر هذان المضافان في قوله : (ويرجون
رحمته ويخافون عذابه) (٧)

وإما موصوف، كقوله : رجل

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (٨)

(١) ي ٨٢ س ١٢

(٢) ي ٣ س ٥

(٣) ي ١٦٠ س ٤

(٤) ي ١٢٨ س ٦

(٥) ي ٢١ س ٢٣

(٦) ي ٥٠ س ١٦

(٧) ي ٥٧ س ١٧

(٨) هو لسبحيم بن وثيل :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضجع العمامة تعرفوني

والثنايا جمع ثنية وهي الطريق في أعلى الجبل أو الطريق الصعب منه، ويعنى
بكونه طلاعاً للثنايا أنه ركاب لصعاب الأمور، والمراد بالعمامة عمادة الحرب وهي
البيضة، يعنى أنه متى يضمها على رأسه يعرفوا شجاعته.

أي أنا ابن رجل جلا (١).
 وإما صفة ، نحو : (وكان وراهم ، ملكٌ يأخذ كل سفينة غصباً (٢)) أي كل سفينة صالحة أو سالحة أو نحو ذلك بدليل ما قبله (٣) وقد جاء ذلك مذكوراً في بعض القراءات ، قال سعيد بن جبّير : كان ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ (وكان أمانهم ملك يأخذ كل سفينة سالحة غصباً) .

ولما شرط كما سبق (٤) .

ولما جواب شرط ، وهو ضربان :
 أحدهما : أن يحذف لمجرد الاختصار (٥) كقوله تعالى (٦) : (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون) أي أحرصوا بدليل (٧) قوله

(١) جلا - إما بمعنى انكشف أي منكشف الأمر ، أو بمعنى - كشف الأمور - وهذا مبنى على القول بجواز حذف موصوف الجملة مطلقاً ، وقيل : إنه لا يجوز إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كقواهم - مناظمن ومنا أقام - أي فريق ظعن وفريق أقام ، وقيل : إن - جلا - علم لرجل فلا يكون فيه حذف ، وعلى هذا يكون منقولاً عن جملة ، وإلهالم يصرف .

(٢) ي ٧٩ س ١٨

(٣) هو قوله : (فأردت أن أعيبها) .

(٤) في آخر باب الإنهاء من هذا الجزء من تقدير الشرط في جواب التثنية والاستفهام والأمر والنهي .

(٥) هذه نكتة لفظية . (٦) ي ٤٥ س ٢٦

(٧) قيل : إنه على هذا يكون تقدير الجواب للأهراب كما سبق في بيت النابغة ، فيكون من المساواة مثله ، وأجيب بأن جواب الشرط في البيت دليله سابق عليه فأغنى عنه عرفاً ، حتى إن الكوفيين يرون في مثله أن الجواب هو السابق ، وجواب الشرط في الآية بخلاف ذلك .

بعده (١) 'إلا كانوا عنها معرضين' وكقوله تعالى (٢) : (ولو أن قرآناً سُمِّرت به
الجبانُ أو قطعت به الأرض أو كُلم به الموتى) أى لكان هذا القرآن، وكقوله
تعالى (٣) : (قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من
بنى إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم) أى أَلستم ظالمين ؟ بدليل قوله بعده
(إن الله لا يهدي القوم الظالمين).

والثاني أن يحذف الدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف (٤) أو لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن (٥) فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر
أعظم منه ولو عُين شيء اقتصر عليه وربما خف أمره عند (٦) كقوله (٧) (وسيق
الذين اتفقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال
لهم خزنتها سلامٌ عليكم طُبِيتُم فادخلوها خالدين) وكقوله : (ولو ترى إذ وقفوا
على النارِ (٨) (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم (٩) (ولو ترى إذ المجرمون

(٢) ي ٤٦١٠

(١) ي ٣١ ص ١٢

(٣) هذه النكتة معنوية ، وهى أم ما قبلها ، والمقام الذى يقتضيها قصد المبالغة
في أمر لكونه مرغوباً فيه أو مرهوباً منه .

(٤) هذا في الحقيقة لازم لكونه لا يحيط به الوصف ، وإذ لم يذكر لكل منهما
مثالاً خاصاً به . ولكنه عطف بأول نظر إلى أن مفهومهما مختلف ، فتارة يقصدهما
البلغ معاً ، وتارة يخطر بباله أحدهما فقط .

(٥) قيل : إنهم يقدرونه في ذلك بما لو صرح به لم تفسد هذه النكتة : كما سيأتى
في نحو قوله تعالى ي ٢٧ ص ٦ (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فالتقدير لرأيهم
أمر أعظم ، وأجيب بأن هذا تقدير تقريبي ، والجواب الحقيقي شيء مخصوص
يحذف لإظهار فظاعته .

(٦) ي ٧٢ ص ٣٩ ويقدر - جواب - إذا - بعد قوله (خالدين) والتقدير
لرأوا فيها من النعيم ما لا يحيط به الوصف .

(٨) ي ٣٠ ص ٦

(٧) ي ٣٧ ص ٦

ناكسوا رؤوسهم عند رؤيهم (١).

قال السكاكي رحمه الله (٢) ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم : جاء بعد التبتا والى (٣) أى المشار إليه بهما ، وهى المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها بلفاً يُبيّن الوصف معه حتى لا يُخبر بنبئت شفة .

وإما غير ذلك (٤) كقوله تعالى (٥) : (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل -) أى ومن أنفق من بعده وقاتل (٦) بدليل ما بعده (٧) ومن هذا الضرب قوله تعالى (٨) : (رب أنسى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيباً) لأن أصله - يارب أنى وهن العظم منى واشتعل الرأس منى شيباً - وهذه السكاكى من القسم الثانى من الإيجاز على ما فهمه (٩) ، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط فإن انقراض الشباب والمام المشيب جديران بأبسط منه ، ثم ذكر فيه لطائف

(١) ١٢ س ٣٢ وجواب - لو - فى الآيات الثلاثة : رأيت أمراً عظيماً أو فضلياً .

(٢) ١٥٢ - المفتاح .

(٣) اللتيا تصغير لى ، ويكنى بها عن الداهية الكبيرة ، وبالتى عن الداهية الصغيرة ، وهو مثل أصله أن رجلاً من جدس زوج امرأة قصيرة فقامى منها شدائد ، وكان يعم عنها بالتصغير ، ثم تزوج امرأة طويلة فقامى منها شدائد أيضاً . فطلقها وقال : بعد اللتيا والى لا أزوج أبداً .

(٤) أى من أجراء الجملة كالمسند إليه والمسند والمفعول ونحو هذا مما سبق فى أبوابه .

(٥) ١٠ س ٥٧ .

(٦) فالمحذوف فى ذلك الواو مع ما عطف .

(٧) هو قوله : (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا) .

(٨) ٤ س ١٩ .

(٩) هو الذى يكون مقامه خليفاً بأبسط مما ذكر فيه - ١٥٥ و ١٥٦ : المفتاح .

يتوقف بيانها على النظر في أصل المعنى ومرتبته الأولى ، ثم أفاد أن مرتبته الأولى
 - ياربى قد شـخـت - فإن الشيوخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس ،
 ثم تركت هذه المرتبة لتوخصى مزيد التقرير إلى تفصيلها في - ضعف بدنى وشاب
 رأسى - ثم ترك التصريح بضعف بدنى إلى الكناية بوهنت عظام بدنى - لما سياتى
 أن الكناية أبلغ من التصريح ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ في التقدير بنيت الكناية على
 المبتدأ (١) فحصل - أنا وهنت عظام بدنى - ثم اقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت
 - إن - على المبتدأ فحصل - إنى وهنت عظام بدنى - ثم اطلب تقرير أن الواهن
 عظام بدنه فـقـصد مرتبة سادسة ، وهى سلوك طريق الاجمال والتفصيل ، فحصل
 - إنى وهنت العظام من بدنى - ثم اطلب مزيد إختصاص العظام به قصدت مرتبة
 سابعة ، وهى ترك توسط البدن ، فحصل - إنى وهنت العظام منى - ثم اطلب شمول
 الوهن العظام فرداً فرداً قصدت مرتبة ثامنة ، وهى ترك الجمع إلى الأفراد لصحة
 حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد (٢) فحصل ما يرى (٣) وهكذا تركت
 الحقيقة في - شاب رأسى - إلى الاستعارة في - اشتعل شيب رأسى - لما سياتى
 أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس
 وتفسيره بشيئاً لأنها أبلغ من جهات : إحداهما إسناد الاشتغال إلى الرأس لإفادة
 شمول الشيب للرأس ، لاذ وزان - اشتعل شيب رأسى ، واشتعل رأسى شيئاً -
 وزان - اشتعل النار فى بيتى ، واشتعل بيتى ناراً - والفرق بين نسيير ، وثانيتها
 الإجمالى والتفصيل فى طريقى الفهيز ، وثالثتها تنكير (شيئاً) لإفادة المباشرة ، ثم ترك
 - اشتعل رأسى شيئاً - لتوخصى مزيد التقرير إلى - اشتعل الرأس منى شيئاً -

- (١) لأن ذلك من تقديم المبتدأ على الخبر الفعل فيفيد تقوية الحكم .
 (٢) يعنى أنه لو قيل - وهن العظام منى - لصح مع وهن بعضها ، لأنه يكفى
 فى وهن المجموع وهن بعضها ، بخلاف (وهن العظم) لأن - أل - فيه للاستغراق
 فلا يخرج منه فرد من الأفراد .
 (٣) أى قوله تعالى : (رب إنى وهن العظم منى) .

على نحو : (وهن العظم منى) ثم ترك لفظ - منى - لقربنة عطف (اغتمل الرأس) على (وهن العظم منى) لمزيد التقرير ، وهو إيهام حوله تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ .

ثم قال عقب هذا الكلام :

واعلم أن الذى فتق أحكام هذه الجهات عن أزاير القبول فى القلوب هو مقدمة هاتين الجملتين ، وهى (رَبِّ) اختُصرت ذلك الاختصار ، بأن حذفت كلمة النداء وهى - يا - وحذفت كلمة المضاف إليه وهى ياء المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهى المنادى ، والمقدمة لكلام كما لا يخفى على من له قدم صدق فى نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء ، فكما أن البناء الحاذق لا يرى الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه ، كذلك البليغ يصنع مجداً كلامه ، فتورأيته قد اختصر المبدأ فقد آذنتك باختصار ما يورد - انتهى كلامه .

وعليك أن تنبه على - وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر ، لأننا لانسلم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد (١) فالوجه فى ذكر العظم دون سائر ما تتركب منه البدن وتوحيده ما ذكره الزخشرى ، قال : إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه ، وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته ، ولأنه أشد ماقيه وأصله فإذا وهن كان ماوراءه أوهن ، ووحده لأن الواحد هو الهدال على معنى الجنسية (٢) وقصده إلى أن هذا الجنس الذى هو

(١) لأنه إذا كانت - أل - فيه الاستغراق فلا فرق بين دخولها على الجمع ودخولها على المفرد ، لما سبق من أنه لا فرق بين استغراق المفرد واستغراق الجمع فى الإثبات .

(٢) بهذا يكون الحكم على حقيقة العظم وإن لزمه الحكم على أفرادها ، والحكم عليها لأجل إقادة مذكره الخطيب من أن قصده إلخ ، أما جمع العظام فيجمل الحكم على الأفراد أول الأمر ، وتفوت به إقادة ذلك .

العمود والقوام وأشد ماتركت منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهن بعض عظامه ، ولكن كلها ، واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملة ، حتى لا يبقى منه إلا ما لا يعتد به .

والثاني - أعني ما يكون جملة - إما مسببٌ ذكر سببه ، كقوله تعالى (١) (لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ) أي فعل ما فعل (٢) وقوله : (وما كنت بجانب الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَابْنَكَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ) (٣) أي اخترتك ، وقوله : (ليدخل الله في رحمته مَنْ يَشَاءُ) (٤) أي كان الكف ومنع التمذيب ، ومنه قول أبي الطيب :

أتى الزمانَ بنوه في شيبه
فساءنا .
فسرهم وأتفاه على الهرم (٥)

أو بالمعكس (٦) كقوله تعالى (٧) (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ) أي فامتنتم فتأب عليكم ، وقوله : (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) (٨) أي فضربه بها فانفجرت ، ويجوز أن يقدر - فإن ضربت بها فقد انفجرت (٩) .

(١) ي ٨ س ٨

(٢) يجوز تعليق قوله : (ليحقق) بيقطع من قوله قبله (يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) فلا يكون فيه حذف .

(٤) ي ٢٥ س ٤٨ .

(٣) ي ٤٦ س ٢٨ .

(٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبى ، والضمير في - بنوه - للزمان وأضافهم إليه لإقباله عليهم ، وشيبته أوله وهو مقبل ، وهرمه آخره وهو مدبر .

(٦) عكسه سبب ذكر مسبه .

(٨) ي ٦٠ س ٢ .

(٧) ي ٥٤ س ٢

(٩) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط وأداته . وإنما قدر - قد - في الجواب لأجل الفاء ، وليكن يلزم على مثل هذا التقدير أن يكون الجواب ماضياً افظاً ومعنى أن الشرط مستقبل في المعنى ، اللهم إلا أن يكون ذلك على معنى فقد حكمتنا بأنها انفجرت .

أو غير ذلك (١) كقوله تعالى (٢) (فَنَمِ الْوَالِدِينَ) على ما مر (٣).
 والثالث (٤) كقوله تعالى (٥) : (فَقُلْنَا اضْرِبْهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى)
 أى فضر به ببعضها حتى فقلنا (كذلك يحيي الله الموتى) وقوله : (إِنَّا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ
 فَأَرْسَلُونَا) يوسف (٦) أى فأرسلوني إلى يوسف لاستتيره الرؤيا فأرسلوه إليه فأتاه
 وقال له يا (يوسف) وقوله : (فَقُلْنَا اذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا
 فَدَمْنَانِمْ تَدْمِيرًا) (٧) أى فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوها فدمرناهم ، وقوله :
 (فَأْتِيَافِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) أن أرسل معنا بنى إسرائيل •
 قال ألم نربك (٨) أى فأتياه فأبلغاه ذلك ، فلما سمعه قال (ألم نربك) ويجوز أن
 يكون التقدير فأتياه فأبلغاه ذلك ، ثم بقدر — فإذا قال ؟ فيقع قوله (ألم نربك)
 استثناءً ، ونحوه قوله : (إِذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَوْلْ لَهُمْ قَانظِرْ مَاذَا
 يَرْجِعُونَ) قالت يا أيها الملأ (٩) أى ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته ، ثم كان
 سائلا سأل قال : فإذا قلت ؟ فقيل : (قالت يا أيها الملأ) وأما قوله تعالى (١٠) :
 (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ) فقال الزخشرى فى تفسيره : هذا
 موضع الغاء ، كما يقال — أعطيتك فشكر ومنعته فصر — وعطفه بالواو إشعاراً بأن

(١) أى غير المسبب والسبب (٢) ي ٤٨ س ٥١

(٣) فيكون التقدير — هم نحن أو نحن هم — وهذا على القول بأن المخصوص
 خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدأ الجملة قبله
 خبره ، فإن المحذوف عليه فى الآية جزء جملة .

(٤) هو ما يكون أكثر من جملة .

(٥) ي ٧٣ س ٣ (٦) ي ٤٥ و ٤٦ س ١٢

(٧) ي ٢٦ س ٢٥ (٨) ي ١٦ و ١٧ و ١٨ س ٢٦

(٩) ي ٢٨ و ٢٩ س ٢٧ (١٠) ي ١٥ س ٢٧

ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم ، كأنه قال : فعملنا به وعلمناه وعرفنا حق النعمة فيه والفضل (وقالا الحمد لله) وقال السكاكي (١) يحتمل هندی أنه تعالى أخبر عما صنعهما وعما قالاه ، كأنه قال : نحن فعلنا إبتاء العلم ، وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتماداً على فهم السامع (٢) كقولك - قم يدعوك - بدل قم فإنه يدعوك .

أنواع الحذف واعلم أن الحذف على وجهين : أحدهما الآ يقام شيء مقام المحذوف كما سبق (٣) والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى (٤) : (فإن تولوا فقد أبلغتكم) ما أرسلت به إليكم (ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم ، والتقدير - فإن تولوا فلا لوم عليّ لأنّي قد أبلغتكم ، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأنّي قد أبلغتكم وقوله : (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك (٥)) أي فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك ، (وإن يعرّضوا فقد مضت سنة الأولين (٦)) أي فيصيرهم مثل ما أصاب الأولين (٧))

وأدلة الحذف (٨) كثيرة : منها أن يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر (٩) على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى (١٠) : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير)

(١) ١٥١ : المفتاح ،

(٢) على هذا لا يكون فيه حذف .

(٣) فيمكن فيه القرينة الدالة عليه ، والأمثلة السابقة كلها على هذا الوجه .

(٤) ي ٥٧ س ١١ (٥) ي س ٣٥ (٦) ي ٤٧ س ٨

(٧) أي فإنه قد قضت سنتهم ، كما صنع في الآيتين السابقتين .

(٨) يعنى الحذف الذي لا يقام فيه شيء مقام المحذوف ، لأنه هو الذي يحتاج

إلى ذلك ، بخلاف الحذف الذي يقام فيه شيء مقام المحذوف ، فإن ما يقام مقامه يدل عليه .

(٩) أي بحسب العرف المقرر في استعمال الكلام .

(١٠) ي ٣ س ٥

الآية ، وقوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) الآية (١) فإن العقل يدل على الحذف لما مر (٢) والمقصود الأظهر يرشدك إلى أن التقدير - حرم عليكم تناول الميتة ، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ، لأن الغرض من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله : (وجاء ربك) (٣) أى أمر ربك أو عذابه أو بأسه ، وقوله : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام) (٤) أى عذاب الله أو أمره .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والعادة على التعيين (٥) كقوله تعالى (٦) حكاية عن امرأة العزيز : (فذَلِكَ الَّذِي لُتِمَتْ فِيهِ) دل العقل على الحذف لأن الإنسان إنما يلام على كسبه ، فيحتمل أن يكون التقدير - في حبه ، لقوله (٧) : (قَدْ شَفَّعَهَا حَبِيبًا) وأن يكون - في مراودته ، لقوله : (تراودها من خلفها عن نَفْسِهِ) وأن يكون - في شأنه وأمره فيفهمها ، والعادة دل على تعيين المراودة لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته ، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين . كقوله تعالى (٨) : (لو نعلم قتالا

(١) ي ٢٢ س ٤

(٢) من أن التحريم يتعلق بالأفعال لا بالذوات .

(٣) ي ٢٢ س ٨٩ (٤) ي ٢١٠ س ٢

(٥) المراد بالعادة الأمر المقرر في نفسه من غير نظر إلى دلالة الكلام عليه حرفاً ، كتقرر كون الحب المفرط لا يلام عايه ، وبهذا تفرق دلالة العادة على التعيين عن دلالة المقصود الأظهر عليه .

(٦) ي ٣٢ س ١٢

(٧) ي ٣٠ س ١٢ وكذلك ما بعده .

(٨) ي ١٦٧ س ٣

لا تَجْعَلُنَا مَعَهُمْ) مع أنهم كانوا أخيراً الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ، فلا بد من حذف قدره مجاهد رحمه الله - مكان قتال ، أى إنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال وينشى عليكم منه ، ويدل عليه أنهم أشاروا (١) على رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

× ومنها الشروع في الفعل ، كقول المؤمن - بسم الله الرحمن الرحيم كما إذا قلعت عند الشروع في القراءة - بسم الله - فإنه يفيد أن المراد - بسم الله أقرأ ، وكذا عند الشروع في القيام أو القعود أو أى فعل كان ، فإن المحذوف يقدر ما جمعت التسمية يبدأ له (٢) .

× ومنها افتتان الكلام بالفعل (٣) فإنه يفيد تقديره ، كقولك لمن أعرس - بالرفاء والبنين - فإنه يفيد : بالرفاء والبنين أعرست .

(١) الضمير في هذا وفيما قبله المتخلفين عن غزوة أحد .

(٢) الحق أن الم شروع في الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والذي يدل على الحذف هو أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق ، وهذا يرجع إلى العقل لا إلى الشروع في الفعل .

(٣) هو كالشروع في الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط . والعقل هو الذي يدل على الحذف كما دل عليه في الشروع في الفعل .

هذا وكل ما ذكره من الأدلة يدخل في نوع القرائن الحالية ، وهناك أدلة أخرى منها القرائن اللفظية ، وهي أكثر وتوعاً من غيرها ، وقد سبق أمثلتها في أقسام الإيجاز بالحذف .

وهذه أمثلة شعرية لبعض ما سبق من الإيجاز :

أرى بعمرى قد خائنى بعد صحة وحسبك داء أن تصح وتعلما

وإن هو لم يحصل على النفس ضيماً فليس إلى حسن الثناء سبيل

الأم مدسوسة إذا أعدتها أعدت شعباً طيب الأعراق

خروج الزينة به الزينة

[illegible]

بأمرج ، فلا يكون فيه شاهد ، وهو الظاهر .

من الأغراض بقطع النظر عن كونه المخاطب به الله .

التعليق .

١٥٠٣٦٦٤ (٠)

د) "الارضاء به" (تسليم) اظهار اسع اذا الضيق ليه
معنى تسليم به هو التسليم على ما يظهر من قوله
"تواریخ اشرع فی صیغه" واما ما اخرج فی قاعه
ع "الارضاء" اى تسليم ما ذكره وانه كذا "عنه" ارضاء
له: هذا "اعلمه" من تسليم اسع

إيهامه^(١) وتفسيره تفخيم للأمر وتعميم له .

ومن الإيضاح بعد الإيهام باب - نعم وبئس - على أحد القوانين^(٢) إذا لم يقصد الإطناب لقليل نعم وبئس عمرو^(٣) ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإيهام أمران آخران :

أحدهما : إيراد الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى إطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر ، وهو حذف المبتدأ في الجواب^(٤) .

والثاني : إيهام الجمع بين المتنفذين^(٥) .

وهو أن يؤتى في كلام بمنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر^(٦) كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان : الحرص وطول الأمل » وقول الشاعر :

(١) أى إيهام الأمر ، وتفسيره بالمصدر المنسبك من - أن - واسمها وخبرها لأنه عطب بيان أو بدل ، ولو لم يطنب لقال - وقضينا إليه أن دابر الخ .

(٢) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، أما قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره فلا يكون عليه من الإيضاح بعد الإيهام ، لأن المخصوص فيه مقدم في التقرير .

(٣) الصواب - نعم الرجل وبئس الرجل - لأن فاعلها يجب أن يكون بال أو مضافاً إلى ما فيه - أل - أو ضميراً مفعولاً بتميز .

(٤) لأنها جملة استثنائية واقعة في جواب سؤال بقدر كاسبق في الوصل والفصل

(٥) هما الإيجاز بحذف المبتدأ والإطناب بالإيضاح بعد الإيهام . وإنما كان ذلك إيهاماً لأنه لا تنافي بينهما في الحقيقة لعدم اتحادهما من كل وجه .

(٦) تقييد الإتيان بكونه في عهد الكلام وكونه يمشى غير صحيح لأن التوشيع قد يأتي في أول الكلام وفي وسطه ، وقد يكون في الجمع ، هذا والتوشيع مأخوذ من الوشيع وهو الطريقة في البرد . فكان الشاعر أهمل البيت كله إلا آخره فأتى به بطريقة تعد من المحاسن ، ولهذا يعدّه بعضهم من أنواع البديع .

سقتني في ليل شبيهة بشمرها

فما زلت في ليلين : شعر وظلة

وقول البحتري :

لما مشيت بنى الأراك تشبهت

في حلتى حبر وروض فالتقى

وسفرن فامتلات عيون راقها

شبيهة خديها بفقر رقيب

وشمين نعمن خرووجه حبيب (١)

أعطاف قضبان به وقودود

وشيان : وشى ربي ووشى برود

ورذلان : وردجنى وودودود (٢)

ذكر الخاص بعد العام : وإما بذكر الخاص بعد العام (٢) للتنبيه على فضله حتى

كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، كقوله تعالى (٤) :
(من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقوله تعالى (٥) : (ولئن كن

(١) هما لعبد الله بن المعتز ، وشبيهة خديها الخمر في إشرافها ، والرقيب هو الذى يرقبهما ليكدر صفوهما ، والشاهد في قوله : (في ليلين ..) وفى قوله : (وشمين ..)
(٢) هى لوليد بن عبيد المعروف بالبحتري ، وذو الأراك موضع ، والأعطاف جمع عطف وهو الجنب ، والقضبان الأغصان ، والقودود القامات ، وقوله : في حلتى - متعلق بمحذوف تقديره - مشين - بدليل أقبله ، والحلة كل ثوب جديد أو ثوب عموما ، والخبر ضرب من برود اللين ، والوشى النقش ، والرني جمع ربوة وهى ما ارتفع من الأرض ووشها نباتها ، والبرود جمع برد وهو ثوب مخطط وقوله - سفران - بمعنى أظهر أن الوجوه معطوف على مشين المحذوف فى البيت قبله والجن مصدر - جنى الثمر - تناوله من شجرته ، وردودود من إضافة المشبه به للمشبه ، والشاهد فى قوله (وشيان ..) فى البيت الثانى وفى قوله (وردان ..) فى البيت الثالث .

(٣) يجب أن يكون هذا بطريق العطف ، وإلا كان من باب الإيضاح

بعد الإيهام . التكميل لبيان معنى الإيضاح / ذكر خاص بعد عام وذلك للتنبيه

(٤) ي ٩٨ ص ٢

(٥) ي ١٠٤ ص ٣

على فضله نحو قوله تعالى " حافظوا على الصلوات والصدقات وحافظوا على طاعتكم وكونوا مع الصادقين " فلهذا ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله

كما في قوله : (يُرْسَلُ عَلَيْكَ شُرَاطٌ مِنْ نَارٍ وَنَحَاسٍ فَلَا تُلْتَصِرَنَّ) (١) وقوله :
(هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُهَا الْمُجْرِمُونَ ، يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آتٍ) (٢) قلنا : العذاب
وجهم وإن لم يكنوا من آلاء الله تعالى فإن ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن
المعاصي والترغيب في الطاعات من آلائه تعالى (٣) ونحوه قوله : (وَيَلُتَمَثَّلُونَ لَكُمُ
لِلْمُكَذِّبِينَ) (٤) لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول ، فصارت كأنه

قال عقب كل قصة : ويل يومئذ للمكذبين هذه القصة .
القسم الثاني : قسم الإيهال ، واختلاف في معناه ، فقيل : هو ختم البيت بما يفيد مع تمامه يعني هوتم
الإيهال : وإما الإيهال ،

فكأنه يتم المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء :
وإن صخرأ لنا تم الهداة به كأنه علم في رأسه نار (٥)
لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلته
في رأسه ناراً (٦) وقول ذي الرمة :
قف العيس في أطلال مية واسأل رشوماً كأخلاق الرءاء المسلسل (٧)

(١) ي ٣٥ س ٥٥ (٢) ي ٤٢ و ٤٤ س ٥٥

(٣) يمكن أن يجاب أيضاً بأن الاستفهام في قوله (فبأي آلاء) ليس استفهاماً
حقيقياً عن نعمة سابقة ، وإنما هو تهديلا على حجد نعمه مطلقاً ، فتكون مناسبة لما
قبله من ترهيب أقوى من غيره (٤) ي ١٥ و ٠٠٠ س ٧٧
(٥) هو التماخر بذات عمرو المعروفة بالخنساء ، وقولها - لنا تم - بمعنى اتقتدى ،
والهداة الذين يهدون الناس ، وإذا اقتدت الهداة به فالمتدون بهم من باب أولى ،
وهذا البيت من قصيدة لها في رثاء أخيها صخر .

(٦) فقولها - في رأسه نار - محل الشاهد ، لأن قوله - كأنه علم - واف
بالمقصود وهو تمثيل المعقول بالمحسوس ، فريد عليه ذلك لزيادة المبالغة في التشبيه .
(٧) هو لقبيلان بن عقبة المعروف بذي الرمة ، والعيس الإبل يخاطب بياضها
سواد خفيف جمع أغس ، والأطلال جمع طلل وهو العاخص من الآثار بخلاف
الرسم ، والأخلاق جمع خلق وهو البالي ، والمسلسل الرديء النسج .

أظن الذي يجدى عليك سؤالها دسوها كتبذير الجمان المفصل (١)
وكتحقيق التشبيه (٢) في قول امرئ القيس .

كان عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزعُ الذي لم يشقَّ (٣)
فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جام بزيادة حسنة في قوله
- لم يشق - لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون - ومثله قول زهير :

كان فُتات الصوص في كل منزل ^{نزل} ~~نزل~~ به حب الفنا لم يحطم (٤)
فإن حب الفنا أحر الظاهر أبيض الباطن ، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم
يحطم ، وكذا قول امرئ القيس :

حملتُ رُدَيْنِيَا كأن سنانها ^{سنان} ~~سنان~~ لهب لم يتصل بدخان (٥)

(١) قوله - يجدى - بمعنى يعطى ويفيد ، وعائد الموصول محذوف والتقدير
- يجديه ، والتبذير التفريق ، والجمان المفصل اللؤلؤ المنظم . يعنى أنها لا تجيب سؤاله ،
فبيكى لأنه لم يعلم مكان محبوبته ، وزيادة المبالغة بالوصفين (المسلسل والمفصل) .

(٢) المراد به إثبات التساوى بين الطرفين ، وهذا يختلف عن زيادة المبالغة في
بيت الخنساء ، لأن الغرض منها بيان علو المشبه به في رجة الشبه لعلو المشبه الملحق به .

(٣) هو الحنجد بن حنجر المعروف بأمرئ القيس ، وأراد بالوحش الظباء وبقرة
الوحش التي يصيدونها ويرمون عيونها حول خبائنا ، واخبراهما كان من ورر أو صوف
لاشعر وقام على عمودين أو ثلاثة ، وما فوق هذا يقال له بيت ، والأرحل جمع
وحل وهو المنزل والمأوى ، والجزع حزن فيه سواد ويباض على شكل دوائر .

(٤) سبق هذا البيت في ص ١٠٢ من هذا الجزء .

(٥) هو الحنجد بن حنجر المعروف بأمرئ القيس ، والرديني رمح منسوب إلى
رُدَيْنَة وهي امرأة كانت تقوم الرمح ، وسنا اللمع ضوءه ، والشاهد في قوله - لم
يتصل بدخان .

كاسباتي (١) :

وقيل : لا يختص بالنظم ، ومثّل بقوله تعالى (٢) : (اتبعوا من لا يسألكم
أجرأ وهم مهتدون) .
الشم الساسي : اسم الإصناف (لبرمة)
التذليل : وإما بالتذليل ، وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها (٣)

التوكيد (٤) وهو ضربان :

(٥) ضرب لا يخرج مخرج المنسل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله ،
كقوله تعالى (٦) : (ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفور) (من قلنا
إن المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء (٦) وقال الزمخشري : وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء
عام لكل مكافأة ، يستعمل تارة في معنى المعاقبة ، وأخرى في معنى الإثابة ، فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله : (جزيناهم بما كفروا) بمعنى طعنناهم بكفرهم قيل :

(١) في التشبيه من علم البيان .

(٢) ي ٢١ س ٢٦ فقوله (وهم مهتدون) لإيغال لأنه يتم المعنى بدونه لاهتمام
الرسول قطعاً ، والغرض منه زيادة الحث على اتباعهم .

(٣) المراد باشتغالها على معناها لإفادتها بفحواها لما هو مقصود من الأولى ،
لادلائها عليه بالمطابقة ، لأن هذا هو التكرير السابق ، ويشترط في الجملة الثانية ألا
يكون لها محل من الإعراب ، وقيل : إن هذا غير شرط ، والفرق بين التذليل والإيغال
أن التذليل لا يكون إلا بجملة ويقصد منه التوكيد خاصة ، بخلاف الإيغال

(٤) المراد بالتركيد هنا معناه الأخرى وهو التقوية ، أما التوكيد في التكرير
السابق فهو بمعناه الاصطلاحي .

(٥) ي ١٧ س ٣٤ .

(٦) أي السابق وهو جزاء الاستئصال لوروده في أهل سبأ الذين استؤصلوا
بالعقوبة ، فهو جزاء خاص بخلافه على سبيله من الزمخشري .

(وهل نجازى إلا الكفور) بمعنى وهل نعاقب (١) فعلى هذا يكون من الضرب الثاني (٢).
وقول الحلي :

✓ فدعوا نزال . فكنت أول نازل وعلى م أركبه إذ لم أنزل (٣)
وقول أبي الطيب :

✓ وما حاجة الأظمان حولك في الدجى إلى قرما واجد لك عافية (٤)
وقوله أيضاً :

✓ تسمى الأمانى صرعى دون مبالغه فما يقول لشيء : ليت ذلك لي (٥)
وقول ابن زبابة السعدي :

✓ لم يبق جردك لي شيئاً أو لم تركتني أصحب الدنيا بلا أبل (٦)

(١) فالجزء بمعنى العقاب عام هنا بخلافه على الوجه الأول

(٢) لاستقلاله عما قبله . وقيل : إنه على هذا من الضرب الأول أيضاً

(٣) هو أربعة جمع مفرود الضبي ، وقوله - نزال - اسم فعل أمر بمعنى أنزل . والمراد النزول إلى الحرب ، والتذييل بقوله - وعلى م الخ .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي ، و - ما - نافية ، والأظمان جمع ظمينة وهي المرأة في اليهودج ، والدجى جمع دجية وهي الظلمة ، عادمه فاقده ، والمعنى أنهم لا يحتاجون في الدجى إلى قرم مع وجودها لأنها تقوم مقامه ، والتذييل بقوله - ما واجد لك عادمه - وما - فيه مصدرية ظرفية ، وواجد ظهر مقدم ، وعادمه مبتدأ مؤخر .

(٥) الأمانى جمع أمنية وهي ما يتمنى ويطلب ، وصرعى جمع صريع من - صرعه - بمعنى طرحه على الأرض ، وقوله دون مبالغه - بمعنى دون بلوغها له ، بمعنى أل مدوحه سيف الدولة لا يحتاج أن يتمنى شيئاً لأنه لا ينقصه شيء ، والتذييل بقوله - فما يقول الخ .

(٦) هو لعبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة القيمي السعدي ، وهذا هو نسبه في - وفيات الأعيان وفي - القيمة - أنه عبد العزيز بن محمد بن نباتة ، وفيات الأعيان أدق في باب النسب ، وقوله - أصحب الدنيا - بمعنى أعيش فيها ، أو هي استمارة بالكناية بتشبيهه الدنيا برجل يصاحب .

قيل : نظر فيه إلى قول أبي الطيب ، وقد أربى عليه في المدح والأدب مع المدوح حيث لم يجعله في حين من تمني شيئاً (١)

وضرب بخرج مخرج المثل ، كقوله تعالى (٢) : (وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً) وقول الذبياني :

واسع بمسابق أخا لائله
على شعث أي الرجال المهذب (٣)
وقول الخطيئة :

تزور فتسى ببطي على الحمد لله ومن يبطي أئمن المسكريم بحسد (٤)

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى (٥) : وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفان نزيل فيه
مت فهم الخالدون . كل نفس ذائقة الموت (فإن قوله : (أفان مت فهم الخالدون) نزيل فيه)

(١) فهو لم يجعل للمدوحه أمانى ، أما الطيب فقد جعل للمدوحه أمانى وإن جعلها غير متعذرة عليه . ويجوز أن تكون الأمانى في بيته بمعناها المصدرى وأن يكون قوله - دون مبلغه - بمعنى دون بلوغها له . فلا يكون مدوحه أيضاً في حين من تمني شيئاً (٢) ي ٨١ س ١٧

(٣) هو لزيادة بن عمرو المعروف بالنابغة الذبياني مخاطب النعمان بن المنذر ، وقوله - لائله - بمعنى لانضمه ، والشعث في الأصل انتشار شعر الرأس وتذريه فتكرر أوساخه ، والمراد به هنا العيب على سبيل الاستعارة ، والشاهد في قوله - أى الرجال المهذب - وهو استفهام إنكارى .

(٤) هو لجرول بن أوس المعروف بالخطيئة ، وضمير - تزور - اناقته ، في قوله قبله :

فازالت الموجاء تجري صفوها
لأملك ابن شماس تروح وتغدى
ويريد بالحمد الثناء عليه ، وبالمسكريم المحامد بن شعراء له ، وهو من قصيدة له في مدح بنيعض بن عامر بن شماس ، وطلعا :

أمره إدلاجى على ليل حرّة
تضم الحشا حسانة المنجرح

(٥) ي ٢٤ و ٢٥ من ٢١

من الأول ، وبعده (١) من الثاني ، وبمنهما تذييل على ما قبله .
وهو أيضاً إما لتأكيد منطوق كلام (٢) كقوله تعالى : (وقل جاء الحق) الآية (٣)
وأما لتأكيد مفهومه (٤) كبيت الزائفة (٥) ، فإن صدره دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال ، فحقق ذلك وقرره بعبارة .

التكميل : ولما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضاً ، وهو أن يؤتى في كلام يوم
خلاف المقصود بما يدفعه ، وهو ضربان :
طرب يتوسط الكلام ، كقوله طرفة :

✓ فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمه تهمني (٦)

الغرض .
لدرغ الترميم
أو الدماء
عليه

(١) مر (كل نفس ذاتة الموت) .
(٢) المراد بالمنطوق المعنى الذي نطق بالفظه ، بأن تشترك ألفاظ الجملتين مع
اختلاف النسبة فيهما حتى لا يكون من التكرار السابق .

(٣) ٨١٥ ص ١٧

(٤) المراد بالمفهوم المعنى الذي لم يُنطق بالفظه ، وهذا اصطلاح في المنطوق
والمفهوم غير اصطلاح الأصوليين :
(٥) هو قوله السابق :

واست بمسابق أحاً لا تلمه على شعث أى الرجال المهذب
(٦) هو لعمر بن العبد المعروف بطرفة والخطاب في قوله -- ديارك --
لممدوح وهو قتادة بن مسلمة الحنفي ، والصوب المطر ، والديمة المطر المسترسل ،
وقوله -- نهى -- بمعنى تسيل ، والاحتراس في قوله غير مفسدها -- لأن المطر
المسترسل قد يخرب الديار ، ومن أجل هذا عيب قول الشاعر :

ألا يا أسلى ما دارمى على الليل ولا زال منهلاً بهر عانك القطر
وقيل : أنه لا عيب فيه لأن الدعاء قرينة على إرادة لا يعثر ، والشاعر أن
يكتفى بذلك فلا يحترس ، والأى يكتفى به فيضم إليه الاحتراس .

وقول الآخر :

لو أن عزّة خاضعت شمس الضحى في الحسن عند موفّق لقضى لها^(١)
إن التدبير عند حاكم موفّق، نقوله موفّق - تكميل^(٢).

وقول ابن المعتز :

صَيَّنَا عَلَيْهِمَا ظَالِمِينَ سَيَاطُنَا فطارت بها أيد سراع^(٣) وأرجل^(٤)
وضرب بقع في آخر الكلام ، كقوله تعالى^(٥) : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم
ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة
على المؤمنين لقوم أن ذلتهم لضعفهم ، فلما قيل (أعزّة على الكافرين) (علم أنها منهم
قواضع لهم ، وإذا هدى للذل بعلى^(٦)) لتضمنه معنى العطف ، كأنه قيل . طافهم
عليهم على وجه التذلل والتواضع . ويجوز أن تكون التعذية بعلى لأن المعنى أنهم
مع شرفهم وعلو صفتهم وفضاهم على المؤمنين خائفون لهم أجنحتهم^(٧) .

(١) هو السكندر بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقوله اقضى لها -
بعضى حكم لها بأنها أحسن من الشمس .

(٢) إذ ليس كل من يحاكم إليه موفّقاً .

(٣) هو لعبد الله بن المعتز ، والضمير في - عليها - للخيل في قوله قبله :

وخيل طواها السير حتى كأنها أنابيب سمر^(٨) من قننا الخطّ ذبّل

والسياط جمع سوط وصبا عليها استعارة لضربها بها ، والاحتراس في قوله

- ظالمين - لأن ضربها يكون غالباً من ثاقل في السير فدفعه بذلك . وقوله - وأرجل

أي مريّة ، فحدث من الثاني لدلالة الأول على سبيل الاكتفاء .

(٤) ع ٤٤ م هـ .

(٥) مع أنه يتعدى باللام ، فيقال - ذلّ له .

(٦) على هذا لا يكون في - أذلة - تضمين كما في الأول ، وإنما يكون التجوز

في استعمال - على - موضع اللام ، للاشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم

من المؤمنين ، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز .

ومنه قول ابن الرومي فيما كتب به إلى صديق له : إني وإيالك الذي لا يزال تنقاد
إليك مودته عن غير طمع ولا جزع ، وإن كنت لذي لرغبة ملهاً ، ولذي الرهبة مهرباً
وكذلك قول الحمادي :

رَهْنْتُ يَدِي بِالْعِجْرِ عَنْ شُكْرِ بَرٍّ . وما فوق شكري للشكور مريد^(١)
وكذا قول كعب بن سعد الغنوي :

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلْمُ زَيْنُ أَهْلِهِ . مع الحلم في عين العدو مهيب^(٢)
فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوم أن حلمه عن عجز فلم يكن صفة مدح ، فقال
- إذا ما الحلم زين أهله - فأزال هذا الوهم ، وأما بقية البيت فتأكد لازم ما يفهم
من قوله - إذا الحلم زين أهله - من كونه غير حلیم حين لا يكون الحلم زيناً
لأهله . فإنه من لا يكون حلماً حين لا يحسن الحلم لأهله يكون مهيباً في عين العدو
لا محالة ، فلم أن بقية البيت ليست تكملاً كما زعم بعض الناس^(٣) .

(١) هو من أبيات - الحماسة - ولا يعلم قائله وبمده :
ولو كان عما يستطيع امتطعته ولكن ما لا يستطيع شديد
والرهن بمعنى الحبس . والمراد أنه حبس نفسه من إطلاق الجزء وإرادة الكل ،
والإحسان ، والاحتراس في قوله - وما فرق شكري النخ - لأنه دفع به ما يوهمه
عجزه عن شكره من أنه لم يقم بشيء منه . فأفاد أن شكره مع هذا ليس للمبالغ في
الشكر زيادة فوقه .

(٢) حلیم خبر مبتدأ تقديره هو . وقوله - إذا ما الحلم زين أهله - يريد به أنه
لا يحلم إلا في موطن الحلم ، ومهيب خبر ثان ، وما قبله متعلق به . وللتقدير - مهيب
مع الحلم ، في عين العدو - والبيت من قصيدة له في رثاء أخيه أبي المغوار .
وفيها يقول :

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبا المغوار منك قريب
(٣) على هذا تكون من التذيل ، وأهله يعني ببعض الناس صاحب - حسن
التوسل - فقد ذكر أنه رأى أن مدحه بالحلم وحده غير كامل ، لأنه إذا لم يعرف
منه إلا الحلم طمع فيه عدوه ، فقال - مع الحلم في عين العدو مهيب

ما الرهن
حتى لا يتصور
أنه ضعيف
وأنه حلم
عنه عجز

ومنه قول الخاقاني

وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قبيل^(١)

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل لإبام لاوهم أن ذلك لضعفهم وقتلهم،
فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم.

وكذا قول أبي الطيب:

أشد من الرياح الهوج بطشاً وأسرع في الندى منها هبوباً^(٢)

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش لأوهم ذلك أنه عنف كله ولا لطف^(٣)
عنده، فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة، ولم يتجاوز في ذلك كله صفة الريح التي
شبهه بها، وقوله - وأسرع في الندى منها هبوباً - كأنه من قول ابن عباس رضي الله
عنهما: كان صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان كان
كالريح المرسلة^(٤).

التنميم: ^{التي} ولا بالتنميم، وهو أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضله^(٥)

(١) هو للسموئل بن عاد ياء، وقوله - وما مات منا سيد في فراشه - كناية
عن كونه لم يموت مقتولاً في الحرب، وقوله - طل - بمعنى أهدر دمه ولم يقتل له،
وقد كمل حسن ما أتى به في ذلك بقوله - حيث كان - لأنه أبلغ في السجاعة.

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي، وأشد خبير مبتدأ
محذوف تقديره هو أي المدحج، والهوج جمع هوجاء وهي الريح التي لا تستوى
في هبوبها وتقلع البيوت من شدتها.

والبيت من نصيدة له في مدح علي بن محمد بن سيار وهالهما:

ضروب الناس عشاق ضرروباً فأعذرهم أشفهم حبيباً

(٣) على هذا يكون في البيت اقتباس، وهو من المحسنات الآتية في علم البديع.
(٤٠ - بنية الإيضاح)

(١) كالمبالغة في قوله (٢) تعالى: (وَيُطْعَمُونَ - الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ) أى مع حبه والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه والحاجة إليه ، ونحوه: (وَأَنَّى الْمَالُ عَلَى حُبِّهِ) (٣) وكذا: (لَسَنَ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ) (٤) وعن فضيل بن عياض: على حب الله (٥) فلا يكون مما نحن فيه (٦) .

وفي قول الشاعر:

إني على ما ترين من كبرى أعرف من أين توكل الكفاف (٧)

وفي قول زهير:

من يلق يوماً علائقه هرباً يلقى السباحة منه والندى حافاً (٨)

الغرض بين (١) المراد بالفضلة المفعول ونحوه لا ما يتم أصل المعنى بدونه . لأن هذا لا بد للتكميل وللتتميم منه في كل أنواع الإطناب ولا يختص بالتتميم ، وبهذا يكون التتميم أخص من الإيغال من هذه الناحية لأنه لا يقيدها ، ويكون أعم منه من ناحية أنه قد يكون في غير الاتصاف الآخر بخلاف الإيغال ، ويسمى التتميم التمام أيضاً .

(٤) ي ٩٢ س ٢

(٣) ي ١٧٧ س ٢

(٢) ي ٨ س ٧٦

(٥) فيكون الضمير لله لا للطعام .

(٦) لأن معناه على هذا يدخل في أصل المراد فلا يكون إطناباً ، وإنما دخل في أصل المراد لأن الإيغال لا يمدح شرعاً إلا إذا كان لله لا لربا ، ونحوه ، ولا يرد مثل هذا في الآية الثالثة ، لأن أصل المعنى يتم عند قوله: (حتى تنفقوا) .

(٧) لا يعلم قائله ، وقوله - أعرف من أين توكل الكفاف - خبر - إن - وهو

كناية عن أنه دامة ، لأن الكفاف توكل من أسفاهم وشق أكلام من أعلاها ، وقوله - على ما ترين من كبرى - تتميم بقصد منه المبالغة أيضاً .

(٨) هو من قصيدة له في مدح هرم بن سنان ، والشاهد في قوله - على علائقه - والعلائ جمع علة ، هي ما يوبه من قلة ذات بد وعوز ، وعطف الندى على السباحة عطف تفسير ، ومن ينكر عطف التفسير يجعل ذلك حشواً ، وحوله - خلافاً - بمعنى

الطبع الذي لا تكلف فيه .

هنا آخر من بلغي

س/ ما المفرد بيد
التكميل والإ
أوجه
الاعتراض
كل منها
قسم
الأطباء
أي أنهم
البيان
لنا
الاعتراض
للتكميل
لفرض
المرجع
أما الإعراب
نظر
سؤال
بجمله آخر
الكلام

نحو محمد ناجح، محمد شاه، محمد ناجح
الاعتراض

النوع الثاني من أنواع الاعتراض

الاعتراض : وإما بالاعتراض ، وهو أن يوقى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى (١) بجمله أو أكثر لا محل لها من الإعراب لئلا تكون سوى ما ذكر في تعريف التكميل (٢) كالتنزيه والتعظيم (٣) في قوله تعالى (٤) : (ويحذرون الله البنات - سبحانه - ولهم - ما يشتهون) . سبحانه اسم مصدر منه سهره ليعبر سهره

والله عام في قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك - فانيا (٥)

(١) بأن يكون ثانيهما تأكيداً للأول أو بياناً له أو بدلاً منه أو معطوفاً عليه .
(٢) ما ذكر في تعريف التكميل هي زكوة دفع الإيهام ، وغير دفع الإيهام يشمل التوكيد ، فيدخل فيما يأتي له الاعتراض ، والاعتراض على هذا التعريف يبين الإيغال لأنه لا يمكن إلا في آخر الكلام ، وكذلك التتميم لأنه فضلة فله محل من الإعراب ، وكذلك التكميل ، لأنه انكسار دفع الإيهام ، ويشمل الاعتراض بعض صور التذييل ، فيجتمعان في كل جملة معترضة مشتملة على معنى ما قبلها ، لأنها تكون انكسار التوكيد فتكون من الاعتراض والتذييل .

(٣) مثال للزكوة هو غير ما ذكر في تعريف التكميل .

(٤) ي ٥٧ س ١٦ والاعتراض في الآية بقوله : (سبحانه) وهو جملة لاله مصدر نائب عن فعله .

(٥) هو لأحمد بن الحسين نامرؤف بأبي الطيب المتنبي ، والضمير في قوله - تحتقر - لكافور الأخشيدي ، والمجرب الذي جرب الأمور وعرفها ، والاستثناء اعتراض بين المفعولين ، وهو استثناء لممدوحه بما يفنى لأن ذكره يبقى في الدنيا ، والمستثنى منه - ما فيها - ، و - حاشا - على هذا فعليه فتكون جملة ، والبيضة من قصيدة له في مدح كافور ، وقوله :

فقد تمب والجيش الذي جاء غازياً
أسائك الفرد الذي جاء عابياً

فإن قوله - وحاشاك - دعاء حسن في موضعته ، ونحوه قول عوف بن محاسن

الشياني :

لن الثمانين - وبلغها - قد أحوجت معي إلى ترجمان^(١)

والنسيه في قول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما أقدر^(٢)

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر عاتق بهما ، كقوله تعالى^(٣) :

ووصينا الإنسان بوالديه - حماته أبه وهنأ على وهنأ وفصاله في عامين - أن اشكر لي ولو الديك^(٤) .

٥
الغرض ببيان
لاصحة
الاستعانة

والمطابقة مع الاستعانة ، في قول أبي الطيب :

وخفوق قلب لو رأيت طيسته - يا جنتي - رأيت فيها جهنما^(٥)

(١) نسبة عوف هذا إلى شيان خطأ لأنه خزاعي من بني سعد ، والشياني غيره ، كما جاء في طبقات ابن المعتز ، وهو يخاطب بذلك عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع لصغفه وكبره ، والترجمان في الأصل الذي يفسر لغة ، بأخرى ، والمراد به هنا مطلق المفسر والمكرر ، والشاهد في قوله - وبلغها - لأنها دعاء أيضاً .

(٢) أنشد هذا البيت أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد ، والشاهد في قوله - فعلم المرء ينفعه - وأن - مخففة من الثقيلة ، وهي ما بعدها في تأويل مصدر مفعول - - أعلم .

(٣) ي ١٤ س ٢١ والمذكوران في الآية الوالدان وأحدهما الام .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنب وخفوق قلب اضطرابه

من الحب ونحوه ، والواو للعطف على - - هم - - في قوله قبل البيت :

كنسي أرواني ويك لو ملك أنوما ثم أقام على فؤاد أنحما

وخيال جسم لم يخل أه الهوى لحماً فينحله السقام ولا دأ

والشاهد في قوله - يا جنتي - والمطابقة بينه وبين - جهنم - وسأني في

علم البديع .

مبهر بن أحمد بن محمد بن أحمد

والثانية على سبب أمر فيه غرابة ، كما في قول الآخر :

فلا هجره يدورنى اليأس راحة ولا وصله يدورنى لنا فنكاره (١)

فإن قوله - فلا هجره يدور - يشمر بأن هجر الحبيب أحدهم مطلوبه - وغريب

أن يكون هجر الحبيب مطلوباً بالذهب ، فقال - وفى اليأس راحة - لينبه على سببه .

الغرض : (لتنبه على حبيبك أمم غريب)

وقوله تعالى (٣) : (لو تعلمون) فى قوله : فلا أقسم بمراقع النجوم - وإنه

لقسم - لو تعلمون - عظيم * إنه أقرآن كريم *) اعتراض فى اعتراض ، لأنه
اعتراض به بين الموصوف والصفة (٣) ، واعتراض بقوله : (وإنه لقسم لو تعلمون
عظيم) بين القسم والمقسم عليه (٤) .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله : (فأنوهن من حيث أمركم الله - إن الله

يحب المتطهرين) ويحب المتطهرين * فساؤكم حرث لكم فأنهوا حرثكم (٥)

فإن قوله : (فساؤكم حرث لكم) بيان لقوله : فأنوهن من حيث أمركم الله يعنى أن

الماتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ، دلالة على أن الغرض الأصلى فى الإتيان هو

طلب النسل لا قضاء الشهوة ، فلا فأنوهن إلا من حيث يتأتى فيه الغرض ، وهو

مما جاء أكثر من جملة أيضاً (٦) ونحوه فى كونه أكثر من جملة قوله تعالى (٧) : (قالت

رب أنى وضعت لها أنثى - والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى - وإنى

(١) هو للمراح بن أبرد المعروف بان ميادة . واليأس قطع الأمل من وصله ،

وقوله - فنكاره - بمعنى فباده التكرم بالوصل .

(٢) ي ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ س ٥٦ (٣) هما : قسم عظيم

(٤) هو (إنه لقرآن) (٥) ي ٢٢٢ ، ٢٢٣ س ٢

(٦) هذا على أن قوله : (ويحب المتطهرين) معطوف على مجموع - إن -

واسمها وخبرها ، وإلا كان من الاعتراض بجملة واحدة .

(٧) ي ٢٦ س ٢



سميتها مريم (فإن قوله : (والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأُنثى) ليس من قول أم مريم ^(١) وكذا قوله : (ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يشترُونَ الضلالة ويريدون أن تضلّوا السبيل ، والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً * من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ^(٢)) إن جعل (من الذين) بياناً للذين أتوا نصيباً من الكتاب لأنهم يهود ونصارى ، أو لأعدائكم ، فإنه على الأول يكون قوله : والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً (اعتراضاً ، وعلى الثانى يكون (وكفى بالله ، وكفى بالله) اعتراضاً ، ويجوز أن يكون (من الذين) صلة لنصير ^(٣) أى ينصركم من الذين هادوا ، كقوله : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا ^(٤)) وأن يكون كلاماً مبتدأ على أن (يحرفون) صفة مبتدأ محذوف تقديره — من الذين هادوا قوم يحرفون ، كقوله :

وما الدهرُ إلا تار تانِ فنهما أموت وأخرى أبتغى العيش أكدح ^(٥)

(١) فهو اعتراض بين الممطوف والممطوف عليه فى قولها .

(٢) ي ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ س ٤

(٣) يعنى أن الجار والمجرور متعلق به ، وعلى هذا الوجه والذي بعده لا يكون فى الآية اعتراض .

(٤) ي ٧٧ س ٢١ فالجار والمجرور متعلق بقوله : (ونصرناه) كما جعل صلة لنصير فى الآية السابقة .

(٥) هو تقيم بن أبى بن مقبل ، وقوله — أكدح — بمعنى أجهد نفسى فى العمل ، والشاهد أن قوله — — منهما — صفة مبتدأ محذوف كما فى الآية على الوجه الأخير ، وتقديره فتارة منهما أموت أى فيها ليربط الضمير الخبر بالمبتدأ ، وكذلك قوله — وأخرى أبتغى — فتقديره — وأخرى وأبتغى العيش فيها ، وجملة — أكدح — فى موضع نصب على الحالية .

وقد علم بما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتي بغير واو ولا فاء قد يأتي بأحد هما (١) .
ووجه حسن الاعتراض على الإطلاق حسن الإفادة ، مع أن يجيبه بجواب ما لا
معول عليه في الإفادة ، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها (٢) .
(ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يجوز أن تكون دفع
توهم ما يخالف المقصود ، وهو لا فرقان :

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام أو بين كلامين . صواب معنى ،
بل يجوز أن يقع في آخر كلام يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى ، وبهذا
يسمى كلام المخشري في مواضع من الكشف - فالاعتراض عند هؤلاء يشمل
التذييل (٣) ومن التكميل ما لا عمل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة (٤) .
وفرقة اشترط فيه ذلك . لكن لا اشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة ،

(١) يسمى كل منهما راو أو فاء اعتراضية ، وهي غير واو العطف وواو الحال ،
وقد تشبه بالثانية في نحو قوله تعالى : ي ٥١ ، ٥٢ س ٢ (ثم اتخذتم العجل من
بعده . وأنتم ظالمون . ثم عفووا عنكم) ففصلح لكل منهما بالقصد ، فإن قصد تقييد
العامل بالجملة كانت حالية ، وإن لم يقصد كانت اعتراضية ، والمعنى على الأول - ثم
اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين باتخاذهم . وعلى الثاني - وأنتم قوم طردتكم الظالم
فيكون اعتراضاً أتى به تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل قبله .

(٢) هذه نمكة بدعية للاعتراض ويمكن أن يعد بها من المحسنات البدعية كما
جرى عليه بعضهم .

(٣) أى . مطلقاً ، لأن التذييل يجب أن يكون جملة لا عمل له من الإعراب كما
سبق في أمثله ، كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، فيكون التذييل أخص منه ، لأنه
لنمكة التوكيد فقط ، والاعتراض عند أعم ، لأنه يكون لنمكة التوكيد وغيرها
كما سبق .

(٤) فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، وقد أطالت حواشي التلخيص في
بيان النسب بين أقسام الإطناب بشكل يفسد الذوق البلاغي ، فلا تفسده بهذا مثلاً .

فلا اعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين (١) ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب (٢) جملة كال أو أقل من جملة أو أكثر .

الإطنا بغير هذه الأنواع : وإنما بغير ذلك (٣) كفولهم - رأيتهم يعني -
ومنه قوله تعالى (٤) : (إذ تلقوه بالسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم) أي هذا الإفك ليس إلا قولاً يجري على السنتكم ويدور في أفواهكم من غير ترجمة عن علم في القلب ، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللفظ ، وكذا قوله (نلك عشرة كاملة) (٥) لازالة توهم الإباحة (٦) كما في نحو قولنا - جالس الحسن وابن سيرين - وإيعام العدد جملة كما علم تفصيلاً ، ليحاط به من جهتين فيتأكد العلم ، وفي أمثال العرب - علمان خير من علم - (وكذا قوله (كاملة) تأكيد آخر) وقيل : لمي كاملة في وفوعها بدلاً من الهدى ، وقيل : أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية .

() يعني بأحدهما أن يقع في أثناء الكلام أو بين كلامين متمايين .

(٢) إنما قيد هذا لأنه لا خلاف بينهم في تقييد الاعتراض به ، فلا يشمل من التكميل إلا ما كان كذلك ، وإمكن الظاهر أن هذه العرفة لا تقييد الاعتراض بما قبله به غيرها من كونه لا محل له من الإعراب ، لأنها تجوز أن يكون مفرداً ومن شأن المفرد أن يكون له محل من الإعراب .

(٣) عطف على قوله فيما سبق - أما بالايضاح بعد الإيهام .

(٤) ي ١٥ س ٢٤ ومحل الشاهد (وتقولون بأفواهكم) لأن القول لا يكون إلا بالأفواه ، فذكرها بعده إطناب .

(٥) ي ١٩٦ س ٢

(٦) أي في قوله قبله : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام الحج وسبعة إذا رجعتم) ولكنه على هذا يكون من التكميل من أنه يصدد ذكر أقسام أخرى للإطناب .

حتى لو وقع صوم العشر على غير الوجه المذكور (١) لم تكن كاملة (٢) وكذا قوله :
 (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به
 ويستغفرون الذين آمنوا (٣)) فإية لو لم يقصد الإطناب لم يذكر (ويؤمنون به) لأن
 إيمانهم (٤) ليس بما يفكر أحد من مشيقتهم ، وحسن ذكره إظهار شرف الإيمان
 ترغيباً فيه (٥) وكذا قوله : (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله
 يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون (٦)) فإنه لو اختصر (٧) لترك
 قوله : (والله يعلم إنك لرسوله) لأن مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في
 الشهادة كما مر (٨) وحسنه دفع توهم أن التكذيب للشهود به في نفس الأمر (٩)
 ونحوه قول تباذه - لا ، وأصلك الله (١٠) وكذا قوله تعالى (١١) إخباراً عن موسى

(١) هو أن يكون ثلاثة منها في الحج وسبعة عند الرجوع إلى الأهل

(٢) أى شرعاً وإن كانت كلمة عدداً .

(٣) ي ٧ س ٤٠

(٤) أى الذين يحملون العرش وهم الملائكة

(٥) إنما لم يكن اعتراضاً بين ما قبله وما بعده لأن الواو فيه عاطفة لا اعتراضية ،
 ولأن له محلاً من الإعراب والاعتراض لا محل له .

(٦) ي ١ س ٦٣

(٧) يريد بالاختصار ترك الإطناب فيشمل المساواة ، لأنه عند ترك هذا يكون
 الكلام من المساواة لا من الإيجاز ، والاختصار كما يطلق على الإيجاز يطلق على
 ما يشمل المساواة .

(٨) أى في الكلام على صدق الخبر وكذبه في الجزء الأول ، فقد سبق فيه أن
 مساقها لتكذيبهم في ذلك لا لتكذيبهم في قولهم : (والله يعلم إنك لرسوله) .

(٩) إنما دفع ذكره توهم ذلك لأن التكذيب لا يرجع إليه ، فيبقى دالاً على صحة
 المقصود به في نفس الأمر .

(١٠) قالوا وفيه إطناب لدفع توهم خلاف المراد (١١) ي ١٨ س ٢٠

تعالى هى عصاى أنوكأ عايها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى (وحسنه)
 أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يحثه الله تعالى فى العصى ، فينبغى
 أن يتنبه أصفاتها حتى يظهر له التفاوت بين الحالين ^(١) وكذا قوله تعالى ^(٢) : (نعبد
 أصناماً فنظّل لها عاكفين) وحسنه إظهار الإبتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها
 ليزداد غيظ السائل ^(٣) .

الإيجاز والإطناب التبيين : واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب ^(٤)
 باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له فى أصل المعنى ^(٥) كالشطر
 الأول من قول أبى تمام :
 يصدّ عن الدنيا إذا عنّ سودّد ولو برزت فى زىّ عذراء ناهد ^(٦)

(١) لو اختصر لقال (هى عصاى) ولم يزد عليه ، لأن الجواب يكون حينئذ
 على قدر السؤال ، وهو قوله قبله : (وما تلك بيمينك يا موسى ؟) .

(٢) ي ٧١ س ٢٦

(٣) لو اختصروا لقالوا (نعبد أصناماً) ولم يزدوا عليه لأن الجواب يكون
 حينئذ على قدر السؤال ، وهو قول إبراهيم لهم قبله (ما تعبدون) .

(٤) أو او بمعنى — أو — كما هو ظاهر .

(٥) فيقال للأكثر حروفاً : إنه مطنّب وإن كان على التفسير السابق مساواة
 أو إيجازاً ، ويقال للأقل حروفاً : إنه موجز وإن كان على التفسير السابق مساواة
 أو إطناباً .

(٦) هو الحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام من قصيدة له فى مدح محمد بن الهيثم ،
 ومطلعها :

قفوا جدّدا من عهدكم بالمعاهد وإن هى لم تسمع لنعبدان فاشد
 وقوله — عن — بمعنى ظهر ، والعذراء البكر ، والناهد بارزة الندى ، يعنى أنه
 لا يهيمه أمر الدنيا فى موطن الجود بالمال .

وقول الآخر :

واستُ بنظرٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العليا في جانب الفقر (١)

ومنه قول الشَّماخ :

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجد تلفّاها عراة باليمن (٢)

وقول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرماتُ رُفعت يوماً وقصّر مبتغوها عن مداها

وضاقت أذرع المثرين عنها سمّا أونس إليها فاحتواها (٣)

(١) هو المفضل بن غيلان القيسي ، وقيل : إنه لأبي سعيد الخزومي ، وقد نسب في طبقات الشعراء لابن المعتز إلى أبي يعقوب الخزيمي ، وهو من قصيدة له في الفخر مطلعها :

نقى بحمائل الصبر منى على الدهر ولا تنقني بالصبر منى على الهجر

والنظار صيغة مبالغة ولكن منى وارد على أصلها ، فلا يقتضى أن يكون أصل النظر إلى الغنى موجوداً ، ويجوز أن تكون صيغة نسب كمطار ونحوه ، وهذا اليبس إطناب بالنسب للشطر الأول من بيت أبي تمام ، كما أن هذا الشطر إيجاز بالنسبة إليه ، وإن كان كل منهما على التفسير السابق للثلاثة من المساواة ، لأن مثل العبارة فيهما يجرى في متعارف الأوساط .

(٢) هو لمعل بن ضرار الغطفاني المعروف بالشماخ في مدح عراة الأوسى ، وقوله - تلفّاها عراة باليمن - تمثيل لآخذه لها بقوة ، والمراد بالراية راية الحرب .

(٣) مبتغوها طالبوها ، ومدّاها عايتها ، والمثرون أصحاب الثروة والغنى ، وقوله - احتواها - بمعنى اشتمل عليها . وهو يدح بهذا أوس بن حارثة بن لام الطائي ، والقامد في أن ييسع الشماخ إيجاز بالنسبة إلى هذين البيتين وإن كان في ذاته مساواة .

ويقرب من هذا الباب (١) قوله تعالى (٢) : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) .

وقول الخامس :

ونسكروا إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (٣)
وكذا ما ورد في الحديث ، الحزم سوء الظن ، .
وقول العرب : الثقة بكل أحد عجز (٤) .

(١) فالآية إيجاز بالنسبة إلى قول الخامس : وإنما جعله قريباً منه ولم يجعله منه لأن ما في الآية يشمل كل فعل حتى القول ، وما في البيت خاص بالقول فقط ، فلم يتساوبا في أصل المعنى مساواة تامة ، وهذا إلى أن ما في الآية نفي السؤال ، وما في البيت نفي الإنكار ، والاول أبلغ من الثاني .

(٢) ي ٢٢ س ٢١

(٣) للسموئل بن عدي ، وال في القول للهدى أي قولنا ، وهو من قصيدة له مطلعها :

إذا المرم لم يدنس من اللؤم عرضه فبكل رداء يرتديه جميل

(٤) هو من حكم أكثم بن صيفي ، والحديث إيجاز بالنسبة إليه .

هذا وقد يتقارب المعطان في الإيجاز فيكون أجودهما أشدهما إيضاحاً للمعنى ،

كقول أبي القاسم البغدادى :

وردتُ وقد حلّ لي ماؤه فلما بكيت عليه حرّم

وقول بهار الديلمى :

بكيت على الراوى فحرمت مائه وكيف يحل الماء أكثره دم
فقد تقاربت ألفاظ البيتين ، ولكن زاد الثاني بذلك التفسير البديع ، فكان أعلى

وأرق من الاول .

تمرينات على الإيجاز والإطناب والمساواة

تمرين - ١

- (١) بين موضع الإطناب والداعى إليه في قول الشاعر :
- تأمل من خلال السَّجْفِ وانظر بعينك ما شربتُ ومن سقاني
تجد شمس الضحى تدنو بشمس إلى من الرحيق الحمروانى
- (٢) من أنواع الإيجاز قول بعض الأعراب : إن شككت في فاسأل قلبك
عن قلبى .

تمرين - ٢

- (١) بين نوع الإيجاز والداعى إليه في قوله تعالى ي ٣ ، ٤ ، ٥ س ٨٩
(والشفع والنور • والبلل إذا يسر • هل في ذلك قسم لذي حجر •) .
- (٢) لماذا كان من المساواة قول بعض البلغاء : علمنى نبيونك سالوك ،
وأسلمنى يأسى منك إلى الصبر عنك .

تمرين - ٣

- (١) يعدون من المساواة قوله تعالى ي ٢١ س ٥٢ (كل أرى بما كسب
رهين) فهل ترى أنها منها أو من إيجاز القصر ؟
- (٢) هل من المساواة أو الإيجاز أو الإطناب قول الشاعر :
- يقول أناس : لا بصيرك فقدما يلى كل ما شَفَّ النفوس بصير

تمرين - ٤

- (١) من أى أنواع الإيجاز قوله تعالى ي ٢٢ س ٣٩ (أفمن شرح الله
صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك
في صلال مبين) .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :
المشرفان عليك يفتحبان قاصيهما في ماتم والداني

تمرين - ٥

- (١) بين موضع الإطناب ونوعه في قوله تعالى ٥٠، ٦٠ س ٤٩ (فإن مع العسر يسراً) إن مع العسر يسراً .
(٢) كيف يكون من الإيجاز قوله تعالى ٣٠ س ٦٥ (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) مع أنها جملة مستوفية كل أجزائها ؟

تمرين - ٦

- (١) لماذا عدّ من الإخلال قول بعضهم . فإن المعروف إذا زجا ، كان أفضل منه إذا نوفر وأبطأ -- زجا بمعنى تيسر ، وفي رواية -- وحى -- بمعنى أسرع .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

لو أن الباخلين وأنت منهم رأوك تعلبوا منك الميمطالا

تمرين - ٧

- (١) أيهما أعلى مقاماً في البلاغة الإيجاز أو الإطناب ؟ وهل هناك فرق بين الإيجاز في غير موضعه والاخلال ؟ وبين الإطناب في غير موضعه والتطويل ؟
(٢) بين خلافتهم في منزلة المساواة من البلاغة ، واذا ذكر رأيك فيه .

مباحث الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	القول في القصر	٦٢	تعريف الوصل والفصل
٣	أقسام القصر	٦٣	أحوال الوصل والفصل: الوصل
٩	تمرينات على أقسام القصر		للإشتراك في الحكم
١٠	طرق القصر: العطف	٦٥	الفصل لعدم الإشتراك في الحكم
١١	النفى والاستثناء	٥٦	الوصل بغير الواو من حروف
١٣	إنما		العطف - الفصل لعدم الإشتراك
١٥	التقديم		في القيد
١٦	فروق طرق القصر	٦٧	أحوال أخرى للفصل
٣٠	تمرينات على طرق القصر	٦٨	الأول كمال الانقطاع
٣٢	القول في الإنشاء: التثنية	٧١	الثاني كمال الاتصال
٣٤	الاستفهام	٧٧	الثالث شبه كمال الانقطاع
٥٢	تمرينات على التثنية والاستفهام	٧٩	الرابع شبه كمال الاتصال
٥٣	الأمر	٨٤	الوصل لدفع الإيهام
٥٦	النهى	٨٥	الوصل للتوسط بين السكاليين
٥٨	النداء	٨٧	الجامع بين الجملتين وأقسامه
٦٠	تنبيه	٩٣	محسنات الوصل
٦١	تمرينات على الأمر والنهى والنداء	٩٤	فروق الجملة الحالية
٦٣	القول في الوصل والفصل	١٠٨	تمرينات على الوصل والفصل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٥	ذكر الخاص بعد العام	١١٠	القول في الإيجاز والإطناب
٢٦	التكثير		والمساواة
١٣٧	الإيجاز	١١٠	تعريف السكاكي الإيجاز
١٣٩	التذليل		والإطناب والمساواة
١٤٢	التكميل	١١٢	تعريف الخطيب - لإحلال
١٤٥	التميم	١١٣	التطويل - الحشو
١٤٧	الاعراض	١١٧	القسم الأول : المساواة
١٥٢	الإطناب بغير هذه الأنواع	١١٨	القسم الثاني : الإيجاز -
١٥٤	الإيجاز والإطناب النسبيان		إيجاز القصر
١٥٧	تمرينات على الإيجاز	١٢٢	إيجاز الحذف
	والإطناب والمساواة	١٢٣	القسم الثالث : الإطناب -
			أقسام الإطناب : الإيضاح بعد
			الإهام وفروعه